تحويلات المصريين العاملين بالخارج تحقق قفزة جديدة و تصل إلي ٢٦,٦ مليار دولار خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٥

لدعم تنافسية الاقتصاد المصري عالميا

مصر تطلق «استراتيجية البناء الأخضر»

مشاهد من بروكسل

مصر تنهي عصر الإملاءات و تكتب تاريخ جديد في علاقة جنوب المتوسط بأوروبا

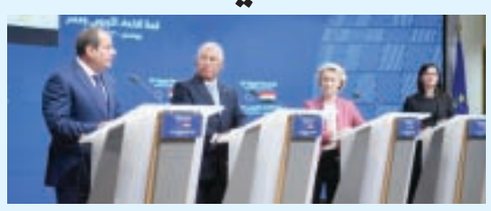

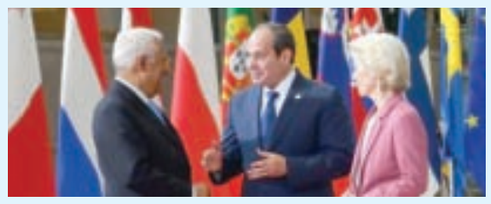

إغراءات صينية لتوسيع دائرة الشراكة الاستراتيجية مع مصر

الأحد
٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٨١٤ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

alhassad.com.eg

سوق الأسمنت المصري .. عين علي مشروعات إعمار غزة والأخري علي الحوافز الحكومية

فيتش سوليوشنز: قطاع إنتاج السيارات في مصر يشهد تحسنا إضافيا خلال ٢٠٢٥

ضمن استراتيجية تهدف إلى تنويع الأصول بعيدا عن الدولار

البنوك المركزية تدخل علي خط تحركات أسواق الذهب العالمية

مشروعات فندقية بوسط القاهرة علي رادار الاستثمار السياحي

خلال فعاليات النسخة ١٩ من مؤتمر «الناس والبنوك»

القيادات المصرفية تكشف المحاور الاستراتيجية لمواجهة التهديدات الإلكترونية و دور البنوك في الاقتصاد الذكي و التمويل المستدام

مؤكدا علي ضمان تنظيم حفل افتتاح يليق بمكانة مصر

الرئيس السيسي يتابع الاستعدادات الجارية لافتتاح المتحف المصري الكبير

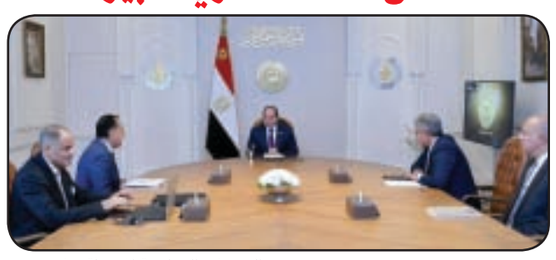

كتب – أسامة السيد

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم أمس السبت، مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وشريف فتحي وزير السياحة والآثار، ومحمد السعدي عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية والمشرف العام على حفل افتتاح المتحف المصري الكبير.

وصرّح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس السيسي، تابع خلال الاجتماع الاستعدادات الجارية لتنظيم الاحتفالية الكبرى التي سوف تقام بمناسبة افتتاح المتحف المصري الكبير، والمقرر في الأول من نوفمبر المقبل، حيث استعرض وزير السياحة والآثار الإجراءات والتحضيرات التي تتم بالتنسيق بين مختلف الوزارات والجهات المعنية، بما يشمل الجوانب اللوجستية والفقرات المقترحة للفعاليات، إلى جانب الترتيبات التنظيمية المرتبطة بها.

وأوضح السفير محمد الشناوي المتحدث الرسمي، أن الرئيس شدد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان تنظيم حفل افتتاح يليق بمكانة مصر، ويعكس ريادتها في مجال المتاحف والثقافة العالمية، ويسهم في تعزيز الترويج السياحي للبلاد. كما أكد ضرورة أن تعكس صورة الاحتفالية ليس فقط عظمة هذا الصرح العالمي، بل أيضا حجم الإنجاز والتطور الذي تشهده الدولة المصرية في مختلف المجالات، بما يتناسب مع مكانتها الحضارية أمام العالم.

وتناول الاجتماع كذلك موقف تنفيذ مشروعات تطوير المنطقة المحيطة بالمتحف، ضمن الاستعدادات الجارية للافتتاح.

كما أشار المتحدث الرسمي إلى أن الاجتماع تطرق إلى عدد من الملفات الأخرى المرتبطة بعمل وزارة السياحة والآثار، كذلك اطلع سيادته على مستجدات خطط تطوير قطاع السياحة.

منال عوض : استمرار تنفيذ برنامج "ريادة الأعمال الخضراء" لتمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في العمل البيئي

كتبت – رضوى عبدالله

في إطار البرنامج البيئي لتأهيل ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل البيئي، وتحت رعاية الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والقائمة بأعمال وزير البيئة، واصلت وزارة البيئة من خلال الإدارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية والفروع الإقليمية بوسط الدلتا والإسكندرية، وبالتعاون مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، تنفيذ فعاليات برنامج "ريادة الأعمال الخضراء" تحت شعار "بدايتك من البيئة" بمحافظتي كفر الشيخ والإسكندرية.

ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفاعلة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، وفتح آفاق جديدة أمامهم في مجالات المشروعات الخضراء على مستوى المحافظات، بما يعزز دورهم كشركاء حقيقيين في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكدت الدكتورة منال عوض أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بتمكين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مجالات التنمية، خاصة في قطاع البيئة، انطلاقًا من إيمانها بقدرتهم على الإسهام في حماية الموارد الطبيعية ودعم جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وأشارت إلى أن وزارة البيئة تعمل من خلال برامجها ومبادراتها على توفير فرص تدريب وتأهيل شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، لتمكينهم من المشاركة في مشروعات ريادة الأعمال البيئية والمشروعات الخضراء، بما يعزز مبادئ العدالة البيئية والاجتماعية، ويسهم في مواجهة تحديات التغير المناخي.

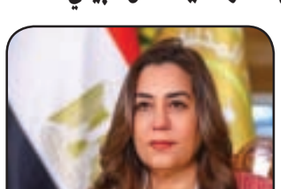

وأوضحت الوزيرة أن البرنامج يستهدف دمج وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة الفاعلة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، وتدريبهم على تنفيذ مشروعات بيئية خضراء وتنمية الوعي البيئي محليًا وإقليميًا ودوليًا، إلى جانب تعزيز السلوك الإيجابي تجاه حماية البيئة.

الصناعة: طرح ١١٢٨ قطعة أرض صناعية مرفقة في ١٦ محافظة

أعلنت وزارة الصناعة، يوم أمس السبت، طرح ١١٢٨ قطعة أرض بإجمالي مساحة ٦,٢ مليون متر مربع، موزعة على ٢٦ منطقة ومدينة صناعية تتراوح مساحة الأراضي من ١٩٠ مترًا مربعًا إلى ٥٠٠ ألف متر مربع لتناسب مختلف الأنشطة الصناعية، بحسب بيان الوزارة الصادر اليوم.

ويستمر الطرح خلال الفترة من ٢٩ أكتوبر وحتى ٦ نوفمبر ٢٠٢٥، عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، على أن يتم إعلان نتائج التخصيص يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥.

وقال كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، أن هذا الطرح يأتي في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بالنهوض بقطاع الصناعة، وتوطين سلاسل الإنتاج وتعزيز تنافسية الصناعة المحلية، لتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي.

يأتي هذا الطرح الاستثنائي بمناسبة ذكرى نصر أكتوبر المجيدة، مشيراً إلى أن هذا الطرح يستهدف أنشطة متنوعة تشمل القطاعات الغذائية والهندسية والكيماوية والدوائية والنسيجية ومواد البناء.

وزير الزراعة: تشكيل لجنة عاجلة للمتابعة الفورية للمقترحات التي قدمها المزارعون

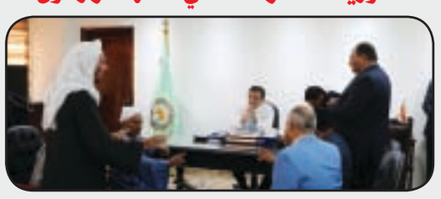

كتب – أحمد ابراهيم

وجه علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بتشكيل لجنة عاجلة للمتابعة الفورية للمقترحات التي قدمها المزارعون، وبدء العمل على تذليل العقبات بشكل فوري.

جاء ذلك خلال استقباله عددا من الفلاحين، في إطار تعزيز التواصل المباشر مع المزارعين والمنتجين الزراعيين، والاستماع إلى مشاكلهم والعمل على حلها، وشهد اللقاء حوارا صريحا ومثمرا، حيث استمع الوزير إلى جملة من القضايا والمطالب التي عرضها المزارعون، فيما يتعلق بمنظومة توزيع الأسمدة، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتطهير المساقي، وتسويق المحاصيل، والإرشاد الزراعي، ومنظومة دعم المزارعين.

وخلال اللقاء، اكد فاروق، أن ملف دعم المزارع يأتي على رأس أولويات الوزارة، مشددا على أن مكتبه سيظل مفتوحا باستمرار لكل مزارع وفلاح، وأنه يتم التفاعل الفوري مع أي شكوى، أو مطلب للمزارعين.

كما أكد الوزير، حرصه على التواصل المباشر والمستمر مع المزارعين والمربين والمنتجين الزراعيين بمختلف المحافظات، فضلا عن الاستماع الى آرائهم ووجهة نظرهم في القضايا التي تهم الفلاح.

بجانب أكثر من ٦٠ دولة

مصر توقع على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الإلكترونية الدولية

وقعت أكثر من ٦٠ دولة على أول معاهدة للأمم المتحدة تستهدف الجريمة الإلكترونية في هانوي، عاصمة فيتنام، على الرغم من معارضة مجموعة غير متوقعة من شركات التكنولوجيا والمنظمات الحقوقية التي تشعر بالقلق إزاء تزايد مراقبة الدولة.

وذكر راديو لاك السويسري، يوم أمس السبت، أن هذا الإطار القانوني الدولي الجديد يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة الإلكترونية، بدءا من صور الاعتداء الجنسي على الأطفال وصولا إلى عمليات الاحتيال وغسيل الأموال، موضحا أنه سيدخل حيز التنفيذ بمجرد تصديق كل دولة من الدول الموقعة عليه.

وكان الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قد وصل إلى العاصمة الفيتنامية هانوى على رأس وفد مصرى رفيع المستوى، للمشاركة في مراسم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية خلال يومى ٢٥ و٢٦ أكتوبر الجارى.

و ضم الوفد المصرى ممثلين لعدد من الوزارات والجهات المعنية، تشمل: وزارات العدل، والداخلية، والخارجية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ممثلين للنيابة العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 26 أكتوبر 2025 ● العدد 814

الحكومة تقرر استمرار التمويل العقاري لعملاء «سكن لكل المصريين» بفائدة ٣٪

وافق مجلس الوزراء على الاستمرار في منح التمويل العقاري للعُملاء المُتقدمين ضمن إعلانات المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين" "١ – ٢ – ٣" بذات الشروط المعلن عنها، وذلك حرصا على تقديم التيسيرات اللازمة لمحدودي ومتوسطي الدخل للحصول على مسكن ملائم.

ويتضمن ذلك استمرار العمل بسعر الفائدة ٣٪ ـ ٨٪ متناقص سنويًا لمنخفضي ومتوسطي الدخل لمدة ٣٠ عاما، وفقًا لمبادرتي البنك المركزي، وذلك في ضوء تعديلات مبادرتي البنك المركزي على كافة التمويلات التي سيتم منحها اعتباراً من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥.. وأوضح المجلس، في بيان، أنه اعتمد قرار مجلس إدارة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، رقم ٤-٣٣-٢٠٢٥ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥.. وينص القرار على تحمل الصندوق الزيادة في تكلفة إنشاء الوحدات السكنية المزمع تنفيذها لمتوسطي الدخل بمساحة ١٢٠م٢ بمدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر، ومدينة جمصة بمحافظة الدقهلية، ولمنخفضي الدخل بمساحة ٩٠ م٢ و ٧٥ م٢ بمدينة الغردقة.

خلال فعاليات النسخة ١٩ من مؤتمر «الناس والبنوك»

القيادات المصرفية تكشف المحاور الاستراتيجية لمواجهة التهديدات الإلكترونية و دور البنوك في الاقتصاد الذكي و التمويل المستدام

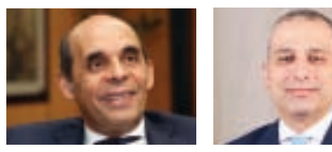

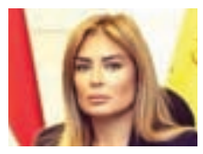

شهدت فعاليات النسخة ١٩ من مؤتمر «الناس والبنوك»، التي عقدت تحت شعار: «اقتصاد ذكي.. مستقبل آمن»، مشاركة واسعة من البنوك المصرية والقيادات المصرفية والاقتصادية البارزة كذا ممثلين عن مؤسسات مالية دولية. حيث ناقش المؤتمر في جلساته الثلاث موضوعات هامة منها : البنوك والاصلاح الاقتصادي .. شراكة من اجل الاستقرار. كذلك دور البنوك في معركة التغيير المناخي. وكشف رؤساء البنوك، خلال فعاليات المؤتمر، عن محاور الخطط الاستراتيجية التي ينتجهونها لمواكبة مستجدات الأمن السيبراني، في ظل ما يشهده القطاع المصرفي من تطورات رقمية متسارعة، وتحديات متزايدة تتعلق بحماية البيانات، وتأمين المعاملات الإلكترونية.

المؤتمر ناقش في جلساته جهود الدولة في تنفيذ استراتيجية الإصلاح الاقتصادي رغم التحديات العالمية والأزمات الدولية، كما ركز المشاركون في المؤتمر على الفرص المتاحة لتعزيز الاستقرار والنمو، واستعراض السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة لمواجهة تلك التحديات من خلال القطاع المصرفي.

وتناول المؤتمر مستقبل القطاع المصرفي والخدمات المالية في ظل التحول الرقمي المتسارع، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص التي تفرضها هذه التحولات على البنوك والمؤسسات المالية لمواجهة التهديدات الإلكترونيةوتناولت الفعاليات أيضا الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في مواجهة التغير المناخي، من خلال توجيه التمويل نحو مشروعات صديقة البيئة وتعزيز لمفهوم التمويل المستدام، وتقديم المشورة للافراد والمؤسسات لتحقيق اهداف الحد من الانبعاثات الكربونية.

٣ محاورفي البداية ، القى يحيي أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الاهلي المصري، كلمتة ليئكد على ان الاستراتيجيات المصرفية الحالية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: أولها دعم جهود الإصلاح الاقتصادي عبر الشراكة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتمويل المشروعات الإنتاجية ودعم القطاعات الحيوية وتوسيع قاعدة الشمول المالي، بما يضمن استدامة النمو وزيادة فرص العمل.

وأضاف ان المحور الثاني يركز على التحول الرقمي والتطور التكنولوجي الذي يشهده القطاع المصرفي، موضحًا أن البنوك المصرية، وفي مقدمتها البنك الأهلي المصري، قطعت شوطا كبيرًا في تبني الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الأمن السيبراني لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية أكثر أمانًا وسلاسة، بما يتماشى مع رؤية البنك المركزي المصري لتعزيز البنية التحتية الرقمية وحماية بيانات العملاء وفقًا لأعلى المعايير العالمية.

وأكد أبو الفتوح أن البنك الأهلي المصري نفّذ خلال السنوات الأخيرة خطة طموحة للتحول الرقمي والأمن السيبراني تضمنت تطوير التطبيقات الذكية وتوسيع الخدمات الإلكترونية، إلى جانب الاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، إيمانًا بأن العنصر البشري هو الأساس الحقيقي لأي عملية تطوير ناجحة.

وأشار إلى أن تنمية الكفاءات البشرية أصبحت أولوية استراتيجية داخل القطاع المصرفي، مشيدًا بالتعاون الوثيق بين البنوك ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ برامج تدريب وتأهيل متخصصة، مؤكدًا أن السوق المحلي يشهد طلبًا متزايدًا على الكفاءات التقنية المصرية التي أثبتت قدرتها على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

وأوضح أبو الفتوح أن الجلسات النقاشية لمؤتمر الناس والبنوك تمثل منصة مهمة لإبراز الدور المصرفي المصري والمنافسة على المستوى الإقليمي، فضلا عن دعم خطط تطوير القطاع المصرفي بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

وأكد أبو الفتوح أن العديد من توصيات النسخ السابقة للمؤتمر أسهمت في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى القطاع المالي، موضحًا أن التوصيات التي ستصدر عن النسخة الحالية تستهدف دفع عجلة التنمية وتوسيع قاعدة المشاركة في النمو الاقتصادي.

٦٣٠ مليار جنيه تمويلات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

فيما قال طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، خلال كلمته الافتتاحية، إن البنك المركزي يولي اهتمامًا كبيرًا بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى أن إجمالي التمويل المصرفي للقطاع وصل إلى ٦٣٠ مليار جنيه، بنمو ٣٩٥٪، ما أسهم في نمو محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي.

كما أشار إلى جهود القطاع المصرفي في نمو معدلات الشمول المالي والتي بلغت ٧٦,٣٪ بنهاية يونيو الماضي، مشيرًا إلى زخم التواجد الجغرافي من خلال زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي إلى ٥٧ الف ماكينة، والفروع إلى ٤٦٥٧ فرعًا، والبطاقات الذكية إلى ٦٩,٢ مليون بطاقة، والمحافظ الإلكترونية إلى ٥٥,٩ مليون محفظة.

دعم المبادرات القومية

فيما أكد محمد الاتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، على الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي كشريك استراتيجي للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

وأشار إلى أن البنوك المصرية لا تدخر جهدًا في دعم المبادرات القومية الكبري، وعلى رأسها المشروع الرائد لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، الذي يهدف إلى تحسين جودة الحياة لملايين المواطنين.

وأشار إلى أن البنك الأهلي يواصل الاستثمار في تطوير بنيته التحتية التكنولوجية وتدريب كوادره البشرية لمواكبة أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. وقد جدد البنك الأهلي المصري مؤخرًا شهادتي الأيزو ٢٧٠٠١ في أمن المعلومات و ٢٧٧٠١ في إدارة خصوصية البيانات، مما يعكس التزامه بأعلى المعايير الدولية.

واختتم الاتربي كلمته بالتأكيد على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف، وفق رؤية متكاملة وواضحة، قائلا: "الدولة تضع الرؤية، والقطاع المصرفي يقوم بالتمويل، والقطاع الخاص يبتكر وينفذ، والمجتمع يشارك بفعالية. بهذه الشراكة، نضمن بناء مستقبل واعد ومستدام لأجيالنا القادمة».

مشيرا إلى أن البنك الأهلي المصري قدّم تمويلات مستدامة بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤٢٨ مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، ما يعزز مكانته كأكبر بنك داعم للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في مصر.

وأوضح أن البنك يحرص على إدارة ملف الاستدامة بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية (ESG)، مستخدمًا أطر عمل دولية معتمدة مثل GRI وIFRS S2، إلى جانب إعداد تقرير البصمة البيئية داخليًا لأول مرة، وهو ما يعكس قدراته المؤسسية والتزامه الحقيقي بممارسات التنمية المستدامة.

وأكد الاتربي أن البنك الأهلي المصري يُعد من أوائل المؤسسات المالية في مصر التي تبنّت مفهوم التمويل المستدام، وجعلته جزءًا أساسيًا من استراتيجياته للتحول نحو اقتصاد أخضر وتنمية اجتماعية شاملة.

وأشار الاتربي إلى أن البنك الأهلي يمتلك محفظة تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ١٧٨ مليار جنيه، ضمن جهود تعزيز الشمول المالي الذي ارتفعت نسبته في السوق المصري من ١٠-١٢٪ سابقًا إلى أكثر من ٧٦,٦٪ حاليًا.

مواجهة الاحتيال الألكتروني

كشف هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر ورئيس المؤتمر، عن ارتفاع محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك بنسبة بين ٢٦٪ و٢٧٪، كما أن محفظة التجزئة المصرفية لدى بنك مصر ارتفعت بنسبة ٢٥٪..

وأكد عكاشة على أهمية التوعية والحذر من الاحتيال المصرفي بأنواعه المتعددة، والتي يأتي في مقدمتها الحصول على البيانات الشخصية، منوها إلى وجود ١,٤ مليون شكوى سرقة بيانات شخصية من مواطنين في أمريكا.

وأشار إلى أن الاحتيال المصرفي يشمل أيضا عروض البيع والشراء للسلع، وكذلك مواقع المراهنات والتي تمثل جزء كبير من الاحتيال المصرفي، وقال إن خسائر الاحتيال المصرفي في أمريكا بلغت ١٢,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.

قال هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن عام ٢٠٢٢ شهد خسائر عالمية في الأمن السيبراني بلغت نحو ٥٥ مليار دولار ، فيما وصلت خسائر الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤ إلى ١٢,٥ مليار دولار، منها ٥,٧ مليار دولار تخص الأفراد، بزيادة تقدر بـ٢٥٪ عن العام السابق.

وأكد أن شهر أكتوبر هو شهر الأمن السيبراني ومكافحة مخاطر الاحتيال، مشيرا إلى أن الحصول على البيانات الشخصية أصبح هدف رئيس للمحتالين، حيث سجل في الولايات المتحدة حالة سرقة بيانات كل ٢٢ ثانية

وأوضح أن وسائل الاحتيال تتنوع ما بين عروض بيع السلع الوهمية، والعلاقات العاطفية الزائفة، والتبرعات للجمعيات المجهولة، ومواقع المراهنات، وفرص العمل المزيفة، وهي أدوات تستخدم الاستدراج الضحايا

وسرد عكاشة أمثلة تاريخية عن أشهر المحتالين، بدءًا من ويليام توميسون عام ١٨٤٠، مرورا بمن حلل أساليب الاحتيال بعد تسع سنوات، وصولا إلى تشارلز بونزي الذي اشتهر بشراء كوبونات البريد من الدول النامية وبيعها للمستثمرين بسعر أعلى لتحقيق أرباح غير حقيقية، فضلا عن برنارد مادوف من أبرز رموز الاحتيال المالي الحديث

خارطة الطريق نحو الازدهار الاقتصادي في مصر

فيما قال حسن غانم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان خ أنه بالرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري إلا أنه قد شهد استقرار تدريجي خلال عام ٢٠٢٤ بالجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار وذلك بفضل القرارات التي اتخذها البنك المركزي المصري. وأكد غانم خلال الجلسة الأولى بعنوان "خارطة الطريق نحو الازدهار الاقتصادي في مصر" قد شهدنا وكالة فيتش ترفع التصنيف الائتماني لمصر للمره الاولى منذ عام ٢٠١٩ من «B-» لـ «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة ويؤكد ذلك على الجدارة الائتمانية لمصر وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب.

وأضاف الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان أن ذلك يساعد على تدفق ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات بالإضافة إلى أن صندوق النقد الدولي توقع نمو الاقتصاد المصري بنهايه العام الحالي بنسبة قدرها ٢,٧٪ والعام المالي القادم ٤٪ يكون زيادة بنسبه ٤,١٪.

وأكد حسن غانم أن القطاع المصرفي المصري قادر على مواجهة أي تطورات اقتصادية قد تطرق بأبه في المستقبل.

أمان البنوك في عالم ذكي

و خلال جلسة بعنوان «أمان البنوك في عالم ذكي»، والتي ادارها طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، بمشاركة الدكتور عبد العزيز نصير الرئيس التنفيذي للمعهد المصرفي المصري وأسامة السيد نائب رئيس مجلس ادارة بنك ناصر الاجتماعي وعبير خضر رئيس مجموعة الامن السيبراني بالبنك الاهلي المصري ورانيا الرويي رئيس قطاع امن المعلومات ببنك مصر والدكتور عبد الوهاب غنيم نائب رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. وتضمنت الجلسة مناقشة عدة محاور منها : ما هي ابرز الخطوات التاهيلية والعملية التي اتخذها القطاع المصرفي والمعهد المصرفي المصري لتاهيل الكوادر المصرفية لمواكبة التطور التكنولوجي السريع وآليات الذكاء الاصطناعي؟ ما هي استراتيجيات البنوك المركزية لتهيئة البنية التحتية لاستيعاب النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي؟ كذا استعداد البنوك لمرحلة التحول الرقمي والخطوات التي اتخذتها علي صعيد البنية التحتية ورفع الكفاءات البشرية وتعميق الوعي الرقمي لدى العملاء؟.

إدارة المخاطر البيئية

قال بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن البنك يولي اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر البيئية، مؤكدا أنه قد تم تعيين مختصين لمتابعة مدى التزام المشروعات بالمعايير البيئية المعتمدة.

ونوه الشافعي، بأن بنك القاهرة جعل من فروعه نموذجا يحتذى به في تطبيق معايير الطاقة النظيفة وترشيد استهلاك الموارد، لافتا إلى أن البنك كان من أوائل المؤسسات المصرفية التي تبنت مشروعات الاستدامة قبل صدور توجيهات البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

وأكد أن البنك وضع منذ ٣ سنوات أسس وسياسات ائتمانية متكاملة لتمويل مشروعات التنمية المستدامة، منوها إلى قيام البنك بتوفير تمويلات خاصة لشركات تعمل في مجالات التنمية المستدامة، إلى جانب تمويل شراء السيارات الكهربائية، في إطار دعم التوجه الوطني للتحول إلى الطاقة النظيفة.

التمويل المستدام

ومن جانبه ، أكد أفضل نجيب، رئيس بنك SAIB، أن الاستدامة لم تعد خيارًا ترفيهيًا للبنوك، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من استراتيجياتها وسياساتها الداخلية، مشيرًا إلى أن البنك يعمل منذ عامين على دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في منظومة عمله وإجراءاته التشغيلية.

وأوضح أن البنك بدأ بمراجعة سياساته الائتمانية لتوجيه التمويل نحو المشروعات الخضراء والمستدامة، بالتوازي مع نشر ثقافة الوعي البيئي بين موظفيه من مختلف المستويات، بداية من مجلس الإدارة وحتى أصغر موظف، لافتًا إلى أن دعم التحول نحو التمويل الأخضر يتطلب وعيًا ومعرفة داخلية قبل التوسع في طرح منتجات جديدة.

وأشار إلى أن البنك بدأ أيضًا في تطبيق مبادئ الاستدامة داخليًا، سواء في تصميم الفروع الجديدة أو في عمليات التجديد والصيانة، حيث يتم الاعتماد على مواد تتوافق مع المعايير البيئية.

وأوضح أن دور البنوك هنا لا يقتصر على التمويل، بل يمتد إلى توعية العملاء، بالمزايا طويلة الأجل للاستدامة، مؤكدًا أن الأرباح من المشروعات الخضراء قد تكون على المدى المتوسط لكنها أكثر استقرارًا واستدامة.

٥٣ ٪ من محفظة البنك الزراعي موجهة للتمويل المستدام

و في السياق ذاته ، أكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، أن القطاع الزراعي يُعد من أكثر القطاعات تأثرًا بتداعيات التغير المناخي، ما يتطلب تبني استراتيجيات حديثة لمواجهة تلك التداعيات، والتوسع في التمويل المستدام، مؤكدًا أن حجم التمويل المستدام يبلغ نحو ٥٣٪ من محفظة البنك الزراعي بنهاية يونيو٢٠٢٥، ما يؤكد سعي البنك الدائم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وحرصه على تعزيز القدرات الإنتاجية لصغار المزارعين، لمساعدتهم على مواجهة تحديات التغير المناخي.

وأوضح أن البنك الزراعي المصري، أحد البنوك الرائدة في مجال التمويل المستدام، والأكثر قدرة على تعزيز التوجه نحو دعم وتمويل الأنشطة الأكثر استدامة في القطاع الزراعي، من خلال التوسع في دعم المشروعات التي تعزز حماية البيئة، وتسهم في المحافظة على الموارد الطبيعية، مثل تمويل المحاصيل الزراعية واستصلاح الأراضي الزراعية، وتمويل مشروعات التحول من الري بالغمر إلى الري الحديث، ومشروعات الطاقة المتجددة، وغيرها من الأنشطة المستدامة.

وأشار أبو السعود، إلى أن البنك يحفز المزارعين على الاستفادة من تمويل الري الحديث والتحول من نظم إلري بالغمر كأحد الحلول لترشيد استخدام المياه ، فضلا عن قيام البنك بتمويل قروض الإنتاج النباتي للمحاصيل بفائدة مدعمة ٥٪، استفاد منها نحو ٤٤٠ ألف مزارع، بإجمالي تمويلات بلغت نحو ٢٤,٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ ، بهدف مساعدة صغار المزارعين على تحمل تكاليف خدمة الأرض والزراعة.

واختتم أبو السعود، بالتأكيد على أن البنك الزراعي المصري يمتلك التزاما راسخا، بدمج المبادئ البيئية والاجتماعية، والحوكمة المؤسسية في كافة عملياته المصرفية، من خلال عدد من الركائز الأساسية من بينها تمويل الزراعة المستدامة، وتحقيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

التوصيات الختامية

و في نهاية المؤتمر ، استعرض يحيي أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وأمين عام مؤتمر الناس والبنوك التوصيات الختامية للنسخة الـ١٩ من فعاليات المؤتمر والتي جاءت على النحو التالي :-١- ضخ المزيد من الاستثمارات بهدف تسريع وتيرة التحول نحو تقديم خدمات رقمية مدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي أو فروع رقمية، لتخفيف الضغط على الفروع التقليدية، وتعزيز البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وتطوير حلول دفع رقمية مبتكرة وسهلة الاستخدام، لدفع عجلة التحول إلى المجتمع غير النقدي.

٢- استمرار البنوك في ضخ المزيد من الاستثمارات وعقد شراكات بهدف توفير حلول الذكاء الاصطناعي المتقدمة لاكتشاف ومنع عمليات الاحتيال والهجمات الإلكترونية بشكل استباقي وفوري.

٣ - تعزيز التعاون مع الجامعات والشركات الناشئة والشركات المتخصصة، للبحث والتطوير في تطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالقطاع المالي.

٤ - اتباع استراتيجيات متطورة لرفع وتعزيز التوعية بمخاطر الأمن السيبراني وأساليب الاحتيال وتوفير تعزيز حملات التوعية للعملاء. تدريب أمني عالي الجودة للكوادر المصرفية باعتبارهم خط الدفاع الأول في القطاع المصرفي، مع استمرار

٥- استمرار تطوير منتجات مالية مخصصة لمختلف فئات المجتمع لتعزيز تمكينها اقتصاديا وعلى رأسها المرأة والشباب، مع توسيع نطاق الوصول للخدمات في المناطق النائية.

٦- استمرار تعزيز التمويلات المستدامة لمشروعات ذات الأولوية مثل مشروعات النقل المستدام، والبنية التحتية المستدامة، مع استمرار البنوك في بناء القدرات في عملية إدارة المخاطر البيئية والمجتمعية واتخذ خطوات جادة نحو تقييم العملاء في إطار مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة مثل الأمن السيبراني والتمويل المستدام

٨ - عقد برامج تدريبية مكثفة للعاملين في البنوك لبناء القدرات وخلق كوادر متخصصة في المجالات

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذي
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزي
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الإسكان توقع بروتوكولات مع بنوك كبرى لتفعيل منظومة التمويل العقاري الحر

وقعت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مع ٣ بنوك وشركة تمويل عقاري؛ لتفعيل منظومة التمويل العقاري الحر للوحدات السكنية والإدارية والتجارية المملوكة للهيئة.

شملت قائمة المؤسسات الموقعة: بنك مصر، والبنك التجاري الدولي (CIB)، وبنك قطر الوطني (QNB مصر)، وشركة العربي الإفريقي الدولي للتمويل العقاري (AAIMF).

وأكد المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، في بيان، أن البروتوكولات تندرج ضمن رؤية الوزارة لتوسيع نطاق التعاون بين الدولة والمؤسسات المالية.

وأضاف أن هذا التعاون يحقق التكامل في دعم جهود الدولة لتمكين المواطنين من التملك، وينشط حركة السوق العقارية، كما يجذب استثمارات محلية وأجنبية تسهم في تعزيز موارد الدولة ودفع عجلة الاقتصاد.

وأوضح الوزير، أن الخطوة تمثل نقلة نوعية في أدوات التمويل العقاري بالسوق المصرية. تستهدف المنظومة توفير حلول تمويلية مرنة ومستدامة بمدد سداد تصل إلى ٢٠ عامًا، وبمقدمات تعاقد ميسرة تتناسب مع قدرات مختلف شرائح الدخل، مع المحافظة على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن هذه المنظومة تفتح آفاقًا جديدة للمصريين العاملين بالخارج والمستثمرين العرب والأجانب للمشاركة في السوق العقارية المصرية ضمن مبادرة تصدير العقار المصري.

وقال المهندس شريف الشربيني، إن هذا التعاون يتيح للمؤسسات توجيه التمويل نحو وحدات جاهزة ومكتملة المرافق في المدن الجديدة، الأمر الذي يضمن سرعة التنفيذ ويقلل من الإجراءات التقليدية، ويمكن المواطنين من تملك وحدات فورية دون انتظار مراحل البناء أو التسليم.

وذكر الوزير، أن منظومة التعاون تشمل ٣ محاور رئيسية: تمويل شراء الوحدات الجاهزة غير المشمولة بمبادرات البنك المركزي، وإعادة الجدولة الميسرة للعملاء المتعاقدين سابقًا، وتمويل إعادة البيع للوحدات المسلمة من الهيئة.

اليوم.. انطلاق الورشة الثانية حول إعادة إعمار السودان والربط اللوجستى بين البلدين

تنطلق - اليوم الأحد- ثاني فعاليات الورشة التحضيرية الثانية للملتقى المصري السوداني لرجال الأعمال في نسخته الثانية، حول الآليات التنفيذية لإعادة الإعمار وتنميه السودان، إضافة إلى الربط اللوجستي بين مصر والسودان الحاضر والمستقبل، وذلك تحت رعاية السفارة السودانية بالقاهرة والشركة المصرية السودانية للتنمية والاستثمارات المتعددة وبحضور عدد من المسؤولين والخبراء ورجال الأعمال من مصر مصر والسودان، بالاضافه إلى عدد من رجال الأعمال الأوروبيين العاملين في هذا المجال .

ويأتي انعقاد الملتقى في إطار الروابط الأزلية ووحدة الهدف والمصير المشترك الذي يجمع السودان ومصر، وانطلاقًا من توجيهات قيادة البلدين الشقيقين بتعزيز التكامل الاقتصادي وتوسيع مسارات التعاون الثنائي دعما لجهود التكامل الإقليمي، واستكمالا للإنجازات التي حققها الملتقى الأول لرجال الأعمال السودانيين والمصريين والذي عقد في الثالث والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٤، برعاية وتشريف نائب رئيس مجلس الوزراء المصرى للتنميه الصناعيه وزير النقل والصناعه الفريق كامل الوزير، ومشاركة فاعلة من عدد من الوزراء

والمسؤولين والخبراء في البلدين .

وأوضحت السفارة السودانية بالقاهرة، في بيان لها ، أن تنظيم فعاليات النسخة الثانية من الملتقى المصري السوداني الثاني لرجال الأعمال، سيكون خلال شهر ديسمبر من العام الجاري بالعاصمة المصرية القاهرة، بالتعاون مع عدد من الشركاء والخبراء والمتخصصين وأصحاب الأعمال في البلدين.

وذكر البيان أن الملتقى يهدف إلى مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين وخلق سبل شراكات جديدة تسهم في ترقية التعاون الاقتصادي بين البلدين، من خلال جمع عدد من القيادات الرسمية ورجال الأعمال والمستثمرين والخبراء في مصر والسودان، والعمل على استدامة الملتقى كمنصة استراتيجية قادرة على الانتقال بالشراكة الاقتصادية بين البلدين إلى آفاق ارحب.

وزارة الاستثمار تستعرض المرحلة الأولى من منصة التجارة الخارجية ضمن خطة الإصلاحات الشاملة

عقدت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، اجتماعًا مع رؤساء وممثلي المجالس التصديرية؛ لمتابعة تنفيذ المرحلة الأولى من منصة التجارة الخارجية، التي يجري تطويرها بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي لمنظومة التجارة الخارجية.

وأكدت الوزارة، أن المنصة تمثل أحد المحاور التنفيذية الرئيسية لبرنامج الإصلاح الشامل في ملف التجارة الخارجية، إذ لا تُعد مجرد منصة رقمية، بل أداة متكاملة تستهدف دعم المصدر المصري، ورفع جاهزيته التنافسية، وتعزيز نفاذه إلى الأسواق العالمية عبر تطوير القدرات وتحسين الكفاءات في اتخاذ القرارات التصديرية المبنية على البيانات والتحليل العلمي.

وأوضحت الوزارة، أن العمل جارٍ لاستكمال باقي مراحل المنصة خلال الفترة القادمة؛ لتصبح البوابة الوطنية الأولى للمصدر المصري للوصول إلى الأسواق العالمية بكفاءة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وتتضمن المرحلة الأولى من المنصة محورين أساسيين؛ المحور المعلوماتي والتحليلي، الذي يستهدف أن تصبح المنصة في نسختها النهائية المرجع الوطني الموحد للمصدر المصري، من خلال إتاحة أدوات تحليل الأسواق العالمية وفقًا لـHS Codes، واحتساب هوامش التسعير (CIF وFOB)، والتعرف على التدابير غير الجمركية (NTMs)، ودراسات وتقارير قطاعية بالإضافة إلى المكتبة المعرفية.

وكذا محور بناء القدرات والترويج، الذي يهدف إلى تمكين المصدرين من الاستخدام الأمثل للمعلومات المتاحة، ورفع جاهزيتهم التنافسية، فضلًا عن توظيف المنصة كأداة ترويجية تعزز من موثوقية المصدر المصري عالميًا وتفتح أمامه فرصًا جديدة في الأسواق الواعدة.

وأوضح المشاركون، أن النقاشات جاءت مثمرة، مؤكدين أن المنهجية التي تبنتها الوزارة في تصميم المنصة تعكس الاحتياجات الواقعية لمجمع الأعمال وتؤكد أن القرارات يتم اتخاذها وفق رؤية مدروسة تهدف لتعظيم أثر الإصلاحات وتكامل الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة.

وحضر الاجتماع، الدكتور أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمهندس محمد الجوسقي، مساعد وزير الاستثمار للتخطيط والتطوير والتحول الرقمي، والدكتورة أماني الوصال، رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية ورئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات.

سيتك» الصينية تعرض علي الحكومة إقامة وتمويل مصنع ضخم لإنتاج مكونات محطات تحلية المياه

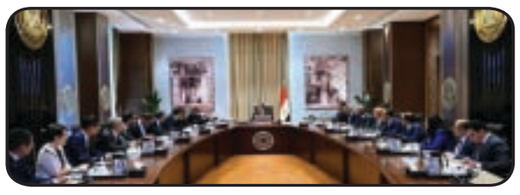

عقد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، اجتماعا بمقر الحكومة في العاصمة الإدارية الجديدة مع ليو تشنج جون، نائب رئيس مجموعة "سيتك" الصينية (CITIC)، لاستعراض فرص الشراكة المحتملة مع المجموعة في عدد من المجالات التنموية، بحضور وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية شريف الشربيني، وعدد من ممثلي الشركات المصرية والصينية.

في مستهل اللقاء، رحّب مدبولي بنائب رئيس مجموعة "سيتك" والوفد المرافق له، معربا عن تقديره للمجموعة الصينية ومشروعاتها العالمية في مختلف القطاعات، ومؤكدا اعتزازه بعلاقات التعاون المثمرة بين مصر والصين التي أثمرت شراكات ناجحة على مدار السنوات الماضية.

وخلال الاجتماع، قدم ليو تشنج جون عرضا حول نشاط المجموعة، موضحا أنها تأسست قبل نحو ٤٠ عاما، وتبلغ محفظتها الاستثمارية ١,٧ تريليون دولار، وتوظف أكثر من ٢٣٤ ألف موظف في نحو ٢٥٠ دولة حول العالم.

وأشار إلى أن المجموعة تعمل في مجالات متعددة تشمل التمويل، التأمين، إدارة الأصول، التعدين، الإنشاءات، البنية التحتية، النقل، الزراعة، والنشر، بالإضافة إلى ريادتها في تصنيع مكونات محطات تحلية المياه.

وأكد ليو تشنج جون أن "سيتك" منفتحة على إقامة شراكات مع مصر في مجالات متعددة، من بينها تشغيل منطقة الأعمال المركزية (CBD) بالعاصمة الإدارية الجديدة، والتعاون في إنشاء وإدارة وتشغيل المطارات المصرية. كما أبدى استعداد المجموعة للتعاون في توطين صناعة مكونات محطات تحلية المياه العاملة بتقنية التناضح العكسي "ممبرين" (Reverse Osmosis)، مع توفير التمويل اللازم للمشروع، والدخول في شراكات مع شركات مصرية لتنفيذه.

من جانبه، رحّب مدبولي بما طرحه نائب رئيس المجموعة بشأن التعاون في مجال تحلية المياه، مؤكدا أن هذا التوجه يتماشى مع استراتيجية الدولة المصرية للتوسع في مشروعات تحلية مياه البحر، حيث تستهدف الحكومة الوصول بالطاقة الإنتاجية إلى ٥ ملايين متر مكعب يومياً خلال خمس سنوات، مع خطة طموحة لمضاعفتها إلى ١٠ ملايين متر مكعب يوميا لاحقا.

شيماء مرسي

مصر تطلق مبادرة "ازرع الموسم الرابع" لدعم زراعة القمح

أعلنت وزارتا الزراعة واستصلاح الأراضي، والتضامن الاجتماعي، والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، والهيئة القبطية الإنجيلية عن إطلاق مبادرة "ازرع الموسم الرابع" لدعم وتشجيع زراعة محصول القمح للموسم الزراعي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني من خلال دعم صغار المزارعين في ٦٦ محافظة تمتد من البحيرة شمالا وحتى أسوان جنوبا، باستهداف زراعة حوالي ٢٥٠ ألف فدان من القمح، حيث تم البدء في توزيع تقاوي المحصول على المستفيدين في المحافظات المقررة.

وتأتي المبادرة بتنفيذ من الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية تحت مظلة التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، وبتمويل من وزارة التضامن الاجت

تأجيل معرض نيبو للذهب لشهر مايو ٢٠٢٦ بسبب تذبذب الأسعار

قـررت اللجنة المنظمـة لمعرض الذهب والمجوهرات المصري "نبيـو" تأجيل موعد انعقاد الـدورة الخامسـة من المعرض والتـي كان من المقرر انعقادها فـي الفترة من ٢٣- ٢٥ نوفمبر القادم، وذلك في ضوء حالة عدم الاسـتقرار والارتفاع الحاد في أسـعار الذهب العالمي بفعل التوترات الجيوسياسية والصراعات العسكرية في عدة أقاليم وكذلك الحرب الاقتصادية بين الصين وأمريكا والتي أثرت بدورها على الاقتصاد العالمي وأدت بشـكل مباشر لرفع سعر الذهب باعتباره الملاذ الآمن لحفظ قيمة المدخرات في ظل تراجع قيمة الدولار والخفض المستمر لأسعار الفائدة عليه.

جاء القرار من اللجنة المنظمة التي تضم أعضاء مجلس إدارة شعبة الذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، والشـركة المنظمة للمعرض، بتأجيل موعد إقامة المعرض لشهر مايو ٢٠٢٦، وذلك للحفاظ على المكتسبات التي حققها معرض نيبو خلال الدورات الأربع السـابقة، وحفاظا على مكانته كمنصة إقليمية رائدة لصناعة الذهب والمجوهرات ونافذة قوية لتصدير المشغولات المصرية للخارج.

منها إعفاء الصادرات المصرية من الرسوم الجمركية
وضخ استثمارات جديدة في مشروع تيدا

إغراءات صينية لتوسيع دائرة الشراكة الاستراتيجية مع مصر

شعبة المصدرين: خطوة غير مسبوقة وتساهم في تحسين ميزان التجارة لصالح مصر تدريجياً

أعلـن السـفير ليـاو ليتشـيانغ سـفير الصين بالقاهرة، أن بكين تدرس حاليا إعفاء الصادرات المصرية إلى السوق الصينية من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشـراكة مـن أجل التنمية، بما يفتح آفاقًا أوسع أمام المنتجات المصرية في واحدة من أكبر الأسواق العالمية.

وكان الفريـق مهنـدس كامـل الوزيـر، نائـب رئيـس مجلس الـوزراء للتنميـة الصناعية، وزير الصناعة والنقل، التقي بالسـفير ليا و ليتشـيانغ سـفير الصين بالقاهرة والوفد المرافـق له لمتابعة التعاون الحالي في عدد من المشـروعات المشتركة والتعاون المسـتقبلي في مجالي النقل والصناعة، وذلـك في إطـار دعم وتعزيز الشـراكة الصناعية والاسـتثمارية بـين مصـر والصـين، وقد حضر اللقـاء الدكتورة ناهد يوسـف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والسـفير أحمد رزق مستشار الوزيـر للتعـاون الدولي، والدكتـور خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، واللواء أشـرف اللوزي مساعد وزير النقل للهيئات والشـركات، واللواء طارق جويلـي، رئيس الهيئة القومية للأنفاق، وعدد من قيادات وزارتي الصناعة والنقل.

وأشـار السـفير الصيني خلال اللقـاء إلى أن الحكومـة الصينيـة تتبنـى حزمة مـن المبادرات الاقتصاديـة والتنمويـة لتعزيز التعـاون الدولي، مـن بينها مبـادرة الحوكمة التي تهـدف إلى دعم الشـفافية وتيسـير الإجـراءات وتسـهيل حركة التجارة والاستثمار.

وأكد أن العلاقـات المصرية-الصينية تمر حاليًا بأفضل مراحلهـا التاريخيـة، وأن العام الجاري شـهد تبادلًا مكثفًا للزيارات بـين قيادتي البلدين وعـدد من كبار المسـؤولين، إلى جانب المشـاركة المتبادلة في المناسبات الوطنية، وهو ما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين والثقة المتبادلة التي تربطهما.

ولفـت إلـى أن الصـين تُعد من أكبر الشـركاء الاقتصاديـين لمصر على مـدى أكثر من ١٦ عامًا، وأن التعـاون الثنائـي يشـهد نموًا مسـتمرًا في مختلف المجالات، لا سـيما فـي مجالي الصناعة والنقـل، مؤكـدًا حرص بـلاده علـى تعزيز هذه الشراكة في المرحلة المقبلة.

استثمارات صينية

وخلال الاجتماع، استعرض الجانب الصيني رغبة الشركات الصينية في توسيع الأراضي المخصصة لمشروع «تيدا الصينية» بالمنطقة الاقتصادية لقناة السـويس، وذلك في ضوء النمـو الكبير في حجم الاستثمارات الصينية بالمنطقة، حيث تضم المنطقة أكثر من ٢٠٠ شـركة صينية، باستثمارات تتجاوز ٣ مليـارات دولار، وتوفـر ما يزيـد على ٧٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وأكد الوزيـر أن الدولـة المصرية تولي اهتمامًـا خاصًـا بجذب وتشـجيع الاسـتثمارات الصينيـة داخل المنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس، وتهيئة المناخ المناسـب لضمـان اسـتدامة ونمـو هـذه الشـراكة الاسـتراتيجية بما يعـود بالنفـع على الجانبـين، مؤكـدًا أنه سـيتم التنسـيق مع الجانب الصيني للاسـتثمار في عـدد من الصناعات الواعدة والمسـتهدفة مـن الدولـة المصرية، وفي مقدمتها الصناعـات التكنولوجية المتقدمـة، والصناعـات المكملـة والمغذيـة، والصناعات الخضراء منخفضة الانبعاثات، بما يسـهم في تعزيز تنافسـية الاقتصـاد المصري، وزيـادة القيمـة المضافة للمنتج المحلي، وتوسـيع قاعدة التصدير إلى الأسواق العالمية.

وأشـار الوزير خلال الاجتماع إلـى أن الحكومة أولت خلال الفترة الماضية اهتمامًا كبيرًا بمعالجة التحديـات الفنيـة المرتبطـة بتوحيـد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية المصرية مع نظيرتها الصينيـة، وذلـك اسـتجابةً لشـكاوى عـدد من الشـركات العاملة في السـوقين المصرية والصينية بشـأن وجود فروقـات في متطلبـات المواصفات وجـودة التصنيـع، حيـث قامت الهيئـة المصرية العامة للمواصفات والجودة بدراسة هذه التحديات بشكل شامل، وتم التوصل إلى حلول عملية تضمن توحيد وتوافق المواصفات بين البلدين، بما يسـهم في تسـهيل انسـياب حركـة البضائع، وتيسـير إجراءات اعتمادها، ورفع كفـاءة منظومة التجارة والصناعة، مؤكدًا أن توحيد المواصفات القياسـية المصرية والصينية يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري، وفتح آفاق أوسع أمام الصادرات المصرية إلى الأسـواق الآسيوية، فضـلًا عن دعم الاسـتثمارات الصناعية الصينية داخل مصر.

وفي سـياق متصل بالتعاون المصري الصيني في مجال النقـل، تم خلال اللقاء اسـتعراض الموقف التنفيـذي للمرحلـة الثالثة من القطـار الكهربائي الخفيف LRT، حيث أكـد الوزير على أنه جاري الانتهـاء مـن البنية التحتيـة للمرحلـة الثالثة من خلال الشـركات المصرية الوطنية، كمـا تم البدء في تنفيـذ أعمال تركيب السـكة، وأن ذلك يتطلب سرعة البدء في أعمال التوريد لمهمات كافة الأنظمة الكهروميكانيكية وتوفير الفنيـين والعمالة اللازمة لإنهاء أعمال التركيبات والاختبارات، بالإضافة إلى أن كل الغرف الفنية فـي المحطات جاهزة لتركيب أنظمة السـيطرة والتحكـم والإلكتروميكانيك، وأن تلك المرحلة ستسـهم في خدمـة مناطق العاصمة الإداريـة الجديدة وتسـهيل وخدمـة حركة تنقل المواطنـين والطلبـة، كما تم التأكيـد على ضرورة تنفيذ أعمـال المرحلة الرابعة من القطار الكهربائي الخفيف LRT والتي تبدأ مـن بعد محطة العبور الجديدة إلى محطة العاشـر من رمضان بالتزامن مع أعمـال المرحلة الثالثة، حيث أكـد الوزير على أهمية هذه المرحلة التي سـتصل إلى العاشـر من رمضـان لخدمة الكثافـات السـكانية العالية بها والمنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان.

و وجّه الوزير دعوة إلى السفير الصيني لحضور معـرض ومؤتمـر النقل الذكـي واللوجسـتيات والصناعـة TRANMEA الصناعـة والنقـل، الذي يُقام من ٩-١١ نوفمبر المقبل، والذي سيشهد مشـاركة واسـعة من كبرى الشـركات المصرية والصينيـة، بما يعـزز فرص التعـاون الصناعي والاسـتثماري ويُبرز مكانة مصـر كمركز إقليمي للصناعة والنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

خطوة غير مسبوقة

من جانبه قال أحمد زكي، أمين عام شعبة المصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن إعلان الحكومة الصينية عن دراسة إعفاء الصادرات المصرية من الرسـوم الجمركية يُعد خطوة غير مسبوقة تعكس عمق العلاقات القوية والاسـتراتيجية بين القاهرة وبكين.

وأوضح زكي، أن توسعة مشروع "تيدا الصينية" في المنطقـة الاقتصادية لقناة السـويس تأتي في إطار الشراكة الاسـتراتيجية القائمة على التجارة والاسـتثمار، مشـيرا إلى أن الصين تُعد الشريك التجاري الأكبر لمصر.

وأضـاف زكي، أن حجـم التبـادل التجاري بين البلدين تجاوز ١٧ مليـار دولار خلال عام ٢٠٢٤، بزيادة ١٠٪ عن العام السابق، رغم أن هذه الأرقام لا تعكس الإمكانات الحقيقية للتعاون المشترك.

وأشار زكي، إلى أن عدد الشركات ذات المساهمات الصينية في مصر بلغ نحو ٢٨٠٠ شركة، بإجمالي اسـتثمارات مباشرة تقدر بنحو ١,٢ مليار دولار، موزعـة علـى قطاعـات متعـددة تشـمل تصنيع الفايبـر جلاس، والأجهزة المنزلية، والمنسـوجات، والصناعات الغذائية، والأعلاف الحيوانية.

وأكد زكي، أن القرار الصيني من شـأنه تحسـين ميزان التجـارة لصالح مصر تدريجياً، لكنه الأهم أنـه سيسـاهم في زيـادة تدفقات الاسـتثمارات الدولارية وتعزيز الصادرات على المدى الطويل.

ودعـا زكي، إلى وضـع خطة واضحة للسـنوات الخمس المقبلـة لزيادة الصـادرات، بالتوازي مع توسـيع الاسـتثمارات الصناعية ونقـل المصانع الصينيـة إلـى مصر للاسـتفادة مـن الاتفاقات التجارية التي تربط مصر بالدول الإفريقية والعربية والأوروبية.

وشـدد زكـي، علـى أن مصـر تتمتـع بمقومات اسـتثمارية جاذبة، في مقدمتها الاسـتقرار الأمني، والإطـار التشـريعي الواضـح، والبنيـة التحتيـة المتطـورة، والعمالـة المؤهلـة، ما يجعلهـا بوابة متميزة للنفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأكـد زكـي، أن مصر تسـير بخطوات ثابتـة فـي تنفيذ برنامـج الإصلاح الاقتصـادي، وأن الاقتصـاد المصري يسـير فـي الاتجاه الصحيح رغـم التحديات، ويُظهر قدرة واضحة على الصمـود أمـام الأزمات العالمية.

بكين تدرس إعفاء الصادرات المصرية إلى السوق الصينية من الرسوم الجمركية

علاقات متميزة

وفـي تصريحـات لإعلاميين مصريين مؤخرا ، أشـادت ليو يونغ فنـغ، الوزيـرة المفوضة ومديرة إدارة غرب آسيا وشـمال أفريقيا بوزارة الخارجيـة الصينيـة، بالعلاقـات المتميـزة والراسـخة التي تجمع بين القاهرة وبكين، واصفة العلاقات السياسـية بين البلدين بأنها "راسخة" وقادرة على الصمود أمام كافة المتغيرات الدولية.

ولفتـت السـؤولة الصينيـة إلى أن العـام المقبل سيشـهد احتفالا بمرور سـبعة عقـود على إقامة العلاقات الدبلوماسـية بين مصر والصين، مؤكدةً أن هـذه العلاقات التاريخية ظلـت صامدة ومتينة عبر السنين.

وسـلطت ليـو يونـغ فنغ الضـوء علـى التعاون الاقتصادي والتجاري المثمر بين البلدين، كاشـفة أن حجم الاسـتثمارات الصينيـة في مصر يصل إلى نحو ٧ مليارات دولار، وتوفر هذه الاستثمارات حوالـي خمسـة آلاف فرصـة عمـل للمواطنـين المصريين.

وأكدت المسـؤولة الصينية أن بلادهـا تتطلع إلى تعزيز التعاون مع مصر في شتى المجالات، مشيرة إلـى وجود تعاون مثمر حاليـا في قطاعات حيوية متعددة، أبرزها الزراعة والطاقة الإنتاجية.

وأضافـت أن هناك تركيـزاً متزايـداً حالياً على التعـاون فـي مجـالات واعـدة تشـمل الفضاء، والسـيارات الكهربائية، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والاقتصاد الرقمي، إلى جانب قطاعات أخرى متنوعة.

وفي سـياق متصل، نوهت فنغ إلـى التطابق بين مبـادرة الحزام والطريق الصينيـة ورؤية الرئيس السيسـي لمصـر ٢٠٣٠، مؤكدة أن هـذه المبادرة سـتفتح آفاقاً واسعة لتعميق التعاون بين الجانبين ، موضحـة أن موقـع مصر الاسـتراتيجي وقناة السـويس على مسار مبادرة الحزام والطريق يتيح فرصـاً كبيـرة لإقامة مشـروعات ضخمة، خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السـويس والعاصمة الإدارية الجديدة.

ولفتت إلـى أن تطبيـق نظام التعريفـة الجمركية الصفرية للمنتجـات الخاصة بدول مبادرة الحزام والطريق سيسـهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ويفتح الأبواب أمام المنتجات المصرية المتميزة للدخول إلى السوق الصينية الضخمة.

رضوى عبدالله

مصر وأوروبا .. شراكة استراتيجية ترفع شعار الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية

● القمة الأولي في بروكسل ترسخ الشراكة الاقتصادية نحو مزيد من الاستثمارات والتكامل الإقليمي

● توقيع مذكرة تفاهم لمساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة بـ٤ مليارات يورو

جاءت القمة المصرية الأوروبية الأولي والتي انعقدت الأسبوع الماضي في بروكسـل لتسـجل خطوة جديـدة ومهمة علي طريق الشـراكة الأسـتراتيجية بين الجانبـين ، في ظل علاقـات اقتصادية تمتد إلي مختلف المجالات .

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي لتسـجل ٦,٨ مليار دولار خـلال النصـف الأول من عام ٢٠٢٥ مقابـل ٦,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بنسـبة ارتفاع قدرها ١١,١٪، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية ٩,٢ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ مقابـل ١٠,٢ مليـار دولار خلال نفـس الفترة من عام ٢٠٢٤ بنسبة انخفاض قدرها ٩,٥٪.

محطات علي طريق الشراكة المصرية الأوروبية

و شاركت رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في المنتدى الاقتصادي المصاحب للقمة المصرية الأوروبية في بروكسل، برئاسـة الرئيس عبد الفتاح السيسـي ورئيسة المفوضية الأوروبيـة أورسـولا فون دير لاين، وبحضور بـدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشـئون المصريين في الخارج، وحسـن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وشـهد المنتدى مشـاركة واسـعة ضمت أكثر من ٣٠٠ من رؤسـاء وممثلي نحو ٦٠ شركة أوروبية، إلى جانب ١٠٠ شركة مصرية، و١٥ مؤسسـة من مؤسسـات التمويل الدولية، بالإضافـة إلى ممثلين عن الهيئات الاقتصادية التابعة لدول الاتحاد الأوروبي.

وخلال كلمتها في جلسـة بعنوان «بناء ممر اسـتثماري استراتيجي بـين مصر وأوروبا»، أكدت المشـاط أن العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي تتجاوز الجانب المالي لتشـكل رؤية تنموية شاملة تستهدف المسـتقبل وتعزيز فرص التعاون التجاري والاسـتثماري، مشيرة إلى تطلع مصر لتوسيع آفاق الشـراكة مع الجانب الأوروبي في مختلف المجالات.

وأضافت أن الشـراكات مع مؤسـسـات التمويل الأوروبية لعبت دورًا محوريًـا فـي دعم التنميـة داخل مصـر خلال السـنوات الماضية، سـواء مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أو بنك الاسـتثمار الأوروبي، مشـيدة بالمشروعات المشتركة في مجالات النقل المستدام، والطاقة المتجددة، وتحلية ومعالجة المياه، مؤكدة أن النجاحات السابقة تمهد الطريق أمام المزيد من الاسـتثمارات في القطاعات ذات الأولوية المشتركة.

واسـتعرضت وزيرة التخطيط أبرز التطورات الاقتصادية في مصر، موضحة أن شـهر مارس ٢٠٢٤ كان نقطـة تحول محورية في مسار اقتصاد المصري، نتيجة تنفيذ حزمة من السياسات المالية والنقدية الصارمة، ووضع سـقف للإنفاق العام، وهو ما أسـهم في استقرار الاقتصاد الكلي وجذب الاستثمارات الخاصة مجددًا.

صادرات مصر للاتحاد الأوروبي ترتفع 11,1% ..

دعم التحول الصناعي

و شـارك حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية في الجلسة الثانية رفيعة المستوى بعنوان ضمن فعاليات القمـة المصرية الأوروبيـة المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسـل «تعزيز القدرة التنافسـية الصناعية وسلاسل القيمة المسـتدامة: دفـع التعاون المصري الأوروبي نحو صناعات مسـتقبلية مستدامة وجذب الاستثمارات العامة والخاصة».

أدارت الجلسة أنجلينا إيتشهورست، سفيرة الاتحاد الأوروبي ورئيسة بعثة الاتحاد إلى مصر، بمشاركة مارك بومان نائب رئيس البنك الأوروبـي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وديت يويل-يورجنسن المدير العام للطاقة بالمفوضية الأوروبية، ومحمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، وهانس جاكوب هيجه المدير المالي لشركة SCATEC.

وأكد حسن الخطيب خلال كلمته أن قطاع الطاقة يمثل محورًا رئيسيًا للنمو الصناعي في مصر، مشيرًا إلى أن التحول من الطاقة التقليدية إلى المتجددة يتطلب اسـتثمارات ضخمة في تطوير شبكات الكهرباء، موضحًـا أن الحكومة وضعت سـقفًا إنفاقيًـا منضبطا للحفاظ على الاستدامة المالية، مع التركيز على تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتوسيع شبكات النقل والطاقة.

مـن جانبه، قال مـارك بومان، نائـب رئيس البنـك الأوروبي لإعادة الإعمـار والتنميـة، إن مصر تمتلـك فرصًـا فريدة فـي مجال الطاقة المتجددة، مشيرًا إلى مشـروع "بنبان" كأحد النماذج الملهمة لنجاح الدولـة في هذا المجـال. وأضاف أن التعاون بين مصر ومؤسـسـات التمويـل الدولية والقطاع الخاص الأوروبي ضروري لتجاوز العقبات وتعزيز الاستدامة الصناعية، مؤكدًا أن مواصلة الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال والبنية التحتية هي مفتاح جذب المزيد من الاستثمارات.

بدوره، أوضح هانس جاكوب هيجه، المدير المالي لشركة SCATEC، أن الشـركة تنفذ في مصر مشـروعات طاقة هجينـة تتجاوز قدرتها الإجمالية جيجـاوات واحد، من خلال دمج أنظمة الطاقة الشمسـية مـع البطاريات لتوفير الكهربـاء على مدار اليوم، لافتًـا إلى أن هذه المشـروعات تحظى بدعم قوي من مؤسسات التمويل الأوروبية وتدعم مكانة مصر كمركز رئيسي لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر إلى أوروبا.

وأشـار محمد السـويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، إلى أن مصر تمتلك سـوقًا واسـعة ومتنامية وفرصًا اسـتثمارية واعدة في مجـالات متعددة، داعيًا إلى تعزيز نقل التكنولوجيا وتوسـيع خطوط الإنتاج في قطاعات السيارات والدواء والطاقة.

وأوضـح أن الخطة الوطنية للطاقة تسـتهدف الوصول إلى ٣٠٪ من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، مع ضرورة تسريع تطوير شبكات النقل والربط الكهربائي لتحقيق هذه الأهداف.

شريك استراتيجي

وفـي بيـان لها أكـدت المفوضيـة الأوروبيـة أن مصر تعد شـريكًا اسـتراتيجيًا رئيسـيًا للاتحاد، لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز ودور محوري في استقرار منطقة الشرق الأوسط. وأوضحت أن القمة الثنائية الأولى تمثل فرصة ممتازة لتعزيز الشـراكة وتوسيع التعاون لمواجهة التحديات المشـتركة، وإطلاق الإمكانات الكاملة للعلاقات بين الجانبين.

وكان الاتحـاد الأوروبي ومصـر قد وقعا في مـارس ٢٠٢٤ اتفاقية شـراكة اسـتراتيجية شـاملة، ترتكز على سـتة محاور رئيسية هي: العلاقات السياسية، و الاستقرار الاقتصادي، والتجارة والاستثمار، والهجرة والتنقل، وحماية الديموغرافيا ورأس المال البشري.

وتتضمن هذه الشراكة حزمة مالية واستثمارية بقيمة ٧,٤ مليار يورو للفترة من ٢٠٢٤ حتى ٢٠٢٧، كما أن اتفاقية الشـراكة بين الاتحاد الأوروبـي ومصر، الموقعة عام ٢٠٠٤، أرسـت منطقة تجارة حرة من خلال إزالـة التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية وتسـهيل تجارة السلع الزراعية.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشـريك التجاري الأول لمصر في السلع، إذ اسـتحوذ عام ٢٠٢٤ على ٢٢٪ من إجمالي التجارة المصرية، وبلغت قيمـة التبادل التجاري بين الجانبـين ٣٢,٥ مليار يورو، منها ١٢,٦ مليار يورو واردات و١٩,٩ مليار يورو صادرات.

وعلى هامش القمة، عقد حدث رفيع المسـتوى بعنوان: تنفيذ الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر: تسريع الاستثمار الاستراتيجي والتحول الصناعي والابتكار.

وجمع الحدث كبار القادة السياسـيين، وممثلي مؤسسات التمويل، ورواد الأعمال، وجمعيات الصناعة من الجانبين، بهدف تعزيز أجندة الشـراكة وتهيئـة الطريق لمسـتقبل أكثر مرونة وتنافسـية قائم على الابتكار.

وأشـار بيان المفوضية الأوروبية إلى أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر يشهد زخمًا متزايدًا بفضل إنجازات ملموسة، من بينها مؤتمر الاسـتثمار عـام ٢٠٢٤، وإطلاق منصة الاسـتثمار بين الجانبين في ٢٠٢٥، إلـى جانب حزمة المسـاعدات المالية بقيمـة ٥ مليارات يورو، وانضمام مصر إلى مبادرة أفق أوروبا .

كما ركز الحدث على تعزيز التنافسـية المستدامة والاستثمارات عالية التأثير في القطاعات الاستراتيجية، خاصة سلاسل قيمة التكنولوجيا النظيفة، وبناء منظومة ابتكار ديناميكية تربط القطاعين العام والخاص في أوروبا ومصر.

وتناولت المناقشـات فرص الاسـتثمار المشـترك، وإقامة شـراكات اسـتراتيجية بين القطاعين العام والخاص، إلـى جانب الإصلاحات التنظيمية اللازمة لجذب الاسـتثمارات الخاصـة طويلة الأجل ودعم اقتصاد قادر على المنافسة في المستقبل.

مذكرة تفاهم لمساندة الاقتصاد الكلي

وخـلال فعاليـات القمة المصريـة الأوروبية في العاصمـة البلجيكية «بروكسـل» ، وقّعت مصر والاتحاد الأوروبـي مذكرة تفاهم المرحلة الثانية من آلية مسـاندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة MFA، بقيمة ٤ مليارات يورو، في إطار الشـراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وشـهد الاتفاق الرئيس عبدالفتاح السيسي، وأورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، وأنتونى كوستا، رئيس المجلس الأوروبي، بينمـا قـام بالتوقيع من الجانب المصـري، الدكتورة رانيا المشـاط، وزيـرة التخطيـط والتنمية الاقتصاديـة والتعاون الدولـي، وفالديس دومبروفسكيس، المفوض الأوروبي للاقتصاد والإنتاجية.

و أوضحت الوزيرة، أن آلية مسـاندة الاقتصـاد الكلي ودعم الموازنة (MFA)، جزء من شـراكة أشمل بين مصر والاتحاد الأوروبي تقوم على العلاقات التجارية والاسـتثمارية دعم مرونـة الاقتصاد الكلي، مشيرة إلى أن المرحلة الثانية بقيمة ٤ مليارات يورو جاءت بعد تنسيق استمر بين مختلف الجهات الوطنية من جانب والمفوضية الأوروبية من جانب آخر على مـدار العام الجاري، من أجل الوقوف على مصفوفة الإصلاحـات الهيكليـة المقترحة والتـي تضـم ٨٧ إصلاحًا ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

وأكـدت الوزيـرة أن تلـك الإصلاحات، تسـتهدف تعزيز اسـتقرار الاقتصـاد الكلي والقدرة على الصمود، وتحسـين التنافسـية وبيئة الأعمال، والتحول الأخضر، بما فـي ذلك حماية النظام البيئي للبحر الأحمر، مشيرة إلى أن تلك الشراكة تدعم جهود الدولة لمواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز المرونة الاقتصادي في مواجهة التقلبات الخارجية.

من جانب آخر، وقّعت الدكتورة رانيا المشـاط، مع دوبرافكا سويتشا، المفوضة الجديدة للاتحاد الأوروبي لشـؤون المتوسـط، اتفاق تمويلي جديد تحت عنوان «دعم الاتحاد الأوروبـي لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية على المسـتوى المحلي»، وذلك بقيمة ٧٥ مليـون يورو فـي صورة منحة مـن مخصصات عام ٢٠٢٤، ضمـن إطار آليـة الجوار والتنميـة والتعاون الدولـي (NDICI – Global Europe)، وبتمويل مشترك من جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وأضافـت أن الاتفـاق يهـدف إلـى تعزيز الشراكة الاسـتراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي من خـلال تنفيذ تدخـلات تنموية متكاملـة في المناطق الأقـل دخلا، تركز على تحسين جودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه، وتعزيز سـبل العيش، وتحسين الرعايـة الصحية، مع إيلاء اهتمـام خاص للفئات الأقل دخلا واللاجئين، بما يعـزز الصمود الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة التحديات المتعددة.

ويُعد هذا المشـروع أحـد المكونات الرئيسـية لتنفيذ الركيزة السادسة من الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي المتعلقة بـ«رأس المال البشري والديموغرافيا»، ويمثل دعمًا مباشـرًا لجهود الحكومة المصرية في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة تداعيات الأزمات الإقليمية والدولية.

انطلاقة جديدة

من جانبهم أجمع خبراء اقتصاديون وسياسيون على أهمية مشاركة الرئيـس عبدالفتاح السيسـي في القمـة المصريـة الأوروبية الأولى المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسل، مؤكدين أن القمة تعكس ثقة المجتمـع الدولي في مصر ودورها الإقليمـي المتوازن، وتمثل انطلاقة جديدة لمسار الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي.

وقال السـفير محمد العرابي، عضو مجلس الشيوخ، وزير الخارجية الأسـبق، إن وصف القمـة المصرية الأوروبيـة الأولى بأنها تتويج لمسار الشراكة الاستراتيجية الشاملة يوحي بأن العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي قد وصلت إلى مسـتوى غير مسـبوق من التفاهم والتعاون المؤسـسـي، مشيرًا إلى أن الطموح لترسـيخ أطر التعاون والتنسيق السياسـي مع جدول حافل باللقاءات رفيعة المستوى، بما فـي ذلك ملك بلجيكا وكبار القـادة الأوروبيين، يؤكد على ثقل مصر كلاعب رئيسي على الساحة الإقليمية والدولية.

و أكـد النائب فتحي دسـوقي، عضو مجلس الشـيوخ، أن المنتدى الاقتصـادي الـذي انعقـد على هامـش القمة بمشـاركة كبريات الشركات الأوروبية يشـكل منصة قوية للترويج للفرص الاستثمارية داخـل مصـر، خاصة في ظـل ما تشـهده البيئـة الاقتصادية من إصلاحات وتشـريعات داعمة للاسـتثمار، وحرص القيادة السياسية علـى تهيئة مناخ جاذب يقوم على الشـفافية والتنافسـية والانفتاح، مشـيرًا إلـى أن أوروبـا باتت تـدرك أن مصر تمثل بوابة رئيسـية للأسـواق الإفريقيـة والعربية، وهو ما يعزز موقعهـا كمركز إقليمي للتجارة والطاقة والخدمات اللوجسـتية، مؤكدًا أن القمة ستسـهم في فتح قنوات تمويل جديدة وتوطين التكنولوجيا الأوروبية داخل السوق المصرية.

وأكد الدكتور بلال شـعيب، الخبير الاقتصادي، أن توقيع الشراكة الاسـتراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي يمثل خطوة محورية في تاريخ العلاقات بين الجانبين ، مضيفا أن هذه الشـراكة لا تقتصر على الجوانـب الاقتصادية فقط، بل تمتد لتشـمل أبعادًا سياسـية وتنموية وإنسانية تعكس عمق العلاقات وتكامل المصالح المشتركة.

وأوضح أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي يعزز مكانة مصر الإقليمية، خاصـة في القضايا الدولية مثل الصراع في غزة والأزمة الروسـية الأوكرانية ، مشـيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد من أكبر الشركاء التجاريـين لمصر، حيث بلغ متوسـط حجـم التبـادل التجاري بين الجانبين نحو ٣٢,٥ مليار يورو، منها ١٢,٦ مليار صادرات مصرية و١٩,٩ مليار واردات من أوروبا.

وأكـد أن هذا التوازن يعكس نجاح الدولة المصرية في رسـم خريطة واضحة لجذب الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة في قطاعات حيوية مثل الطاقة الجديدة والمتجددة والزراعة، ما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي وزيادة الاحتياطي النقدي.

وأكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، نائب رئيس الاتحاد العربـي للتنمية الاجتماعيـة بمنظومة العمل العربـي بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية، أن الاتحاد الأوروبي المكون من ٢٧ دولة يعد الشريك التجاري الأكبر لمصر ويستحوذ على نحو ٣٠٪ مـن حجم التجارة الخارجية لمصر، مؤكدا أن حجم التبادل التجاري بـين مصر والاتحاد الأوروبي بلغ نحـو ٣٢,٥ مليار دولار، كما بلغ نحو ١٦ مليار دولار خـلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٥، مقابل ١٦,٣ مليـار دولار خلال نفس الفترة عام ٢٠٢٤، حيث بلغت صادرات مصر لدول الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام الحالي ٦,٨ مليـار دولار، بينما بلغ حجم الواردات نحو ٩,٢ مليار دولار، كما يعد الاتحاد الأوروبي المستثمر الأكبر في مصر حيث بلغ إجمالي اسـتثمارات الاتحاد الأوروبي في مصـر نحو ٧٥,٧ مليار دولار خلال الـ ١٠ سنوات ونصف الماضية، وبلغت قيمة الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٦,٨ مليار دولار، ونحو ٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ .

محمد محيي الدين

ضمن استراتيجية تهدف إلى تنويع الأصول بعيدا عن الدولار

البنوك المركزية تدخل علي خط تحركات أسواق الذهب العالمية

● احتياطيات الذهب لدى البنوك المركزية تفوق احتياطياتها من سندات الخزانة الأمريكية لأول مرة منذ عقود ..

شـهدت أسـعار الذهب ارتفاعات قياسـية خلال عـام ٢٠٢٥، مسـجلة زيادة تفـوق ٦٥٪ منذ بداية السـنة، لتصـل إلـى مسـتويات تتجـاوز ٤٣٠٧ دولارات للأونصـة الواحـدة، وسـط بحث مكثف مـن المسـتثمرين والأفـراد عن «الذهب» كملاذ آمـن أمام التقلبات الاقتصاديـة العالمية والتوترات الجيوسياسية المتزايدة .

هـذا الارتفـاع يعكس الـدور المتزايـد للذهب في الاقتصاد العالمي، مع تدفق الاسـتثمارات نحو هذا المعدن النفيـس الذي يجمع بين القيمـة التاريخية والاقتصادية.

و يقـدر الخبراء أن إجمالي الكميات المسـتخرجة من هذا المعـدن عبر آلاف السـنين حتى الآن يبلغ نحو ٢١٦,٢٦٥ طنًا، مع تركز الجزء الأكبر من هذا الاسـتخراج في العصور الحديثة، إذ تم استخراج أكثر من ٨٥٪ منه خلال الـ٢٠٠ عام الماضية فقط.

وفقًا لتقديرات لمنظمة مجلس الذهب العالمي، يصل هـذا الرقم إلـى ٢١٨,٠٠٠ طن فوق سـطح الأرض، بالإضافة إلى احتياطيات مثبتة تصل إلى ٦٤,٠٠٠ طـن وأخـرى محتملـة تفـوق ١٣٢,٠٠٠ طن، مما يشير إلى اسـتمرار التنقيب رغم التحديات البيئية والتكنولوجيـة، ومع ذلك، يظل توزيـع الذهب غير متكافئ بين سـكان العالم البالغ عددهم أكثر من ٨ مليارات نسمة، حيث يصل متوسط نصيب كل فرد إلى أقل من ٣ جرامات فقط.

وطبقـا لو كالة بلومبـرج ، فقد ارتفـع الطلب في صناعـة الذهـب، التي تشـكل حوالـي ٤٥٪ من إجمالي الذهب المسـتخرج حتى عـام ٢٠٢١ يقدر بحوالـي ٢١٢ ألـف طـن، بينمـا تمثل السـبائك والع

البنك الأهلي المصري يحقق أرباحا بقيمة ٩١ مليار جنيه خلال ٣ أشهر

حقق البنك الأهلي المصري أرباحا قبل الضرائب بقيمة ٩٠,٩٤٢ مليار جنيه بنهاية مـارس ٢٠٢٥ ، مقابل ٤٣,٥٥٠ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٤.

و أوضحـت القوائـم الماليـة وصول صافـي الربح بعـد الضرائب إلى ٥٢,٧٦٦ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢٥,٨٣٣ مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق.

كمـا بينت ارتفـاع إجمالي أصول البنك ليسـجل ٨,٥٤٩ تريليون جنيه بنهايـة مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٨,١٣٧ تريليون جنيه في نهاية ديسـمبر ٢٠٢٤. كما شـهدت قروض وتسـهيلات العملاء، نمواً لتصل إلى ٤,١٢٩ تريليون جنيه بنهاية مارس الماضـي، مقابل ٣,٨٢٢ تريليون جنيه بنهاية عـام ٢٠٢٤، بينما ارتفعت ودائع العملاء لتسـجل ٥,٢٨٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤,٩٦٢ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤.

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع محافظة الفيوم لدعم مستشفى طامية المركزي بمبلغ ٢٥ مليون جنيه

فـي إطار التـزام بنك مصر الراسـخ بدعم القطاع الصحي وتعزيز جهوده لتحقيق التنمية المسـتدامة، وقـع البنك بروتوكول تعاون مع محافظة الفيوم لدعم مستشفى طامية المركزي.

وقـام بتوقيع البروتوكول أحمـد الأنصاري محافظ الفيـوم، وهشـام عكاشـه الرئيس التنفيـذي لبنك مصر، يـوم الخميـس الموافق ٢٣ أكتوبـر ٢٠٢٥، بحضور محمد التوني نائـب محافظ الفيوم، وخالد عترريس رئيس قطاع الشـؤون القانونية ببنك مصر، وفاطمة الجولي رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، ولفيف متميز من قيادات البنك والمحافظة.

وبموجـب البروتوكول يقوم بنك مصـر بتقديم دعم مالي قدره ٢٥ مليون جنيه لصالح مستشـفى طامية المركزي، بهدف رفع كفاءة مبنى الاستقبال والطوارئ وتطوير وحدة الغسيل الكلوي، بما يسهم في تحسين جـودة الخدمـات الطبيـة المقدمة لأهالـي المحافظة والمناطق المحيطة بها.

وتُعد مستشـفى طاميـة المركزي من المستشـفيات الحيويـة بمحافظة الفيوم، إذ تخـدم نحو ٦٠٠ ألف مواطن من مركز ومدينـة طامية والقرى التابعة لها، وتقدم المستشـفى باقة متكاملة من الخدمات الطبية في العديد من التخصصات، ويبلغ متوسـط التردد الشهري على قسم الاسـتقبال نحو ١٣,٩٨٠ حالة، بينما يصل المعدل الشهري لجلسات الغسيل الكلوي إلى نحو ٣,٩٧٠ جلسة، وهو ما يعكس حجم الضغط على المستشفى والحاجة الملحّة للتطوير والتوسعة.

وقدم محافـظ الفيوم الشـكر لمسـئولي بنك مصر، علـى الدعم المتواصل، والتعـاون المثمر في الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة لأهالي المحافظة، مثمنـا جهود البنك في تقديم الدعم لتحسـين كفاءة الخدمـة الطبية المقدمة بمستشـفى طامية المركزي، الأمـر الذي يسـهم فـي تخفيف العبء عـن كاهل المترددين على المستشفى.

وأشار الأنصاري، إلى حرص المحافظة على التعاون مع كافـة الوزارات والمؤسسـات ومنظمات المجتمع المدني في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتنفيذ مشروعات تنموية تسـهم في رفع العبء عن كاهلهـم، آملاً فـي المزيد من التعـاون بين محافظة الفيوم وبنك مصر خلال الفترة القادمة.

وفي هذا السياق، أكد هشام عكاشه أن دعم القطاع الصحي يمثل أحد المحاور الإستراتيجية في منظومة المسؤولية المجتمعية للبنك، مشيرًا إلى أن "الاستثمار في الصحة هو استثمار في الإنسان، وهو ما ينعكس بشـكل مباشـر على بناء مجتمع منتج وقوي وقادر على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة".

وأوضـح عكاشـه أن هـذا التبرع يأتي اسـتكمالاً لمسـيرة بنك مصر فـي دعم المنظومـة الصحية في مختلـف المحافظات، لا سـيما في المناطـق الأكثر احتياجًا، مؤكدًا أن البنك يولي اهتمامًا خاصًا بدعم المستشفيات التي تخدم شرائح واسعة من المواطنين.

وأضـاف: "نحـرص علـى أن تكـون مسـاهماتنا المجتمعيـة ذات أثر ملموس ومسـتدام، تسـهم في تحسـين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتخفيف الأعباء عن كاهل الفئات الأكثر استحقاقًا".

وتابـع قائـلا: "إن دور بنك مصـر لا يقتصر على التمويل المصرفي فقط، بل يمتد ليكون شريكًا وفاعلًا أساسـيًا في دعم جهود الدولة لتحقيق مسـتهدفات رؤيـة مصـر ٢٠٣٠، خاصة في مجـالات الصحة والتعليم والتمكين المجتمعي، ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق شراكاتنا مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتعزيز التنمية وتحقيق حياة كريمة لكل مواطن".

البنك الأهلي المصري يشارك فى قمة Ripple Summit 2025 لدعم ريادة الأعمال

شـارك البنك الأهلـي المصري في قمـة Ripple Summit ٢٠٢٥، التـي انطلقت – الأربعاء الماضي- فـي مقر جامعـة الـدول العربية، بحضـور نخبة من الشـخصيات البارزة من الجامعـة والأكاديمية العربيـة للعلـوم والتكنولوجيـا والبنك.

وحضـر من جانـب البنك كل من نـادر سـعد الرئيـس التنفيـذي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودينا أبو طالب رئيس التسـويق والتنميـة المجتمعيـة، و شـنتال صبـاغ مدير عـام قطـاع تطوير الأعمـال والخدمـات غيـر المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكـد وفـد البنـك مـدى حرص «الأهلي المصري» على أهمية دور رواد الأعمال فـي تحقيق التنمية المسـتدامة، موجهًـا الشـكر إلى الأكاديميـة العربيـة والجامعات والشركاء على جهودهم المتواصلة في دعم مشـاريع ريادة الاعمال و برامـج رالى على مدار السـنوات الماضية.

ويواصل البنـك الأهلي المصري دعمـه لتلـك الشـراكة منـذ عام ٢٠١٩، فـي إطـار التزامـه بدعم ريادة الأعمـال وتمكين الشـباب و رواد الاعمال وتشـجيع الأفكار الابتكارية، وتعزيز بيئة الشركات الناشـئة فـي مصـر باعتبارهـا إحدى ركائز التنمية الاقتصادية.

خلال مؤتمر الوداع وحفل التنصيب بالعاصمة الإدارية

جورج إلومبي يتسلم منصب رئاسة افريكسم بنك خلفا لـ بنديكت أوراما

تسـلم ا- يوم الجمعة أمس الأول- الدكتور جـورج إلومبـي رئاسـة البنـك الأفريقي للتصديـر والاسـتيراد افريكسـم بنـك Afrexmbank، مـن الدكتـور بنديكت أوراما الرئيس السابق لأفريكسم بنك.

جـاء ذلك خـلال مؤتمر الـوداع وحفل التنصيـب الـذي يظمه البنـك الأفريقي للتصدير والاستيراد "أفريكسم بنك" في وداع رئيسه السابق البروفيسور بنديكت أوراما، وتنصيب رئيسـه الجديد جورج إلومبـي والذي عقـد بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وتعد مصر من إكبر المساهمين في رأسمال البنـك الأفريقـي للتصدير والاسـتيراد افريكسـم بنك Afrexmbank، بنسبة تصل لـ٢٦٪، وتشمل مساهمة مصر كل مـن الحكومة المصرية وعـدد من البنوك الوطنيـة، ويقع المقر الرئيسـي للبنك في العاصمـة المصرية القاهرة، ويمثل مصر في البنك حسـن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري.

وأفريكسـم بنك، هو مؤسسة مالية أفريقية متعـددة الأطراف تعمل على تمويل وتعزيز التجارة البينية بـين دول القارة الإفريقية، وتعزيز الصادرات الإفريقية لدول العالم. وتولى الدكتـور بنديكت أوراما رئاسـة أفريكسـم بنك لمدة ١٠ سنوات في الفترة مـن عام ٢٠١٥ وحتى اليـوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥، لتنتهي فترة ولايته لرئاسـة البنك الذي تولى مسـئوليته لمدة ١٠ سـنوات، فماذا قـدم البنـك لمصر خـلال الفترة الماضية.

وخلال تسلمه منصبه الجديد ، أعلن جورج إلومبي، ارتفاع إجمالي أصول البنك خلال آخر ١٠ سـنوات لتصـل إلى أكثر من ٤٠ مليـار دولار في عام ٢٠٢٥، في حين كانت تبلغ فقط ٦ مليارات دولار في ٢٠١٥.

ويعد إلومبي الرئيـس الرابع الذي يقود البنك منذ إنشـائه عـام ١٩٩٣، ويخلف الكاميروني إلومبي البروفيسـور بنديكت أوراما، الذي شغل منصب رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥، وحتى سـبتمبر ٢٠٢٥.

قـال إلومبـي إن رئيـس البنـك المنتهية ولايته البروفيسور بنديكت أوراما، ساهم خـلال رئاسـته في البنك فـي مضاعفة أعمـال البنـك ودعـم التجـارة البينية الإفريقية وتعزيز التكامـل الاقتصادي بـين الـدول الأفريقيـة عبـر إتاحـة التمويـلات وإطلاق العديد من المبادرات.

وأشـار إلـى أن فتـرة رئاسـة أوراما كانـت بمثابة "حقبـة التحـول الهيكلي في تمويـل التجارة الإفريقيـة"، إذ قاد مبـادرات اسـتراتيجية لمعالجة تحديات البنية التحتية وضعف التكامل التجاري، وطبّـق ما وصفه بـ «نهج المحفظة» الذي يركـز على بنـاء منظومـة متكاملة تدعم التجارة والصناعة والخدمات عبر القارة.

وأوضـح أن مـن أبـرز إنجـازات تلك المرحلـة إنشـاء صناديق ومؤسسـات فرعيـة مثل صنـدوق تنميـة الصادرات الإفريقيـة، ومرفـق إعـداد المشـاريع، والمركز الطبي الإفريقي للتميز الصحي، والتي أسـهمت في بناء قاعدة اقتصادية وتنمويـة أكثـر شـمولًا واسـتدامة.

أضاف الرئيس الجديـد أن البنك يمتلك اليوم مجموعة متكاملة من الحلول المالية والاستثمارية، مؤكدًا أن البنك سيواصل قيادة جهود تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) وتحفيز التصنيع المحلي ودعم مشـاركة القطاع الخاص في التنمية.

مجلة The Law تكرّم الإدارة القانونية بالبنك التجاري الدولي بثلاث جوائز مرموقة لعام ٢٠٢٥

فى احتفال رفيع المسـتوى أقامته مجلة The Law بقصر القبة بالقاهرة بمناسـبة مرور عشـر سنوات علـى إطـلاق منصتهـا القانونية الأكبـر فى مصر والشرق الأوسط، أعلنت المجلة فوز الإدارة القانونية بالبنـك التجـاري الدولي – مصـر (CIB) بثلاث جوائز مرموقة لعام ٢٠٢٥.

وحصد فريق الإدارة القانونية بالبنك جائزتي:

- Best In-House Legal Team – Egypt
- Diversity & Inclusion Award

كمـا فـاز محمـود عبـاس — الرئيـس التنفيـذي للقطـاع القانونـي بالبنـك التجـاري الدولـي — مصـر (سـي اي بـي - CIB) بجائـزة:

- General Counsel of the Year – Egypt

وأكـد محمود عباس رئيس القطـاع القانوني بالبنك خـلال كلمته أن هـذه الجوائز تعكس التـزام البنك بمعايير الحوكمة القانونية والتميز المؤسسي، موجها الشكر لفريق العمل ومثمناً دعم إدارة البنك للمنظومة القانونيـة كما عبر عن سـعادته بالحصول علي تلك الجوائز والتي تاتي بالتزامن مع احتفال البنك بمرور خمسين عام علي تأسيسه

وشـهد الحفل حضور نخبة من قيادات المؤسسـات الماليـة والقانونية، وممثلي مكاتـب المحاماة الدولية، إلى جانب شـخصيات قضائية وتشـريعية، لتكريم أبـرز النماذج المهنيـة المؤثرة فى القطـاع القانوني بمصر والخليج

من مجلة ميا فاينانس «MEA Finance» العالمية

بنك مصر يحصد جائزة "أفضل مبادرة لخدمات الدفع الشاملة في افريقيا و الشرق الأوسط" لعام ٢٠٢٥

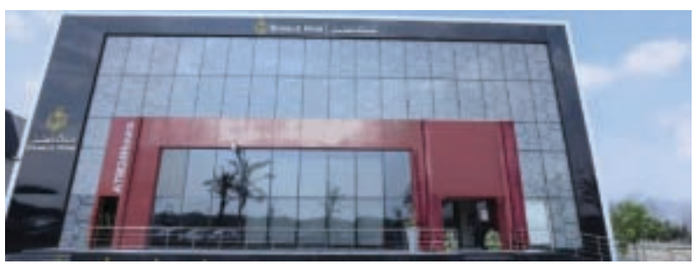

حصد بنك مصر مؤخراً جائزة "أفضل مبادرة لخدمات الدفع الشـاملة في افريقيا و الشـرق الأوسـط" لعام ٢٠٢٥ من مجلة ميـا فاينانس «MEA Finance» العالمي.

وتقوم مجلة ميا فاينانس «MEA Finance» بمنح الجوائـز للمؤسسـات المتميـزة فـي القطـاع المالي والبنوك في منطقة الشرق الأوسط و افريقيا وفقاً لعدد مـن المعايير الفنيـة؛ حيث تقوم المجلـة بانتقاء أفضل المؤسسات بموجب تقييم نخبة من الخبراء في المجالات المختلفة والذي يتم من خلاله تحليل نتائج البنك استناداً على مجموعة من المعايير المتخصصة والمرتبطة بالأداء والاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات.

وذلـك لاختيـار البنوك الذين سـاهموا فـي تطوير و تقدم القطاع المصرفي وذلك لإنجازاتهم الاسـتثنائية وخدماتهم الرائدة وقيادتهم الملهمة في تقديم الخدمات والمنتجات المبتكرة بالإضافة الى تكريمهم على براعتهم وقدرتهم على التكيف في التعامل مع التحديات القائمة ومواجهة التغييرات.

ونجح بنك مصـر في تقديم خدمـات رائدة في مجال المدفوعات الرقمية من خلال محفظة واسعة من بطاقات الدفـع، وحلول و خدمـات قبول المدفوعـات والمحافظ الالكترونيـة بالإضافة الـى تجربة مميـزة في برامج الولاء والمكافآت، وأيضا شـراكات شاملة مع شركات التكنولوجيـا الماليـة، بما يعـزز من قدرتـه على تلبية احتياجات السوق المصري وتحقيق الشمول المالي.

ويحـرص البنك على تقديم خدمـات مصرفية مبتكرة، مثـل إطـلاق الإصـدار المطور مـن خدمـة الإنترنت والموبايل البنكـي BM Online، والتي تتيح للعملاء باقة متميزة مـن الخدمات المصرفية الرقمية، من بينها إمكانية حجز موعد زيارة في الفروع أونلاين لتسـهيل تجربـة العملاء،حيث يسـتند البنك في اسـتراتيجيته إلى تعزيز مكانة البنك لاعتباره البنك الرائد والشريك الموثوق لكافة شرائح العملاء.

في إطـار حرص بنك مصـر على مواكبـة التطورات السـريعة في مجـال المدفوعـات الالكترونيـة وتقديم خدمـات مميـزة لجميع المسـتفيدين فـى مصر،أتاح البنـك منصات الدفع الرقميـة والمدفوعات المدمجة من خلال خدمات الشريك التاجر، لاتاحة تجربة دفع عبر الانترنت ودفع نقدي سلسة.

كمـا يقوم البنك بالتعـاون مع مقدمـي خدمات الدفع والشركات الناشـئة لاصدار البطاقات المدفوعة مقدما وقبول المدفوعات من خلال نقاط البيع POS والمنصات الالكترونيـة مع الالتزام بكافـة القوانين و اللوائح ذات الصلة لضمان سلامة المعاملات.

وأطلـق بنـك مصـر خدمـة"Apple Pay" ، وهى محفظة رقمية تسـمح للمسـتخدمين باجراء مدفوعات آمنة و سـهلة باسـتخدام أجهزة iPhone, Apple Watch, iPad، وتتيح الخدمة للمسـتخدمين تخزين بطاقات الائتمان والخصم واجراء معاملات لا تلامسية ، كما تم تعزيز وسـائل قبول "Apple Pay" ويمكن استخدامها في المتاجر التي تعرض رمز الدفع "BM Apple Pay" أو تطبيقات الهاتف المحمول و المواقع الالكترونية التي تقدم خيار Apple Pay للدفع.

وتعد هذه الجائزة بمثابة تتويج لمساعي البن المتواصلة نحـو تعزيز القيمـة المضافة لعملائه مـن خلال تقديم خدمات ومنتجات حديثة تلبي مختلف الاحتياجات، مع الاستمرار في تبني أحدث الوسائل التكنولوجية العالمية بهدف رفع كفاءة الخدمة وتعزيز تجربة العملاء.

بقيمة ٥ مليارات جنيه..

المصرف المتحد وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري يوقعان بروتوكول تعاون جديد لدعم محدودي ومتوسطي الدخل

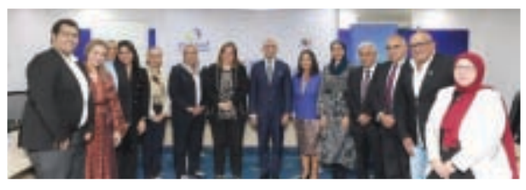

فـي إطار دوره التنموي والمجتمعي، أعلن المصـرف المتحد عـن توقيـع بروتوكول تعاون مشـترك مـع صندوق الإسـكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، بقيمة إجمالية تبلغ ٥ مليارات جنيه.

وذلـك بهـدف توفيـر حـزم مختلفة من حلول التمويل العقاري الميسـرة لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، بما يتماشى مـع مبـادرات الدولـة والبنـك المركزي المصـري لزيادة معـدلات تملك المواطنين لوحدات سـكنية ملائمة وتوسـيع قاعدة الشمول المالي.

وقـع الاتفاقية مي عبد الحميد – الرئيس التنفيذي لصندوق الإسـكان الاجتماعي ودعـم التمويـل العقاري. وطـارق فايد – الرئيـس التنفيـذي والعضـو المنتدب للمصرف المتحد.

وشـهد مراسـم التوقيع عدد من قيادات المصـرف المتحـد والصندوق الاسـكان الاجتماعـي ودعـم التمويـل العقـاري، مـن بينهم هالـة غازي – نائـب الرئيس التنفيذي لصندوق الإسـكان الاجتماعي، وأمنيـة المعـداوي – مدير عـام الإدارة العامة للدعم.

بالأضافـة إلي فرج عبـد الحميد – نائب العضو المنتدب ونيفين كشـميري – نائب العضو المنتدب لقطاعات الاعمال ورحاب عزمي – مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفيـة وايمن محمـد – رئيس قطاع التمويـل العقاري ونخبة مـن فريق عمل المصرف المتحد.

يتضمـن البروتوكـول تقديـم حـزم من برامـج التمويل عقـاري المتنوعة بفترات سـداد مرنة وعوائد تنافسـية، بما يتيح لشـرائح واسـعة من المواطنين الفرصة لامتلاك مسكن مناسب يلبي احتياجاتهم وإمكاناتهم، وذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وعقـب مراسـم التوقيع أكـدت مي عبد الحميـد أن المصرف المتحد يعد أحد أهم شركاء الصندوق منذ عام ٢٠٢٠.

مشيرة إلى أن البروتوكول الجديد يهدف إلى زيادة حجـم التمويل المخصص لـ ٥ مليارات جنيه، مما يعكس عمق الشـراكة بـين الطرفـين، ويخدم بشـكل مباشـر المواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل الراغبـين فـي الحصـول علـى وحدات سكنية ضمن مشروعات الصندوق.

ومـن جانبـه علق طـارق فايـد أن هذه الاتفاقية تفتح الباب أمام شريحة واسعة مـن المجتمـع نحـو تحقيق الاسـتقرار الأسـري والمعيشـي. وذلك مـن خلال برامج تمويل عقاري ميسـرة تتناسب مع ظروفهم، الأمر الذي يعزز تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأضاف فايد أن محفظة التمويل العقاري بالمصـرف المتحـد قـد تجـاوزت ٣,٤ مليارات جنيه وتخـدم أكثر من ١٧,٥٠٠ عميل بمختلف انحاء الجمهورية، مشـيرا إلـى أن المصـرف المتحد يولـي اهتماما خاصة بفئات بعينها مثل الشباب، والمرأة، وذوي الهمم، وجموع العاملين بالخارج.

هـذا وقـد أوضح طـارق فايـد حرص المصرف المتحـد على دعم عملاء التمويل العقاري من خلال سلسلة فروع المصرف المتحد الـ ٦٨ والمنتشـرة بجميع انحاء الجمهوريـة خاصة الصعيـد والدلتا من خلال تيسير الإجراءات لعملاء الصندوق الاسـكان الاجتماعـي ودعـم التمويـل العقـاري ، وإيفاد فـرق عمل متخصصة لهذه المحافظـات. كذا توفيـر خدمات رقميـة للتسـهيل علـى المواطنـين طرق السداد.

وفي ختام مراسـم التوقيع، أكد الجانبان علـى اسـتمرار التعاون الوثيـق بينهما بما يعود بالنفع علـى المواطنين من فئات محدودي ومتوسطي الدخل.

البنك المركزي يصدر تعليمات جديدة لتنظيم شهادات الإيداع الخاصة بتأسيس الشركات وزيادة رأس المال

أصـدر البنـك المركـزي المصـري كتابًـا دوريًـا موجهًا إلـى جميع البنوك العاملة في السوق المحلية، بشـأن الضوابط الجديدة الخاصة بشـهادات الإيـداع البنكيـة التي تسـتخدم فـي عمليـات تأسـيس الشـركات أو اسـتكمال وسداد أو زيادة رأس المال.

وشـدد المركزي فـي تعليماته على ضـرورة التـزام البنـوك عنـد فك المبالغ المودعة في شهادات الإيداع بإضافتها مباشـرة إلى حسـابات الشـركة بنفس العملـة المثبتة في السجل التجاري والنظام الأساسي لتلك الشـركات، ضمانًـا للتطابق والشفافية في المعاملات المالية.

وأوضـح البنك أن هذه التوجيهات تأتـي تأكيـدًا واسـتكمالا لما ورد فـي الكتاب الـدوري الصـادر في ٢٤ مـارس ٢٠٠٣، ومـا تبعـه من تعليمات لاحقـة، التي تنظم عملية إصدار شـهادات الإيـداع البنكية بغـرض تأسـيس الشـركات أو اسـتكمال سـداد رأس المال المصدر جزئيًا أو كليًا أو زيادته.

ويهـدف هـذا الإجراء إلـى تعزيز الانضبـاط فـي تعامـلات البنوك المرتبطـة بتمويـل وتأسـيس الشـركات، وضمـان اتسـاقها مع القواعـد القانونيـة والتنظيميـة المعمول بها في السوق المصرية.

شيماء مرسي

من مجلة World Economic Magazine

بنك القاهرة يُتوج بجائزة أفضل بنك في معاملات الصرف الأجنبي في مصر لعام ٢٠٢٥

حقـق بنك القاهرة إنجـازاً جديداً يضاف إلى سـجل نجاحاته الدولية، بعـد اختياره من قبل مجلـة World Economic Magazine العالميـة للفـوز بجائـزة "Best Foreign Exchange Bank – Egypt ٢٠٢٥"، تقديـراً لريادته في مجـال الخزانة ومعاملات الصرف الأجنبي، ونجاحه في تحقيق أداء قوي رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

وتجسـد الجائـزة التقدير الدولـي لمكانة بنك القاهرة كأحد أبـرز البنوك المصرية في مجال إدارة النقـد والسـيولة، بفضل اسـتراتيجيته المتطـورة في تقديـم حلول ماليـة مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتواكب تحولات الأسـواق، فضلاً عن قدرته علـى تنويع مصادر التدفقات النقدية وتعزيز كفاءة إدارة العملات الأجنبية.

وبهـذه المناسـبة، صـرح محمد علـي رئيس مجموعة الخزانة وأسـواق المـال ببنك القاهرة قائـلا إن حصول البنك على هـذا التكريم من مجلـة World Economic Magazine، يعكس ثقة المؤسسـات الدولية فـي كفاءة بنك القاهـرة وتميزه فـي إدارة عمليـات الصرف الأجنبي.

وأضاف: "نواصل العمل علـى تطوير أدواتنا المالية وتوسيع قاعدة خدماتنا بما يدعم عملاءنا ويعزز مكانة البنك في السوق المصرفي المحلي والإقليمـي، الجائزة تمثل ثمـرة جهد متكامل لفـرق العمل داخل البنك، الذين يحرصون على تَطبيق أعلى معايير الجودة والاحترافية في أداء أعمالهم اليومية.

وأشـار إلـى أن الأداء القوي لقطـاع الخزانة خـلال العـام الجـاري جـاء نتيجـة تنفيـذ استراتيجية واضحـة تهـدف إلـى تعزيـز التجـارة الخارجيـة وتحقيق كفـاءة أكبر في إدارة الموارد بالعملة الأجنبية.

ويأتـي هـذا التتويـج ليواصل بنـك القاهرة مسـيرته الناجحة في حصد الجوائز الإقليمية والدوليـة المرموقـة، تأكيدا لريادتـه في قطاع الخزانـة وأسـواق المـال، وتفوقه فـي تقديم حلول مالية مسـتدامة تسهم في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز مكانته بين أبرز البنوك العاملة في السوق.

بنك saib يواصل مسيرة توسعه الجغرافي بافتتاح أحدث فروعه بمدينة بنها

افتتـح بنـك saib فرعـاً جديـداً بمدينة بنها وذلك في إطار اسـتراتيجية البنك الهادفة إلى النمو وتطوير شـبكة فروعه، وتعزيز الخدمات المصرفية التي يقدمها لمختلف شرائح العملاء، وجذب فئات جديدة.

وأشار البنك - في بيان- إلى أن فرع مدينة بنها يُعد حلقة جديدة في سلسلة فروع saib التي وصل عددها إلى ٤٤ فرعا، والتي تتماشـي مع خطـة البنك المركزي المصري لتعزيز الشـمول المالـي، كما يعمل البنك على تطوير وزيادة عدد فروعه، بالإضافة إلى التوسع في نشر ماكينات الصراف الآلي باعتبارهـا إحدى أهم القنوات الإلكترونية المتاحة للعملاء.

كما أكد البنـك أن الفرع الجديد يمثل انطلاقة لتعزيز تواجد saib في مختلف المناطق، بهدف الوصـول للعملاء أينما كانوا، وتقديم الخدمات المصرفيـة لهـم بأعلى مسـتوى مـن الكفاءة والجـودة، موضحـا أن الفرع يمتـاز بموقعه الاسـتراتيجي والذي يقع علـى كورنيش النيل بمدينة بنها وذلك في أهـم المناطق الحيوية في المدينة، حيث تم تصميمه وفقاً لأحدث وسـائل التكنولوجيا المتطورة وتجهيزه بأحدث التقنيات في السـوق لضمان تقديم خدمة فعالة وسريعة ومتميزة لعملائنا.

حضـر الافتتـاح، فضـل نجيـب، الرئيـس التنفيـذي والعضـو المنتـدب لبنـك saib، طـارق عبده نائـب العضو المنتـدب لقطاعات الأعمـال والعمليـات المصرفيـة بالبنـك، إلى جانب لفيف من أعضـاء الإدارة العليا بالبنك.

من مجلة World Economic Magazine

بنك القاهرة يحصد جائزة البنك الأكثر استدامة في مصر لعام ٢٠٢٥

تتويجـاً لجهـوده المتواصلة فـي دعم مبادئ الاسـتدامة، حصل بنك القاهـرة على جائزة "Most Sustainable Bank – Egypt ٢٠٢٥" مـن مجلـة World Economic Magazine العالميـة، تقديراً لدوره الريادي في تبني أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

وتُعد هـذه الجائزة واحدة مـن أبرز الجوائز الدوليـة التـي تُمنح للمؤسسـات الماليـة التي تضع الاسـتدامة في صميم اسـتراتيجيتها المؤسسـية، وتعمـل علـى تحقيـق التوازن بين النمـو الاقتصـادي والمسـؤولية البيئية والاجتماعية.

وفي تعليقها على هذا الإنجاز، أعربت هايدي النحاس رئيس مجموعة اتصالات المؤسسـة والاسـتدامة والتمويل المستدام ببنك القاهرة، عن اعتزازها بحصول البنك على هذا التكريم، قائلـة: نعتز بحصول بنك القاهـرة على هذه الجائزة المرموقة التي تعكس التزامنا بتطبيق مبادئ الاسـتدامة في مختلف مجالات عملنا، سـواء مـن خـلال تطويـر منتجـات تمويل مستدامة، أو دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تمكين المرأة والشباب.

كمـا أن بنك القاهرة قد مهـد الطريق نحو تحول مستدام سلس وفعّال من خلال دمج مبادئ الاسـتدامة في ممارسات الإقراض والتشـغيل الخاصـة بالبنك، إلـى جانب جهودنـا في تقليـل البصمـة البيئية للبنك وتحقيق التحول نحو ممارسـات تشـغيلية أكثر استدامة.

أضافـت أن بنـك القاهـرة تبنـى نهجـاً يرتكـز علـى أسـاس اسـتراتيجي قوي، حيث عكف البنك على تطوير اسـتراتيجية متكاملـة فـي مجـال الاسـتدامة وتمويل المناخ بالتعاون مع المؤسسـة المالية الدولية IFC ، مـع التركيـز علـى تنميـة محفظة البنـك البيئيـة والاجتماعيـة المسـؤولة، والاستمرار في تطوير ثقافة قوية للاستدامة على المستوى الداخلي من خلال برامج رفع الوعي وبناء القدرات في مجال الاسـتدامة لموظفـي البنك، مدركين أن نجاحنا سـينبع مـن قدرتنا علـى التكيـف مـع التغيرات المتزايدة في هذا المجال.

ويأتي هـذا التكريم ليؤكد المكانة الرائدة لبنك القاهرة كأحد أبرز البنوك المصرية التي تتبنى نهجـا شـاملا نحـو الاسـتدامة، ويعزز من دوره كشـريك فاعل في دعم مسـيرة التنمية الاقتصادية والمجتمعية في مصر.

بنسبة نمو بلغت ٤٧,٢%

تحويلات المصريين العاملين بالخارج تحقق قفزة جديدة و تصل إلي ٢٦,٦ مليار دولار خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٥

قفـزة جديـدة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، حيث حققت خلال الشـهور الثمانية الأولى من العام الميلادي الحالي (الفترة يناير/أغسـطس ٢٠٢٥) طفرة كبيرة، حيث ارتفعت بمعدل ٤٧,٢٪ لتسـجل تدفقات قياسـية بلغت نحـو ٢٦,٦ مليار دولار (مقابل نحـو ١٨,١ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق).

وعلى المستوى الشهري، ارتفعت التحويلات خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥ بمعدل ٣٢,٦٪ لتسجل نحو ٣,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٤).

احتفالا باليوبيل الذهبي للبنك

البنك التجاري الدولي (CIB) يتعاون مع نادي نيو جيزة الرياضي لتنظيم بطولة CIB New Giza Premier Padel لعام ٢٠٢٥

احتفالًا بمرور خمسـين عامًا على تأسيسـه، أعلن البنك التجاري الدولـي – مصر (CIB)، أكبر بنك قطـاع خاص في مصر ، عن شـراكته مع نادي نيو جيزة الرياضي لرعايـة وتنظيم بطولة CIB New Giza Premier Padel ٢٠٢٥، التـي تُعـد واحدة من أبرز البطولات العالمية في رياضة البادل، بمشاركة نخبة من أفضل لاعبي العالم.

تأتي هذه الشـراكة في إطار التـزام البنك التجاري الدولـي بدعـم الرياضـة المصرية والمسـاهمة في الارتقاء بمسـتوى تنظيم البطولات الدولية في مصر، إلى جانـب دوره الرائد في دعم المبادرات المجتمعية في مجالات التعليم والثقافة والتنمية المستدامة.

ويعكس هذا التعاون بين المؤسستين الرؤية المشتركة لتعزيـز مكانة مصر على خريطـة الرياضة العالمية، وتوفيـر تجارب رياضية وترفيهية متكاملة على أعلى مستوى من الاحترافية.

ومـن المقرر أن تقـام البطولة في نـادي نيو جيزة الرياضـي خلال الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠٢٥، تحـت إشـراف وزارة الشـباب والرياضة وبالتعـاون مـع الاتحاد المصري للبادل، بمشـاركة أفضل ١٠٠ لاعب بادل في العالم، وبإجمالي جوائز مالية قدرها ٥٠٠ ألف يورو، لتكون من أكبر البطولات الرياضية التي تستضيفها مصر في هذا المجال.

وبهذه المناسـبة قال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيـذي وعُضـو مَجلـس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصرَ (CIB): "نفخر بشراكتنا مـع نادي نيو جيزة الرياضي في تنظيم بطولة CIB New Giza Premier Padel لعام ٢٠٢٥، التي تأتي ضمن احتفالات البنك بمرور خمسين عامًا على تأسيسـه، وأؤكد على أن هذه البطولة تمثل امتدادًا لالتزام البنك التجاري الدولي– مصر (CIB) بدعم الرياضة المصرية ورعاية المواهب وتشـجيع الشباب على المنافسة الإيجابية.

ومن خلال هذه الشـراكة، نهدف إلـى تقديم تجربة رياضيـة عالميـة تُبرز صورة مصـر كوجهة متميزة لاسـتضافة البطـولات الدوليـة، وتعكـس قدرتها التنظيمية ورياداتها الإقليمية.

كمـا إننا في البنـك التجاري الدولـي مصر CIB ملتزمـون بمواصلـة دعـم المبـادرات التـي تجمع بين التميـز الرياضي والمسـؤولية المجتمعية، لتظل إنجازاتنـا دائمًا انعكاسًـا لطموحنـا ورؤيتنا نحو مستقبل أفضل."

ومن جانبه، أعرب المهندس خالد الشواربي، الرئيس التنفيذي لنـادي نيو جيزة الرياضـي، عن اعتزازه بالشـراكة مع البنك التجاري الدولي، مشيرًا إلى أن التعاون بين المؤسستين يُعد خطوة مهمة نحو ترسيخ مكانـة بطولـة New Giza Premier Padel كحدث رياضي عالمي.

وأكد أن النادي يتمتع بجاهزية متكاملة لاسـتضافة البطولات الكبرى في مختلف الألعاب الرياضية، وأن أحد أهدافه الرئيسية هو رفع معايير تنظيم البطولات الدولية وتوفير بيئة رياضيـة وترفيهية متكاملة تليق بمكانة مصر وقدراتها التنظيمية.

وتشـهد بطولـة CIB New Giza Premier Padel ٢٠٢٥ برنامجًـا حافلًا يتضمن منافسـات رياضية قوية، ومناطق ترفيهية للجماهير، وأنشـطة مجتمعية مخصصة للعائلات والشباب، مما يجعلها تجربة استثنائية تجمع بين المتعة والتميز الرياضي.

ويؤكـد هـذا التعاون بـين CIB ونـادي نيو جيزة الرياضي على التـزام الطرفين بدعم الرياضة كأداة للتنميـة المجتمعية وتعزيز القيم الإيجابية، إلى جانب المسـاهمة في تطويـر البنية التحتيـة الرياضية في مصر، واسـتضافة بطولات كبرى تعكـس قدراتها التنظيمية واهتمامهـا بتعزيـز حضورهـا علـى الساحة العالمية.

بنك مصر يتبنى دورًا فاعلًا بالمساهمة في دعم دور الأيتام والمسنين

وقع بنك مصـر ووزارة التضامـن الاجتماعي بروتوكول تعاون بهدف تلبية احتياجات دور رعاية الأيتام والمسنين التابعـة للوزارة في مختلف محافظات الجمهورية، بقيمة دعم تصل إلى ٢٠ مليون جنيه مصري.

ويشـمل البروتوكول توفير المسـتلزمات الأساسية لتلك الدور، وذلك بهدف تحسـين جودة الخدمات المقدمة لدور الأيتام وكبار السن، بما يضمن لهم حياة كريمة.

وثمنت مايا مرسـي وزيرة التضامن الاجتماعي التعاون مع بنك مصر في هذا الإطار، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على توفير الحماية الاجتماعية لكل الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع المصري، وتحسين أوضاعها المعيشية.

وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعي أن الوزارة لديها خطة طموحة لتطوير كل دور الأيتام والمسـنين؛ مشيرة إلى أن أبنـاء دور الأيتام هـم أبناء مصـر، وكل أب وأم في دور المسـنين علينا أن نضمن لهم العيش الكريم، مشيدة بهذا التعاون مع بنك مصر الذي يأتي في هذا الإطار.

ومن جانبه، أكد هشـام عكاشـة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن هذا التعاون يأتي في إطار اسـتراتيجية البنك الهادفة إلـى دعم التنمية المسـتدامة عبر المسـاهمة في القطاعـات الاجتماعيـة والتعليمية والصحية، مشـيرًا إلـى أن البنك يولـي أهمية كبرى لتعزيـز مظلة الحماية الاجتماعيـة، انطلاقًا من دوره الوطني كمؤسسـة ماليـة تسـعى إلى تحقيـق التنميـة والعدالـة الاجتماعية، مع الالتزام بدوره المصرفي الرائد في خدمة المجتمع المصري.

وأشـاد عكاشـه بالتعـاون البنـاء مـع وزارة التضامن الاجتماعـي، مؤكدًا أهمية تكامل الجهود بين مؤسسـات الدولـة وقطاعـات الأعمال ومؤسسـات المجتمـع المدني لتحقيق أهداف رؤية مصـر ٢٠٣٠، التي تركز على تنمية الإنسان وتحقيق الرخاء المجتمعي الشامل.

والجديـر بالذكر أن بنك مصر يشـارك بفعالية في العديد من المبادرات والمشروعات المجتمعية، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسـته غير الهادفة للربـح، في مجالات متعـددة تشـمل الصحة، التعليـم، التكافـل الاجتماعي، وتنميـة القرى الأكثـر احتياجاً، إضافة إلى مشـروعات تطوير العشوائيات، وغيرها من المبادرات التي تركز على تنمية الإنسـان، هذا وقد قام البنك برصد ١,٢مليار جنيه للمسـاهمة في كافة أنشـطة التنمية المجتمعية في العام المالي ٢٠٢٤.

ويُعـد بنك مصر من أبرز المؤسسـات المصرفيـة الرائدة فـي مجال المسـؤولية المجتمعيـة، حيث يحـرص دائمًا على تقديم نموذج يحتذى به، بما يسـهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة.

لتعزيز البنية التحتية الرقمية

البنك الأهلي المصري يحصل على شهادة التوافق لإدارة وتشغيل مركز بيانات برج العرب من معهد Uptime

أعلـن البنـك الأهلـي المصـري عن حصـول مركز بياناته في برج العرب الجديدة بالإسـكندرية على شـهادة التوافق لإدارة وتشـغيل البيانات من معهد Uptime Instuite العالمي، وذلك عقب التقييـم الميداني، وهو ما يضاف الى سـجل البنك الريادي في القطاع المصرفي.

حيث صرح محمـد الأتربي الرئيس التنفيـذي للبنك الأهلـي المصري أن تلـك الشـهادة تعد واحـدًا من أبرز الشـهادات العالميـة المتخصصة في قطاع مراكز البيانات، حيث يرسـخ مكانة البنك الأهلي المصري والتزامه بالتميـز والتطوير المسـتمر ونجاحه في اسـتيفاء المعايير الدولية، والتي تضع أطـرًا لإدارة وتشـغيل مراكز البيانات وفقًا لأعلى مستويات الكفاءة والاستدامة التشغيلية، مؤكدا أن هذا الإنجاز يعكس التـزام البنك الأهلي المصـري برؤيته الاسـتراتيجية نحو تعزيز البنيـة التحتية الرقمية وتطبيق أفضل الممارسـات العالمية في مجال التكنولوجيـا، بما يضمـن الجاهزية التشـغيلية الكاملـة، واسـتمرارية الأعمـال، ورفـع مسـتوى الأمـان السيبراني، مضيفا أن هذه الشهادة تعكـس أيضا حـرص البنـك على دعم خطط الدولة فـي مجال التحول الرقمـي وبنـاء اقتصـاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

ومن جانبـه، أكد يحيى أبـو الفتوح نائب الرئيـس التنفيذي للبنك الأهلي المصـري ان الحصـول علـى هـذا الاعتماد الدولي هـو خطوة محورية فـي مسـيرة البنك كمؤسسـة مالية رائدة نحو ترسـيخ مكانته، مشـيرا الى ان هذا الإنجاز يعزز ثقة العملاء والشـركاء في قـدرة البنـك الأهلي المصري على إدارة وتشـغيل مراكز بيانـات بمعاييـر عالمية، كمـا يدعم الخطط الاسـتراتيجية في التوسـع الإقليمـي وتقديم خدمـات مصرفية متطورة ومستدامة.

وصـرّح عاطف حلمي، عضو مجلس إدارة البنـك الأهلـي المصـري، أن حصـول البنـك على هذه الشـهادة المرموقة مـن Uptime يعد إنجازًا جديدًا يضاف إلى سـجل النجاحات المتواصلة للبنك، ويعكس مدى التزامه بتبني أحدث المعايير العالمية في إدارة وتشغيل مراكز البيانات.

مؤكـدا على أن هـذا التميز يأتي في إطار استراتيجية البنك الطموحة لدعم التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية التكنولوجية بما يواكب التطور العالمي في هذا المجال، ويعزز من قدرة البنك على تقديـم خدمات مصرفية متطورة وآمنـة تواكـب احتياجـات العملاء وتسهم في ترسيخ مكانة البنك الأهلي المصري كأحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة.

وفـي هـذا السـياق، صـرح خالد عبدالله رئيـس انظمة المعلومات والبنيـة التحتيـة التنفيـذي بالبنك الأهلـي المصـري ان هـذا الاعتماد العالمي يعد انعكاسًـا مباشرًا لجهود فـرق العمـل المتخصصـة بالبنـك الأهلـي المصـري، والتـي حرصت على بناء وتشـغيل مركز بيانات برج العـرب وفقًا لأعلـى المعايير الدولية، مؤكدا على اسـتمرار الاستثمار في التكنولوجيا والبنيـة التحتية الرقمية بمـا يضمن تقديـم خدمات مصرفية آمنة وموثوقـة لعملائنا داخل مصر وخارجها، مشـيرا الى أن شـهادة الموافقـة لإدارة وتشـغيل البيانـات (Uptime M&O) تمنح استنادًا إلـى معايير دقيقة تهـدف إلى تقليل فـرص حـدوث الأخطـاء البشـرية والتي تُعد السـبب الرئيسي لانقطاع الخدمات في مراكز البيانات ما يعزز اسـتمرارية كفاءة الخدمـة المقدمة لعملاء البنك.

كمـا أشـار احمـد كمـال رئيـس مجموعة الاتصـالات والبنية التحتية ومركز الدفاع والامن السـيبراني ان الحصول على هذه الشهادة جاء بعد تقيم شـامل ودقيق لكفـاءة العمليات والإجـراءات المتبعـة داخـل مركز البيانات، بما يشـمل الحوكمه، اداره المخاطـر، الاسـتدامة واسـتمراريه الأعمال كمـا اننا سـنواصل العمل على تعزيز قدراتنا التشغيلية والتقنية بما يجمع استقرار خدمتنا المصرفية ويضمن اسـتدامة الأعمال تحت أى ظروف.

وأضـاف مؤكـدا ان الحصول على شـهاده "Uptime M&O" ليس نهايـة الطريق، بل بدايـه جديده من التميـز والتطور في مجال تشـغيل و صيانـه مراكز البيانـات بالإضافة الى شـهادات وإنجـازات في الفترة القادمة.

لصالح شركة إنرشيا للتنمية العقارية لتمويل مشروع جيفيرا برأس الحكمة بالساحل الشمالي

تحالف مصرفي من خمسة بنوك يمنح تمويل إسلامي مشترك - مضاربة -بقيمة ٥,٢ مليار جنيه

نجـح تحالف مصرفي يضم كلاً من بنك مصـر وبنك القاهرة والبنـك الأهلي المصري وبنـك التعمير والاسـكان وبنك قناة السـويس، في إبرام عقد تمويل إسلامي مشترك طويل الأجل بصيغة المضاربة لصالح شـركة إنرشيا للتنمية العقارية، وتبلغ مـدة التمويل الممنوح بحد أقصى سـتة سـنوات وبقيمة ٥,٢ مليار جنيه، لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية للمشروع ويقع مشروع جيفيرا في منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

تم توقيـع عقد التمويل يوم الاثنين الموافـق ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٥، بحضور لفيف متميز من قيادات البنوك المشـاركة فى التمويل والشركة.

يُعد مشـروع جيفيرا مشـروع عمراني متكامـل بمنطقة رأس الحكمة بالسـاحل الشمالي والمقام على مساحة ما يقارب ٢,٧ مليون متر مربع ويتكون المشـروع من ١٠ مراحل سـكنية، يتم تطويره من قبل شركة "إنرشيا للتنمية العقارية».

ويضـم التحالف كلاً من بنك مصر– بصفته المرتب الرئيسـي الأصلي ومسـوق التمويـل ووكيل التمويل ووكيـل الضمانات وبنك الحسابات، وبنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسي الأصلي ومسـوق التمويل وبنـك حسـاب رأس المال، والبنـك الأهلي المصـري بصفته المرتب الرئيسـي الأصلي ومسـوق التمويل، وبنك التعمير والإسـكان بصفته مرتبًا رئيسـيًا والبنك التقني، وبنك قناة السويس بصفته مرتبًا رئيسيًا وبنك حساب استهلاك خدمة التمويل.

كمـا يتولى مكتـب معتوق بسـيونى وحنـاوي دور المستشـار القانونـي للتمويل، و مكتب جماعة المهندسـين الاستشـاريين ECG دور الاستشـاري الهندسي المسـتقل للتمويل، و مكتب Bakertilly (وحيد عبدالغفار وشـركاه) دور الاستشـاري المالي للتمويل.

وأكد عمرو دمرداش رئيس قطاع ائتمان الشـركات والقروض المشتركة ببنك مصر اعتزاز بنك مصر بدوره المحوري في قيادة التحالفات المصرفية التي تسـاهم في تمويل المشـروعات ذات الأثـر الإيجابي على الاقتصاد المصري، وتأتي مسـاهمة بنك مصر في تمويل المشـروع تنفيذا لاسـتراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على الاقتصاد القومي، حيث يُعد القطاع العقاري من أهم القطاعات الحيويـة، لما له من دور كبير في تنشـيط الاقتصاد كونه يرتبط بالعديد من الصناعات والخدمات المساندة، والتي يحرص البنك علـى تمويلهـا بهدف خلق المزيد من فـرص العمل في مختلف التخصصات، بما يخدم خطط التنمية المستدامة .

كما أشـاد عمرو دمـرداش بالتعاون المثمر بـين فرق العمل للبنوك المشـاركة في التمويل، والذين نجحـوا في إنجاز كافة إجراءات التمويل المشـترك بكفـاءة عالية عبر مختلف المراحل، مما أسـفر عن إتمام التمويل بنجاح، وأكد أن الكفاءات المدربة تُعـد عنصراً أساسـياً في إعداد الدراسـات اللازمة لمثل هذه التمويلات وإتمامها بمستوى عالٍ من الاحترافية.

ومن جانبه، صرّح هشـام محيي رئيس قطاع ائتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي ببنك القاهرة أن مشاركة البنك في ترتيب تلك العملية التمويليـة تأتي في اطار الحرص المتواصل علـى دعم القطـاع العقـاري باعتباره أحد أهـم القطاعات الاقتصاديـة وأكثرهـا نمواً خـلال الآونة الأخيـرة، وتعزيزاً لمكانة بنك القاهرة في السـوق المصرفيـة في مجال التمويلات المشتركة، وتعزيزاً للعلاقة الإسـتراتيجية مع شركة "إنرشيا" ودعمًا لخططها التوسـعية في مجال التطوير العقاري، لاسيما وأن المشـروع يقع فـي منطقة السـاحل الشـمالي أحد أهم الوجهات الاسـتثمارية الحالية للمطوريـن العقاريين من مصر ومن خارجها في اطار ما تشـهده تلك المنطقة الواعدة من دفع لعمليات التنمية العمرانية لتسـتحوذ علـى مكانة متميزة على خريطة السياحة العالمية.

وأضاف شـريف ريـاض الرئيس التنفيذي للشـركات الكبرى والقروض المشـتركة بالبنك الأهلي المصري أن التحالف يهدف الى توفير التمويل اللازم لشركة إنرشيا للتنمية العقارية لتسريع وتيرة الأعمال الإنشـائية للمشروع بما يساهم في دور الدولة علي تحويل السـاحل الشـمالي من مجرد منتجع صيفي الي منطقة متكاملة للاسـتثمار العمراني والسـياحي والسكني مع وجـود بنية تحتية قوية، مما يؤكد حرص البنك الأهلي المصري على توفير التمويلات اللازمة للمشـروعات في شـتى المجالات الحيوية ومنها دعم مشـروعات القطـاع الخاص العقاري وبما ينعكس إيجابياً على معدلات نمو الاقتصاد المصري، حيث يعد ترتيـب ذلك القـرض تأكيداً على نجاح البنـك الأهلي المصري في القيام بدوره الرائد للمشـاركة الفعالة في تلك المشـروعات للتركيز علي جذب الاسـتثمار الأجنبي والمحلي ورفع مسـتوي الخدمات والمرافق مع الحفاظ علي الجاذبية البيئية.

و قـد أعـرب تامر نجم مسـاعد العضـو المنتـدب لائتمان المؤسسـات والقروض المشـتركة والخزانة والاسـتثمار ببنك التعمير والإسـكان، عن فخره بمشـاركة البنك بهـذا التمويل المشـترك، والذي يضم نخبـة من الشـركاء البارزين بالقطاع المصرفـي، لصالح شـركة إنرشـيا للتنميـة العقارية إحدى الشـركات الرائدة في قطاع التطويـر العقاري المصري، والتي تمتلـك مجموعـة من المشـروعات المتميـزة بالمواقـع الحيوية بالقاهرة وعلى سـواحل البحرين الأحمر والأبيض المتوسـط، موضحًا أن هذا التعاون يعكس التزام بنك التعمير والإسـكان باستراتيجيته الطموحة لدعم ومساندة المشروعات الاستثمارية الضخمة، وخاصة مشروعات التنمية العمرانية، من خلال تقديم البنك لحلول مالية تلبي تطلعات المسـتثمرين وتسـهم في تعزيز الاسـتثمارات ودعم الاقتصاد الوطني، وذلك في إطار توجهات الدولة ورؤيتها الطموحة نحو دعم التنمية العمرانية الشاملة.

مشيرًا إلى أن التعاون مع شركة إنرشيا للتنمية العقارية، يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي لمشـروعات التطوير العقاري والسـياحي الكبرى، لافتًا إلى أن مشروع "جيفيرا – رأس الحكمة" ، يمثل محطة جديدة في مسيرة تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ذات طابع اسـتثماري وسـياحي، تماشيًا مع خطط الدولة لتنمية السـاحل الشـمالي الغربـي، بما يعزز من جاذبية المنطقة للاستثمارات المحلية والدولية، ويدعم خلق فرص عمل جديدة، ويسـهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وصـرّح الهيثم القبرصلـي رئيس الائتمـان المصرفي وتمويل الشركات والخدمات الاسـتثمارية* ببنك قناة السويس – بأن مشـاركة البنك في هذا التحالف التمويلي تأتي تأكيدًا لحرصه على ترسـيخ مكانته كأحد البنوك الرائدة في تمويل المشروعات الكبرى.

وأوضح أن التمويل الموجّه لمشـروع "جيفيرا – رأس الحكمة" ينسجم مع رؤية البنك لدعم التنمية العمرانية في منطقة الساحل الشمالي، والمساهمة في تنفيذ مشروعات تُسهم في خلق فرص عمل جديـدة، وتدعم توجه الدولة نحو التوسـع في المجتمعات العمرانيـة الجديدة وتعزيز الاسـتثمارات في قطاعي العقارات والسياحة.

ومن جانبه، أكد السـيد الفقي رئيس قطاع تمويل الشـركات والخدمات الاسـتثمارية ببنك قناة السويس – أن هذا التمويل يمثـل ثمرة جهـود متواصلة على مـدار عدة أشـهر وصولاً إلـى هيكل تمويلـي متكامل بصيغة المضاربة الإسـلامية، بما يحقـق التوازن بين احتياجات المشـروع والعائد العادل للبنوك المشاركة. وأضاف أن هذا النموذج يعكس قدرة بنوك التحالف علـى ابتكار وتوفيـر حلول تمويلية متطورة تتماشـى مع توجه الدولة لتنويـع أدوات التمويل وتعزيز الاسـتثمارات في مجال التطوير العقاري في منطقة السـاحل الشمالي. كما أشار إلى أن نجاح التحالف في إتمام هذا التمويل يجسـد الكفاءة العالية لفرق العمل المصرفية المشاركة ومستوى التعاون المهني المتميز بين البنوك

وصرّح احمد العدوى رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب لشركة إنرشيا للتنمية العقارية إن التوقيع الذي تم اليوم بمثابة شهادة ثقة لشـركة إنرشيا، ودليل على دعم القطاع المصرفي وإيمانـه القوي بضـرورة تعزيز التنمية العمرانية بشـكل عام والقطـاع العقاري بشـكل خاص، ما يحقـق اتجاهات الدولة ورؤية القيادة السياسية في زيادة الرقعة العمرانية.

وقـد أعرب العدوي عن فخره بالتعاون المسـتمر بين الشـركة ومجموعـة من أقوى وأعـرق البنوك المصريـة والذي تحصل بموجبـه إنرشـيا على قرض طويـل الأجل بقيمـة ٥,٢ مليار جنيـه، موضحا أن هـذا التمويل يدعم خطط الشـركة الرامية إلى رفـع معدلات الإنجاز بمشـروع "جيفيـرا" والذي يتميز بموقعه الاسـتراتيجي في الساحل الشمالي، كما أشار إلى أن هذا التعاون يعكس الثقة في تميز مشـروعات إنرشيا وقيمتها الاستثمارية والتنموية الضخمة، خاصة مشروع جيفيرا الواعد.

هـذا وتؤمن البنوك المشـاركة فـي التمويل بضـرورة تضافر الجهود من أجل دعم خطط الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحرص على القيام بدورها الحيوي في مساندة كافة الأنشطة التي تنعكس إيجابا على خطط التنمية المستدامة.

ناصر ..

بنك التعمير والإسكان يعلن عن الفائزين ضمن حملته الترويجية لبطاقاته الائتمانية والخصم المباشر

أعلن بنك التعمير والإسكان عن الفائزين في السحب على الجوائز النقديـة ضمن حملته الترويجية "اللي بتشتريه في يوم... ممكن يكسبك مليون"، والخاصة باسـتخدامات البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر، حيث استهدفت الحملة تشجيع العملاء على زيادة اسـتخدام بطاقاتهم في عمليات الشراء داخل مصر وخارجها، ودعم ثقافة الدفع الإلكتروني خلال موسم الصيف.

جـاء ذلك خـلال الفعالية التي أقامهـا البنك بفندق إنتركونتيننتـال القاهرة، والتي شـهدت الإعلان عن ستة فائزين خلال شهري يوليو وأغسطس الماضيين بجوائز نقدية تصل إلى مليون جنيه مصري.

ويأتي إطلاق هذه الحملة في إطار تطبيق بنك التعمير والإسكان لاستراتيجيته للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، والتي تسـتهدف أن يصبح في مقدمة الخيارات البنكية في السـوق المصرفي المصري، من خلال تحسين تجربة العملاء الحاليين والمرتقبين، مع تقديم باقة متميزة من المنتجات والخدمات المصرفية التنافسـية التي تلبي احتياجاتهـم وتطلعاتهم المتجددة بمرونة وكفاءة، بما يضمن تقديم أعلى مستويات الخدمة المصرفية.

وقد أظهرت نتائج السـحب الأول لشهر يوليو والذي أقيم تحت إشـراف وزارة التضامن الاجتماعي عن فوز كلاً من:

مدحت المتولي إبراهيم- فرع دمياط الجلاء، بالجائزة الكبرى وقدرها مليون جنيه مصري.

أحمد حسـام زكريا- فرع المقطـم، بالجائزة الثانية وقدرها ٥٠٠ ألف جنيه مصري.

ندى سعيد عبد الغني- فرع الفيوم، بالجائزة الجائزة الثالثة وقدرها ٢٥٠ ألف جنيه مصري.

كما أظهرت نتائج السـحب الثاني لشهر أغسطس، عن فوز كل من:

أسـامة وحيد رزق – فرع سوهاج، بالجائزة الكبرى وقدرها مليون جنيه مصري.

حاتـم محمد عوض – فرع دمنهور، بالجائزة الثانية وقدرها ٥٠٠ ألف جنيه مصري.

عماد عبد المنعم محمود – فرع المهندسين، بالجائزة الثالثة وقدرها ٢٥٠ ألف جنيه مصري.

والجديـر بالذكـر أن بنك التعمير والإسـكان أطلق حملتـه الترويجية خلال شـهري يوليو وأغسـطس الماضيين، والتي تمنح عمـلاءه الحاليين والجدد من حاملي البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر ٦ فرص للفوز بجوائز نقدية تصل قيمتها إلى مليون جنيه مصري، بواقع ٣ فائزين كل شهر.

إذ يحصـل العميل علـى فرصة واحدة للمشـاركة في السـحب مقابـل كل ١,٠٠٠ جنيه يتـم إنفاقها في عمليات الشـراء داخل مصر أو خارجها أو عبر الإنترنـت، بمـا يزيد من احتمالات الفـوز مع زيادة حجم المشتريات، وتجرى جميع السحوبات إلكترونيًا وتحت إشـراف وزارة التضامن الاجتماعي لضمان أعلى معايير الشفافية والنزاهة.

رويترز: الاقتصاد المصري سينمو ٤,٦٪ في ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مدعوما بتراجع التضخم

توقّع اسـتطلاع أجرته وكالة "رويتـرز" أن ينمو الاقتصاد المصري بنسـبة ٤,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦.

وأوضحـت الوكالـة، أن ذلك يأتـي مدعومـا بتراجع التضخـم وأسـعار الفائدة، إلى جانب تحسّن الصادرات نتيجة ضعف العملة المحلية.

وأشار الاستطلاع، الذي شمل ١٦ خبيـرا اقتصاديـا خلال الفترة مـن ٦ إلى ٢٠ أكتوبر، إلـى أن النمـو سـيواصل تسارعه إلى ٤,٩٪ في ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧ و٥,٣٪ فـي ٢٠٢٧/ ٢٠٢٨.

وكان النمـو فـي مصـر قد تراجع إلـى ٢,٤٪ في ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ قبـل أن ينتعـش بعد مارس ٢٠٢٤، حـين خفضت مصـر قيمـة الجنيه بشـكل حـاد ورفعت أسـعار الفائدة في إطـار اتفاق تمويل بقيمة ٨ مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي.

شيماء مرسي

بقيادة بنك قناة السويس

٧ بنوك تمنح تمويل مشترك بقيمة ٤,٤٨٥ مليار جنيه لـ"مدكور للمشروعات" بهدف تطوير البنية التحتية على طريق السويس

نجـح تحالـف مصرفي بقيـادة بنك قناة السويس في توقيع اتفاقية تمويل مشترك بقيمة ٤,٤٨٥ مليار جنيه، لصالح شـركة مدكور للمشروعات، إحدى شركات مدكور القابضـة بغرض تمويـل أعمال المقاولات المسـندة للشـركة من قبل إدارة الأشغال العسـكرية بـوزارة الدفـاع، والخاصة بتوريد وتركيب كابلات أرضية على طريق السـويس كبديل للكابـلات الهوائية، في إطار تطوير البنية التحتية الاستراتيجية.

وقد قام بنك قناة السـويس بدور المرتب الرئيسـي الأولي، ومسـوق التمويـل، ووكيـل التمويل، ووكيـل الضمان، وبنك المسـتندات، وبنـك حسـاب المقتـرض، وشـارك في التمويل كل مـن: بنك البركة مصر ، بنك التنميـة الصناعية، المصرف المتحـد، بنك المؤسسـة العربية المصرفية ABC، بنـك أبـو ظبي التجـاري، البنك العقاري المصري العربي.

وجـرى توقيع الاتفاقيـة بحضور عاكف المغربـي، الرئيـس التنفيـذي والعضـو المنتـدب لبنك قناة السـويس، و شـهاب زيـدان نائب الرئيـس التنفيذي و العضو المنتدب للبنـك والدكتور مصطفى مدكور، رئيس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيذي لمدكور القابضة ، / و طارق فايد ، الرئيس التنفيذي والعضـو المنتدب لبنك المصرف المتحد وحسـين رفاعـي ، رئيس مجلس إدارة بنـك التنميـة الصناعيـة وحـازم حجـازي ، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلـس الإدارة لبنـك البركـة مصر و/ هشـام عباس رئيس تمويل المؤسسـات المالية والشركات ببنك أبو ظبي التجاري- مصر وأحمد خطاب، رئيس المؤسسـات المالية والشـركات لبنك المؤسسة العربية المصرفيـة ABC ومدحـت قمر رئيس مجلـس إدارة البنـك العقـاري المصري العربي.

وفي هذا السـياق، قـال عاكف المغربي، أن قيادة بنك قناة السويس لهذا التحالف يأتـي اتسـاقًا مـع رؤية البنـك في دعم المشـروعات القومية، خاصـة في مجال البنيـة التحتية الحيوية الـذي يُعد ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأضـاف "المغربـي" أن هـذه الصفقة تعكـس خبـرة البنك فـي هيكلـة وإدارة الصفقـات التمويلية الكبـرى باحترافية، كما تأتي امتدادًا للشـراكة الاستراتيجية مع "مدكور للمشـروعات" والتعاون لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وفي السياق ذاته، عبّر الدكتور مصطفى مدكـور، رئيس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيـذي لمدكور القابضـة ، عن اعتزازه بهذا التعاون البنّاء مع بنك قناة السـويس وباقـي البنوك المشـاركة والذي يُجسـد التكامـل بين القطاع المصرفـي والقطاع الخاص في دفـع عجلة التنميـة الوطنية وتنفيذ المشروعات الاستراتيجية الكبرى.

وأضاف أن مشـروع إحـلال الكابلات الهوائيـة بكابـلات أرضيـة علـى طريق السويس يُعد من المشروعات القومية ذات الأهمية الاستراتيجية، مشيرًا إلى حرص الشـركة على تنفيذه وفق معايير الجودة، بما يخدم خطط الدولة في تحديث وتطوير البنية التحتية.

وقـال طارق فايـد ، الرئيـس التنفيذي والعضـو المنتدب للمصـرف المتحد ، أن مشـاركة المصـرف المتحـد ضمـن هذا التحالـف الوطنـي والمكون مـن ٧ بنوك لتمويل شـركة مدكور للمشـروعات تأتي امتدادا للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى دعم خطط الدولة المصريـة وجهود البنك المركزي المصري نحو تحفيز اسـتثمارات القطاع الخـاص للمشـاركة الفاعلة في خطط التنمية الاقتصادية وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠. ، وذلك من خلال ضخ استثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبرى ذات الأثر المباشر اقتصاديا واجتماعيا.

وأكد حسـين رفاعي ، الرئيـس التنفيذى والعضو المنتدب لبنـك التنمية الصناعية ، أن مشـاركة البنـك في هـذا التحالف التمويلي تأتي امتدادًا لاسـتراتيجيته في دعم المشـروعات القوميـة ذات الجدوى الاقتصاديـة الواضحة، وبما يحقق عائدًا مستدامًا للاقتصاد المصري.

ومـن جانبه قـد أعرب حـازم حجازي، الرئيـس التنفيذي ونائـب رئيس مجلس الإدارة لبنـك البركـة – مصر، عن فخره بالمشـاركة في هذا التمويل، قائلًا: "يُعد انضمـام بنـك البركة – مصـر إلى هذا التمويل المشـترك، من خلال دوره كمرتب وبمسـاهمة قدرهـا ٥٠٠ مليـون جنيه، خطوة تُجسّـد مـدى الثقة التـي نوليها للكيانـات الرائـدة ذات السـجل المتميز في تنفيذ المشـروعات الكبرى، كمجموعة مدكـور وشـركاه. ويأتي ذلك انسـجاما مـع اسـتراتيجية بنـك البركـة – مصر الهادفـة إلى بناء شـراكات طويلة الأجل مـع أطراف فاعلة تسـهم فـي دفع عجلة الاقتصـاد الوطني. كما تؤكد مشـاركتنا في هذا التمويـل قدرتنا على تقديم حلول تمويلية عاليـة الكفاءة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تستند إلى فهم دقيق لاحتياجات السوق، وتخطيط مالي مدروس يمكّن عملاءنا من تنفيذ مشـروعاتهم وفق أعلى معايير الجودة والالتزام.

وفي هذا الإطار صرح ايهاب السويركي الرئيـس التنفيذي العضـو المنتدب لبنك أبـو ظبي التجاري - مصـر قائلا: "يأتي هـذا التمويل فـي إطـار التزامنا بخطط الدولـة التنمويـة والذي يبـرز من خلال دعمنا لمشـروعات البنيـة الت

رفض العرض الأماراتي للاستحواذ على أسهم السويدي إليكتريك

أعلنت هيئة الرقابة المالية، رفض عرض الشراء الإجباري المقدم من شركة "ساجاس للاستثمار بي إل سي" المدرجة في سوق أبو ظبي، للاستحواذ على كامل أسهم شركة السويدي إليكتريك.
ذكرت هيئة الرقابة المالية أن شركة السويدي إليكتريك تلقت عرض شراء إجباري من شركة ساجاس للاستثمار للاستحواذ على كامل أسهم الشركة بسعر ٦٥ جنيهًا للسهم، أو عن طريق مبادلة بعدد من أسهم "ساجاس للاستثمار بي إل سي" مقابل عدد من أسهم شركة السويدي، وذلك وفقا لمعامل مبادلة يتم تحديده من قبل مقدم العرض عن طريق زيادة رأسمال الشركة مقدمة العرض لصالح المساهمين المستجيبين لمبادلة الأسهم.

لدعم تنافسية الاقتصاد المصري عالمياً ..

مصر تطلق «استراتيجية البناء الأخضر»

وزير الإسكان: نستهدف مدنا ذكية تحقق كفاءة استخدام الموارد وتحسين جودة الحياة

في خطوة جديدة تؤكد التزام الدولة بمسار التنمية المستدامة، أعلنت الحكومة عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو العمران الأخضر، التي تستهدف تعزيز جودة الحياة في المدن المصرية من خلال سياسات عمرانية متكاملة تراعي التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.

وخلال فعالية موسعة بحضور نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمحافظين ورجال الأعمال ، اعلن المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عن إطلاق وثيقة الاستراتيجية الوطنية للعمران الأخضر المستدام، وذلك بحضور د. خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة السكان، علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، د. منال عوض، وزير التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، المستشار عدنان فنجري، وزير العدل، د. أحمد هنو، وزير الثقافة، المهندس محمد الشيمي، وزير قطاع الأعمال العام، د. إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، المهندس عادل النجار، محافظ الجيزة، وعدد من قيادات الدولة وممثلي المؤسسات المعنية بالتنمية العمرانية المستدامة .

وقال المهندس شريف الشربيني، إن إطلاق وثيقة الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر المستدام يمثل حدثًا وطنيًا هامًا، نحتفي خلاله بإطلاق إحدى الركائز الأساسية لمسار الدولة نحو التحول الأخضر وإعادة صياغة منظومة التخطيط والبناء على أسس أكثر كفاءة واستدامة، تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية.

وأضاف الوزير، في كلمته خلال الاحتفال بإطلاق الوثيقة، أن الاستراتيجية تمثل أحد الركائز الأساسية لبناء الجمهورية الجديدة، مشيرًا إلى أن إطلاقها يأتي امتدادًا لجهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة في المدن المصرية من خلال تبني سياسات عمرانية متكاملة توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة، وذلك بعد أن قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بإطلاق خارطة الطريق الخاصة بها خلال فعاليات المنتدى الحضري العالمي في نسخته الثانية عشرة، بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٢٤.

وأوضح الشربيني أن العالم أصبح اليوم أمام تحديات غير مسبوقة تتقاطع فيها الأزمات البيئية والمناخية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، لتفرض واقعًا جديدًا يتطلب التفكير بمنهج مختلف في تخطيط المدن وإدارة العمران واستغلال الموارد الطبيعية، ومع تزايد وتيرة التوسع الحضري وارتفاع الطلب على السكن والخدمات، بات من الضروري تطوير نموذج عمراني يعزز الاستخدام الرشيد للطاقة والمياه، ويحد من الانبعاثات الكربونية، ويضمن جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وأشار وزير الإسكان إلى أن هذه الرؤية الطموحة وهذا المشروع الوطني الرائد ما كان ليبلغ مرحلة الإطلاق والتنفيذ لولا الدعم اللامحدود من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي أولى قضية الاستدامة والتحول الأخضر أولوية متقدمة ضمن توجهات الدولة لبناء الجمهورية الجديدة، فضلا عن الدعم الكامل من د. مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إيمانًا بأن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية، وأن التحول الأخضر يمثل مسارًا وطنيًا استراتيجيًا يهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة عالميًا ومواكبة التحولات الدولية نحو التنمية منخفضة الكربون المستدامة.

وأكد الوزير أن العمران والبناء الأخضر لم يعد مجرد توجه بيئي، بل أصبح أحد المحركات الرئيسية للتحول نحو تنمية عمرانية أكثر كفاءة واستدامة تعود فوائدها على الدولة والمجتمع والمستثمرين على حد سواء، وأوضح أن تطبيق معايير البناء الأخضر يحقق عائدًا اقتصاديًا للمستخدمين وللمطورين العقاريين على المدى القصير والبعيد أيضا، من خلال خفض ملموس في تكاليف التشغيل والصيانة، وخفض استهلاك المياه بنسبة قد تصل إلى ٣٣٪، والطاقة بنسبة قد تصل إلى ٤٠٪، مما يسهم في تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة استخدام الموارد.

أهداف استراتيجية

وأشار الوزير إلى أن الاستراتيجية ترتكز على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تشكل الإطار العام للتحول نحو العمران الأخضر في مصر، وتشمل تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد في المدن من خلال تطبيق معايير التصميم المستدام والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز منظومة التمويل الأخضر وتحفيز برامج تمويل المباني الخضراء عبر توفير الحوافز المالية والتشريعية التي تشجع المطورين العقاريين على تبني الحلول البيئية المبتكرة، وتنمية وتطوير مدن خضراء مستدامة قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تخطيط حضري ذكي يوازن بين متطلبات التوسع العمراني وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتحفيز الابتكار في مجال تقنيات ومواد البناء الخضراء وتشجيع البحث والتطوير في العمارة المستدامة، فضلا عن تعزيز المشروعات العقارية الخضراء كأحد المصادر الرئيسية للدخل القومي عبر تشجيع تصدير العقار المستدام وجذب الاستثمارات الخضراء الوزراء، إيمانًا بأن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية، وأن التحول الأخضر يمثل مسارًا وطنيًا استراتيجيًا يهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة عالميًا ومواكبة التحولات الدولية نحو التنمية منخفضة الكربون المستدامة.

وأكد الوزير أن العمران والبناء الأخضر لم يعد مجرد توجه بيئي، بل أصبح أحد المحركات الرئيسية للتحول نحو تنمية عمرانية أكثر كفاءة واستدامة تعود فوائدها على الدولة والمجتمع والمستثمرين على حد سواء، وأوضح أن تطبيق معايير البناء الأخضر يحقق عائدًا اقتصاديًا للمستخدمين وللمطورين العقاريين على المدى القصير والبعيد أيضا، من خلال خفض ملموس في تكاليف التشغيل والصيانة، وخفض استهلاك المياه بنسبة قد تصل إلى ٣٣٪، والطاقة بنسبة قد تصل إلى ٤٠٪، مما يسهم في تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة استخدام الموارد.

أهداف استراتيجية

وأشار الوزير إلى أن الاستراتيجية ترتكز على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تشكل الإطار العام للتحول نحو العمران الأخضر في مصر، وتشمل تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد في المدن من خلال تطبيق معايير التصميم المستدام والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز منظومة التمويل الأخضر وتحفيز برامج تمويل المباني الخضراء عبر توفير الحوافز المالية والتشريعية التي تشجع المطورين العقاريين على تبني الحلول البيئية المبتكرة، وتنمية وتطوير مدن خضراء مستدامة قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تخطيط حضري ذكي يوازن بين متطلبات التوسع العمراني وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتحفيز الابتكار في مجال تقنيات ومواد البناء الخضراء وتشجيع البحث والتطوير في العمارة المستدامة، فضلا عن تعزيز المشروعات العقارية الخضراء كأحد المصادر الرئيسية للدخل القومي عبر تشجيع تصدير العقار المستدام وجذب الاستثمارات الخضراء وتوسيع نطاق المشاريع التي تخلق فرص عمل جديدة وتدعم النمو الاقتصادي الأخضر.

وأضاف أن الوزارة اتخذت حزمة من الإجراءات المحورية لضمان التنفيذ الفعال لمنظومة التحول العمراني المستدام، من أبرزها إعادة تشكيل المجلس المصري للبناء الأخضر والمدن المستدامة وتعزيز دوره كمنصة تنسيقية عليا لقيادة التحول نحو العمران الأخضر، وإنشاء وحدة مخصصة للتقييم والمتابعة لرصد وتقييم تنفيذ محاور الاستراتيجية ومتابعة أداء المشروعات، بالإضافة إلى إنشاء وحدة المدن المستدامة والطاقة المتجددة بهيئة المجتمعات العمرانية.

تنمية المدن الجديدة

من جانبها قالت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، ان الاستراتيجية الوطنية للبناء الاخضر، تعد خطوة حقيقية لتطوير وتنمية المدن الجديدة، وتلاشي نتائج تغير المناخ، موضحة ان هذه الاستراتيجية تتكامل مع غيرها من الاستراتيجيات الاخرى المتعلقة بالاستدامة والعمل المناخي.

واضاف الدكتورة منال عوض أن الاستراتيجية تضمنت العديد من الحوافز للمستثمرين والقطاع الخاص وذلك لتطبيق افضل الممارسات في البناء الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة ، موضحة أن الاستراتيجية التي تعد اولي خطوات نحو تحقيق التنمية الحضارية المستدامة، تلبي احتياجات المواطنين ، وتعكس اهتمامات الحكومة للتحول للتنمية الخضراء .

وأكد الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية، ان هناك ربط كبير بين الصحة والعمران، وله علاقة بالوقاية من الأمراض والتنمية المستدامه، لافتا الي ان الانتقال الي بيئة نظيفة وكثافة سكانية اقل ، يقلل من الأمراض ويحسن من الحالة الصحية للمواطنين .

واضاف الدكتور خالد عبد الغفار، أن كل متر اخضر يتم بناءه يقلل من تكلفة إنشاء سرير داخل المستشفيات في المستقبل، موضحا ان المستشفيات الجديدة يتم تنفيذها طبقا للمعايير الدولية الخاصة بالبناء الاخضر .

توازن

وتعليقا علي الاستراتيجية ، أكد الدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر، يمثل خطوة متقدمة نحو تحقيق رؤية الدولة المصرية للتنمية العمرانية المستدامة، وتعكس التزام الحكومة المصرية بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية.

وأشار محافظ القاهرة إلى أن القيادة السياسية أكدت منذ انطلاق المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر الذي استضافته مصر، على أهمية التحول نحو العمران الأخضر باعتباره أحد ركائز رؤية مصر ٢٠٣٠، وهي الرؤية التي تتحول اليوم إلى واقع ملموس عبر هذه الاستراتيجية الوطنية الطموحة.

تنسيق حكومي

وكان المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ترأس الاجتماع الأول للمجلس المصري للبناء الأخضر والمدن المستدامة وذلك عقب إعادة تشكيله، لمناقشة الإجراءات التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر والمستدام.

وفي مستهل الاجتماع أعرب المهندس شريف الشربيني عن سعادته بعقد الاجتماع الأول للمجلس عقب قرار إعادة تشكيله، بعضوية ممثلي الوزارات والجهات المعنية وممثلي المطورون العقاريون، مشيرا إلى أن الرئيس عبدالفتاح السيسي قام بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر المستدام على هامش المنتدى الحضري العالمي في نوفمبر الماضي ، مشيرا إلى حرص الرئيس على ضرورة الحفاظ على موارد الدولة المصرية من خلال إدارة بيئية صحية في البناء تعتمد على كفاءة استخدام الموارد والطاقة ، مما ينعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي للمواطن ويلبي طموحاته ويرتقي بجودة حياته ومستقبله ، وأوضح المهندس شريف الشربيني أنه خلال الفترة الماضية كان هناك تنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية والمطورين العقاريين، بشأن الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية لموافاة الوزارة بكافة الآراء والمقترحات من تلك الجهات للبدء في تطبيقها.

وتناول الاجتماع اختصاصات المجلس المصري للبناء الأخضر والمدن المستدامة، ومنها متابعة تنفيذ استراتيجية العمران والبناء الأخضر المستدام، ومتابعة تطوير نظم تقييم واعتماد البناء الأخضر والمستدام التي يقوم بها المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء وغيرها من الأنظمة لتقيم استدامة المباني والمرافق والمجتمعات العمرانية، وإعداد واقتراح السياسات التي تؤدي إلى نشر وتطبيق فكرة البناء الأخضر والمستدام، والتعاون الإقليمي والدولي في مجال البناء الأخضر والمدن المستدامة، والعمل على بناء القدرات البشرية من خلال التدريب ونشر الوعي والابتكار في مجال تطبيق أنظمة ومعايير البناء الأخضر والمدن المستدامة.

وزير الصحة : كل متر أخضر ينفذ يقلل تكلفة إنشاء سرير داخل المستشفيات | منال عوض : خطوة حقيقية لتطوير وتنمية المدن الجديدة وتلاشي نتائج تغير المناخ

محمد محيي الدين

مشروعات فندقية بوسط القاهرة علي رادار الاستثمار السياحي

رئيس الوزراء: نستهدف زيادة الغرف الفندقية ومضاعفة أعداد السائحين ونشجع الشراكة مع القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية

أعلنت وزارة السياحة والآثار عن إطلاق استراتيجية ترتكز على إبراز التنوع في الأنماط والمنتجات السياحية الذي يزخر به المقصد السياحي المصري، و الذي يؤهل مصر لتكون المقصد السياحي الأول في العالم من حيث تنوع هذه الأنماط والمنتجات التي لا مثيل لها في العالم تحت شعار «مصر.. تنوع لا يضاهي»، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم في إطار هذه الاستراتيجية بالعمل على تطوير المنتجات السياحية المختلفة، مثل مسار العائلة المقدسة في مصر، ومشروع تطوير القاهرة التاريخية، ومدينة سانت كاترين، بجانب الجهود المبذولة لرفع كفاءة الخدمات المقدمة للزائرين في المتاحف والمواقع الأثرية وفي مقدمتها منطقة أهرامات الجيزة، مستعرضا الأداء الإيجابي الذي شهده قطاع السياحة في مصر خلال عام ٢٠٢٤ وبداية عام ٢٠٢٥.

كما تتوقع مصر أن يجذب المتحف المصري الكبير الذي يمتد على مساحة ١٢٠ فدانا، وتم افتتاح العديد من قاعاته بالفعل، نحو ٥ ملايين زائر سنويا ، ويُقدّم بصفته أكبر متحف أثري في العالم، ومن المقرر أن يضم نحو ١٠٠ ألف قطعة أثرية، من بينها مقتنيات من مقبرة الملك توت عنخ آمون.

وكانت مصر استقبلت خلال الـ٩ أشهر الأولى من العام الجاري ١٥ مليون سائح، بنمو نسبته ٢١٪ على أساس سنوي، ما يقربها من مستهدفها بنهاية العام عند ١٨ مليون سائح ، فيما يُعدُّ قطاع السياحة واحداً من أهم مصادر النقد الأجنبي في البلاد

وقال وزير السياحة والآثار المصري شريف فتحي في تصريحات له إن "أرقام السياح سجلت ٨,٧ مليون سائح في أول ٦ أشهر من العام، ثم ارتفعت إلى ١٢,٨ مليون بنهاية أغسطس الماضي، ووصلت إلى نحو ١٥ مليونا نهاية سبتمبر» .

وأضاف أن الأعداد الحالية "تشير إلى سهولة وصول مصر لمستهدفها بنهاية العام، واستقبال ما بين ١٧,٥ و١٨ مليون سائح».

وكانت البلاد استقبلت خلال العام الماضي ١٥,٧٨ مليون سائح، وهو أعلى مستوى مسجل على الإطلاق ، وأظهرت بيانات البنك المركزي المصري أن إيرادات السياحة في عام ٢٠٢٤ ارتفعت بنسبة ٩٪ على أساس سنوي، لتسجل ١٥,٣ مليار دولار.

تصدرت السعودية وألمانيا وروسيا حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال عام ٢٠٢٤، بحسب ما ذكرته وزارة السياحة والآثار المصرية

فرص استثمارية

وخلال الأسبوع الماضي ، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا لاستعراض الفرص الاستثمارية المتوافرة في قطاع السياحة والتشييد، بحضور المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، وعمرو عطية، رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق، والمهندس مصطفى القاضي، الرئيس التنفيذي لشركة إعمار مصر للتنمية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة الاهتمام بالاستغلال الأمثل لأصول الدولة وتنميتها وتعظيم الاستفادة منها، خاصة في القطاع السياحي؛ بهدف زيادة الغرف الفندقية ومُضاعفة أعداد السائحين.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: نشجع الشراكة مع القطاع الخاص، وفقًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة؛ بهدف ضخ استثمارات لتطوير هذه الأصول، وتحقيق الإدارة المحوكمة المثلى لها.

وفي ضوء ذلك، أوضح وزير قطاع الأعمال العام أن الوزارة تولي أهمية بالغة لتعظيم الاستفادة من الأصول التابعة لها وتنميتها واستثمارها بالشكل الأمثل بما يحقق عوائد اقتصادية وسياحية كبيرة للدولة.

وخلال الاجتماع، استعرض الوزير الفرص الاستثمارية بقطاع السياحة والتشييد، حيث تناول الأصول القابلة للاستغلال في المشروعات الفندقية، والفرص الاستثمارية المتاحة بالشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام في هذا القطاع، والتي تشمل عمارة كوزمو بوليتان، التابعة لشركة "إيجوث"، حيث تتميز بالتفاصيل المعمارية المميزة والفريدة ذات القيمة التاريخية والثقافية المتزايدة، مما يوفر نقطة جذب وتسويق لا تضاهيها الفنادق الحديثة ، بالإضافة إلى عمارة شمال المملوكة لشركة "صيدناوي وبيع المصنوعات"، حيث تتميز بموقعها الاستراتيجي في قلب القاهرة الخديوية مما يتيح تحويلها إلى فندق وشقق فندقية.

واستكمل المهندس محمد شيمي عرض الفرص الاستثمارية، موضحًا أنها تضم كذلك مبنى عمر أفندي بشارع عبد العزيز، والذي يتميز بموقع متميز بوسط القاهرة الخديوية الجاري إعادة إحيائها لإعادتها الى سابق عهدها، كما يتمتع بوجود مختلف الخدمات وسهولة النقل ، وكذا عمر أفندي فرع عدلي، الذي يتميز بموقعه الاستراتيجي أيضا، لافتًا إلى أن المشروع المقترح يتمثل في مشروع تطوير وتحويل مبنى "عمر أفندي" بشارع عدلي من مبنى تجاري إلى فندق سياحي، بالإضافة إلى مشروع عمر أفندي فرع الحجاز، وهو مشروع مقترح لتطوير وتحويل مبنى "عمر أفندي" الشهير بفرع الحجاز في مصر الجديدة من مبنى تجاري إلى فندق سياحي وشقق فندقية. وكذلك المشروع المقترح لتطوير وتحويل مبنى عمر أفندي في شارع مراد من مبني تجاري إلى فندق سياحي وشقق فندقية.

وفيما يتعلق بالفنادق، تحدث المهندس محمد شيمي عن إعادة إحياء فندق الكونتيننتال وإعادة طابعه المميز لما كان عليه، ويرج مصر للسياحة بميدان العباسية، وتمتاز المنطقة بكونها تتمتع بمختلف المرافق وسهولة الوصول إليها. وفندق كليوباترا، ومبنى قصر القطن الذي يتمتع بموقع حيوي على الصعيد السياحي، ويتمتع بقرب موقعه من العديد من المزارات السياحية والأثرية بمدينة الإسكندرية.

مباني تراثية

ويرى خبراء السياحة أن هذا التوجه يمثل فرصة استثمارية واعدة لخلق نمط جديد من الفنادق الراقية التي تدمج بين الأصالة والتجديد، ما يعزز تنافسية القاهرة في خريطة السياحة العالمية، ويعيد إحياء "القاهرة الخديوية" كأيقونة حضارية وثقافية وسياحية.

و قال وحيد رحمي، رئيس مجلس إدارة مجموعة ميريت للسياحة، إن القاهرة القديمة تملك مقومات جذب استثنائية، وأن تحويل مبانيها التراثية إلى فنادق فاخرة سيعزز من مكانتها العالمية، مضيفًا أن الدول المتقدمة تعتمد على هذا النمط السياحي القائم على الهوية المعمارية والموقع التاريخي.

كما أشار المؤرخ والمحاضر الدولي بسام الشماع إلى أهمية تطوير البيئة المحيطة بهذه الفنادق لتكون ملائمة لتجربة السائح الأجنبي، موضحًا أن قرب هذه المواقع من المتحف المصري ونهر النيل وخان الخليلي يفتح الباب أمام جولات سياحية متكاملة لا تستغرق وقتًا طويلا، ما يجعل التجربة أكثر جذبًا وسلاسة.

انعكاسات سياحية

من جانبه دعا الخبير السياحي عاطف بكر عجلان إلى ضرورة استثمار الزخم الإعلامي الضخم المصاحب لقمة شرم الشيخ الأخيرة للسلام ، من خلال إطلاق حملات ترويجية موجهة للأسواق الأوروبية والآسيوية والعربية، تُبرز مشاهد القمة والتنظيم الراقي لشرم الشيخ، مشيرًا إلى أن هذه الفرصة لا يجب أن تمر دون تحويلها إلى مكاسب ملموسة على أرض الواقع.

وقال إن قمة شرم الشيخ للسلام تمثل حدثًا تاريخيًا بكل المقاييس، ليس فقط من الناحية السياسية، بل من حيث انعكاسها المباشر على القطاع السياحي المصري.

وزير قطاع الأعمال : الفرص الاستثمارية تشمل عمارة كوزمو بوليتان و عمارة شملا المملوكة لشركة "صيدناوي" و مبنى عمر أفندي بشارع عبد العزيز

مصر واليابان تبحثان تعزيز الشراكات في مجالات المعدات الثقيلة، الأغذية، والألياف الصناعية داخل المنطقة الاقتصادية

عقد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، في ختام جولته الترويجية بالعاصمة اليابانية طوكيو، سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع عدد من كبرى الشركات اليابانية العاملة في مجالات الصناعات الثقيلة، والأغذية، والألياف الصناعية، والبنية التحتية، وذلك في إطار جهود الهيئة لجذب الاستثمارات اليابانية وتعزيز الشراكات الصناعية والتكنولوجية داخل المنطقة الاقتصادية.

ووفق بيان من الهيئة ، عُقدت اللقاءات بحضور راجي الإتربي، سفير جمهورية مصر العربية لدى اليابان، والدكتور محمد عبد الجواد، الوزير المفوض التجاري بطوكيو.

وبدأ جمال الدين لقاءاته باجتماع مع شركة كاواساكي للصناعات الثقيلة (Kawasaki Heavy Industries) -إحدى المجموعات اليابانية المتخصصة في تصنيع المعدات الثقيلة ووسائل النقل والطاقة- حيث تناول اللقاء فرص التعاون في مجالات الصناعات الميكانيكية المتقدمة وتوطين تصنيع المعدات داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إلى جانب بحث إمكانات التعاون في مشروعات الهيدروجين الأخضر والبنية التحتية المرتبطة به.

كما اجتمع رئيس الهيئة مع شركة ميجميلك سنو براند (Megmilk Snow Brand Co.) -وهي شركة عاملة في الصناعات الغذائية ومنتجات الألبان- حيث تم بحث إمكانية إقامة مصنع متكامل لتصنيع وتعبئة منتجات الألبان داخل المنطقة الاقتصادية لتلبية احتياجات الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يدعم سلاسل الإمداد الغذائية بين مصر واليابان.

داليا احمد

خلال مشاركته في المؤتمر السنوي للاتحاد العالمي للبورصات

رئيس البورصة : ارتفاع أصول صناديق الذهب إلى ٣,١٦ مليار جنيه

في إطار حرص البورصة المصرية على تعزيز حضورها الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات مع كبرى أسواق المال العالمية، يشارك الدكتور إسلام عزام رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية في فعاليات المؤتمر السنوي والجمعية العامة السنوية الرابعة والستين للاتحاد العالمي للبورصات (WFE) وكذلك في اجتماعات لجان العمل الخاصة بالاتحاد والتي عقدت بدولة تركيا وتستضيفه بورصة إسطنبول خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أكتوبر، بمشاركة نخبة من رؤساء والمدراء التنفيذيين للبورصات وأبرز المؤسسات المالية العالمية، لمناقشة أحدث التطورات في أسواق المال واستعراض الاتجاهات المستقبلية لتعزيز كفاءتها واستدامتها.

وفي حلقة نقاشية بعنوان «Gold Reimagined: Market Infrastructure and Investor Demand in a New Era» استعرض رئيس البورصة المصرية تطورات سوق الذهب المصري وآفاقه المستقبلية وذلك في ظل الزخم الكبير للاستثمار في الذهب والامكانيات الكبيرة التي يتمتع بها السوق المصري سواء ما يتعلق منها باحتياطات الذهب الخام أو احجام تداول الذهب في مصر، كما تمت مناقشة تنظيم أدوات الاستثمار البديلة وتعزيز الشمول المالي.

وصرح عزام أن إطلاق صناديق الاستثمار في الذهب أتاح للمستثمرين وسيلة آمنة ومنظمة للاستثمار في الذهب تتضمن التسوية النقدية أو المادية لمن يرغب في الاحتفاظ بالمعدن النفيس في صورته المادية، مشيرًا إلى أن البورصة المصرية، بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، تقوم يوميًا بنشر أسعار وثائق صناديق الذهب على موقعها الإلكتروني بالإضافة إلى نشر أسعار الذهب من مصادر معتمدة وموثوقة لتعزيز الشفافية والمساهمة في نشر الوعي بين المتعاملين بهذه الصناديق.

وأوضح أن السوق شهدت نموًا كبيرًا في الإقبال على الاستثمار في الذهب، حيث ارتفع إجمالي صافي الأصول لصناديق الذهب نحو ٣,١٦ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٢٧٦٪ منذ بداية عام ٢٠٢٤، فيما تجاوز عدد المستثمرين بهذه الصناديق٢٣٨ ألف مستثمر، مشيرًا إلى أن هذه الأرقام تعكس ثقة متزايدة في الأدوات المالية المرتبطة بالذهب كخيار استثماري آمن ومتوازن حيث أصبح السوق يضم حاليا أربع صناديق استثمار نشطة في الذهب كما لقت عزام إلى أن شريحة الشباب تمثل النسبة الأكبر من المستثمرين في صناديق الذهب، بما يتجاوز ٨٠٪ من إجمالي المتعاملين، وهو ما يعكس نجاح جهود الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية في جذب فئات جديدة من المستثمرين عبر حلول رقمية متطورة وتبسيط إجراءات فتح الحسابات والاستثمار الإلكتروني.

باستثمارات تتجاوز 65 مليون دولار..

شركات صينية توقع ٤ مشروعات جديدة لإقامة مصانع نسيج بالمنطقة الصناعية بالسخنة

وقعت شركة السويدي للتنمية الصناعية ٤ عقود جديدة مع أربعة شركات صينية عاملة في قطاع النسيج، لإقامة مصانع جديدة داخل مدينة "سخنة ٣٦٠"، المدينة الصناعية التي تطورها الشركة، ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمنطقة السخنة الصناعية.

ويبلغ إجمالي استثمارات هذه المشروعات ٦٥ مليون دولار ، وعلى مساحة ٢٣٨ ألف متر مربع، ومن المتوقع أن توفر المشروعات الأربعة أكثر من ٢,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة.

ووقع العقود من جانب شركة السويدي للتنمية الصناعية، محمد القماح، الرئيس التنفيذي للشركة، ومن جانب المستثمرين ممثلو الشركات الموقعة، وذلك بحضور عدد من قيادات الهيئة والمطور الصناعي والمستثمرين.

وتُعد هذه المشروعات الاستثمارية الجديدة استمرارا للتعاون المثمر بين جهاز التمثيل التجاري وشركة السويدي للتنمية الصناعية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

وقال وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إن المشروعات الجديدة التي تنضم إلى منظومة العمل داخل المنطقة الاقتصادية تمثل إضافة جديدة للاستثمارات.

وأكد أن توقيع هذه العقود يأتي امتداداً لمسيرة النمو التي تشهدها المنطقة في جذب استثمارات متنوعة من مختلف الدول والقطاعات الصناعية.

هيئة الاستثمار والمناطق الحرة تنظم أول زيارة ترويجية لجذب الاستثمارات الإندونيسية

قام حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بزيارة ترويجية إلى جمهورية إندونيسيا، نيابة عن وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بغرض تشجيع وتعميق التعاون الاستثماري بين البلدين.

وتعتبر هذه الزيارة الرسمية أول زيارة ترويجية للهيئة العامة للاستثمار إلى إندونيسيا، في إطار سعي الهيئة إلى تنويع مصادر الاستثمارات المتدفقة إلى مصر، خاصة من دول شرق آسيا، التي استطاعت تحقيق طفرات صناعية ومالية خلال العقود الماضية.

وخلال الزيارة، التقى حسام هيبة، بودي سانتوسو، وزير التجارة الإندونيسي، عارف حافظ أوغروسينو، نائب وزير الخارجية الإندونيسي، وممثلي كبرى الشركات الإندونيسية العاملة في مجالات البتروكيماويات، والأسمدة، والصناعات الغذائية، والتعدين، والطاقة الجديدة والمتجددة، والنقل والسيارات، حيث تم استعراض المزايا التنافسية للاستثمار في مصر، وفرص الشراكة الاستثمارية بين البلدين.

وجدد «هيبة» الدعوة لـ بودي سانتوسو، للمشاركة في الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء تجارة أعضاء منظمة الدول الثمانية النامية للتعاون الاقتصادي (D8)، الذي تستضيفه وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية خلال الأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠٢٥، بغرض توفير منصة مهمة لتعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء، وفتح مجالات أوسع للتعاون الصناعي والتجاري والاستثماري.

وشارك وفد الهيئة العامة للاستثمار في فعاليات الدورة الأربعين من معرض «إكسبو إندونيسيا»، الذي ضم ممثلي أكثر من ٨ آلاف شركة من ١٣٠ دولة في ٦٠ قطاع اقتصادي، وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة أنه يتم استهداف جذب استثمارات من القطاعات ذات الأولوية للسوق المصري بعد دراسة الخطط الاستثمارية للشركات المستهدفة، حتى يتم تحقيق أعلى استفادة مُمكنة لكافة الأطراف.

شيماء مرسي

سامح حفني: طرح 11 مطاراً مصرياً لإدارة وتشغيل القطاع الخاص خلال 14 شهراً

أكد الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني المصري، أن الوزارة تنفذ خطة استراتيجية شاملة لتطوير وتحديث منظومة الطيران المدني في مصر، تشمل تطوير مطار القاهرة الدولي والمطارات المصرية، وتهيئة البنية التحتية لاستيعاب النمو المتوقع في حركة الركاب والبضائع، بما يواكب تطلعات الدولة المصرية نحو بناء شبكة نقل متكاملة ذكية تربط بين الجو والبحر والبر.

وأوضح الوزير، خلال لقائه بمحرري قطاع الطيران المدني بمطار سفنكس الدولي، أن الدراسات الخاصة بمبنى الركاب رقم (٤) بمطار القاهرة الدولي تستهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمطار إلى نحو ٣٠ مليون راكب سنويًا، مشيرًا إلى أن المخطط العام للمطار يتضمن إنشاء مدينة بضائع متكاملة (Cargo City) بطاقة مبدئية مليون طن سنويًا، مع قابلية زيادتها مستقبلًا إلى ٢ مليون طن، بالتوازي مع تنفيذ مبنى الركاب الجديد .

بقيمة تتجاوز مليار دولار..

بتروجت تحصل على إسناد مبدئي لمشروع تطوير حقل حاسي بئر ركايز في الجزائر

حصلت شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية "بتروجت" على إسناد مبدئي لعقد المقاول العام لمشروع تطوير المرحلة الثانية لحقل حاسي بئر ركايز في الجزائر، بقيمة ١,٠٨٧ مليار دولار، وذلك عقب أحتياز الشركة لمرحلة التأهيل بعد منافسة مع كبرى الشركات العالمية المتقدمة للمناقصة.

و أكد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية أهمية استمرار التوسع الخارجي لشركة بتروجت، في ضوء نجاحاتها في تنفيذ مشروعات كبرى بالعديد من الدول، مشيراً الى ضرورة مواصلة الترويج لقدراتها الفنية وخبراتها المتراكمة في تنفيذ مشروعات الطاقة والبنية التحتية بالأسواق الإقليمية والدولية.

إيديتا تستحوذ على خطوط إنتاج إقليمية بـ320 مليون جنيه

أعلنت شركة إيديتا للصناعات الغذائية (EFID)، عن توقيع اتفاقية لشراء أصول مع إحدى الشركات الإقليمية العاملة في قطاع الأغذية، تشمل الاستحواذ على خطي إنتاج للكيك وخطي إنتاج للمخبوزات إلى جانب مجموعة من المعدات الصناعية، بقيمة إجمالية بلغت ٣٢٠ مليون جنيه، حسبما ذكرت الشركة في بيانها المرسل إلى البورصة المصرية.دورات تدريبية مالية

وأوضحت الشركة أن هذه الخطوط الجديدة ستساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بنحو ١

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 26 أكتوبر 2025 ● العدد 814

منح ٢٦ منشأة صحية على الاعتماد وفقا لمعايير هيئة الإعتماد والرقابة الصحية

أعلنت الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية في بيان رسمي عن أحدث قرارات اللجنة العليا للاعتماد، والتي تضمنت منح (٢٦) منشأة صحية الاعتماد الكامل أو المبدئي أو تجديد الاعتماد، وذلك وفقًا لمعايير «GAHAR» الحاصلة على الاعتماد الدولي من «الإسكوا»، بعد عملية تقييم دقيقة وشاملة للخدمات الصحية المقدمة داخل هذه المنشآت.

وشملت القرارات منح الاعتماد المبدئي لكل من مستشفى المنوفية العسكري بالمنوفية ومستشفى دمنهور العسكري بالبحيرة، بعد استيفائهما لمتطلبات معايير الاعتماد الصادرة عن الهيئة، في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة لتطوير منظومتها الصحية ودعم جهود الدولة في الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية.

مد صلاحية تسجيل إضافات الأعلاف من ٣ إلى ٥ سنوات

وافقت المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية على مد صلاحية إضافات الأعلاف من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وتقليص مدة إجراءات التسجيل إلى عشرة أيام فقط، وذلك تيسيرًا على منتجي ومصدري إضافات الأعلاف ودعمًا لقدرتهم التنافسية في الأسواق الخارجية.

جاء القرار خلال اجتماع المجموعة الوزارية، حيث تم استعراض الطلب المقدم من مصنع "المصرية الأمريكية لإضافات الأعلاف" بشأن قصر مدة صلاحية تسجيل منتجات إضافات الأعلاف على ثلاث سنوات من قبل الجهات المعنية بوزارة الزراعة، في حين تصل إلى خمس سنوات في بعض الدول التي تُصدَّر إليها المنتجات، إلى جانب طول فترة التسجيل وما يسببه ذلك من تأثير سلبي على تنافسية الشركات المصرية.

أكدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أنها أصدرت بالفعل قرارًا بمد فترة صلاحية التسجيل إلى خمس سنوات، ضمن حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تسهيل حركة الإنتاج والتصدير، ودعمي المستثمرون العاملون في هذا القطاع إلى التقدم بطلباتهم لاستكمال إجراءات التسجيل الجديدة.

المقصود بـ"إضافات الأعلاف" هي مواد تُضاف إلى العلف الحيواني بكميات محددة لتحسين جودة العلف، ورفع كفاءة الاستفادة منه، وتعزيز صحة الحيوان وإنتاجيته. وتُستخدم هذه الإضافات في تغذية الدواجن والمواشي والأسماك وغيرها من الحيوانات المنتجة للغذاء.

كما ناقش الاجتماع الطلب المقدم من شركة "الدقهلية للدواجن" بشأن بطء إجراءات استخراج تراخيص بناء عنابر ومزارع الدواجن خارج الأحوزة العمرانية، إذ وجّه الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، المستثمر بالتقدم بطلب رسمي إلى وزارة التنمية المحلية لدراسة الموقف وتحديد الجهة المختصة بإصدار تلك التراخيص، مع دراسة إجراء تعديل تشريعي يتيح استخراج تراخيص البناء لمزارع الدواجن من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

اسلام عبدالفتاح

التمثيل التجاري المصري يعقد اجتماعًا تنسيقيًا استعدادًا للاجتماع المرتقب لآلية المراجعة الزراعية مع بريطانيا

عقد الوزير المفوض التجاري عبد العزيز الشريف – وكيل أول الوزارة ورئيس جهاز التمثيل التجاري في مصر– اجتماعًا تنسيقيًا مع عدد من الجهات الوطنية المصرية المعنية في إطار الإعداد للاجتماع المرتقب لمجموعة عمل آلية المراجعة الزراعية المصرية – البريطانية والمقرر عقده نهاية شهر أكتوبر الجاري.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق التحضيرات الجارية للزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء البريطاني إلى القاهرة خلال خريف عام ٢٠٢٥، والتي من المنتظر أن تمثل خطوة هامة نحو الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وفقا لبيان صحفي صادر، اليوم الثلاثاء.

وتناول الاجتماع التنسيقي سبل دعم التعاون الزراعي والتجاري، ومتابعة الملفات ذات الأولوية المشتركة، لا سيما في مجال الحاصلات الزراعية التي تشهد إقبالًا متزايدًا في السوق البريطانية.

وأوضح رئيس التمثيل التجاري المصري، أن حجم التبادل التجاري بين مصر والمملكة المتحدة خلال عام ٢٠٢٤ بلغ نحو ٢,٩ مليار جنيه إسترليني، منها صادرات مصرية بقيمة ١,٤ مليار جنيه إسترليني، وواردات من المملكة المتحدة بقيمة ١,٥ مليار جنيه إسترليني.

كما بلغت الاستثمارات البريطانية في مصر نحو ٢٠,٦ مليار جنيه إسترليني حتى نهاية فبراير ٢٠٢٥، من خلال ٢١٠٣ شركة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأكد الشريف، أن الجهود المبذولة في إطار آلية المراجعة الزراعية من شأنها زيادة النفاذ بالصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية، فضلًا عن استقطاب المزيد من الشركات البريطانية للاستثمار في السوق المصري في ظل ما توفره الدولة من فرص واعدة ومناخ استثماري جاذب.

أهمها توطين تكنولوجيات التصنيع الحديثة وزيادة المكون المحلي وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي

«الإنتاج الحربي» والتموين تبحثان تعزيز أوجه التعاون المشترك

بحث وزيرا الدولة للإنتاج الحربي والتموين والتجارة الداخلية سبل تعزيز أوجه التعاون المشترك بين الجانبين .

وقال وزير الدولة للإنتاج الحربي، محمد صلاح " إن الوزارة حريصة على توطين تكنولوجيات التصنيع الحديثة في مختلف القطاعات وزيادة المكون المحلي وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي، بالتوازي مع السعي الدائم لتطوير الشركات والوحدات التابعة للوزارة ، وذلك في إطار تعزيز العملية الإنتاجية ورفع مستوى الجودة والارتقاء بمستوى العمالة بما يمكن من أداء المهمة الرئيسية لوزارة الإنتاج الحربي كركيزة أساسية لتلبية مطالب القوات المسلحة والشرطة.. كما تعد الوزارة أهم الأذرع الصناعية بالدولة بالاستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية لتصنيع منتجات مدنية تلبي احتياجات المواطنين والمساهمة في تنفيذ العديد من المشروعات القومية والتنموية.

وتمت الإشارة إلى التعاون بين الوزارتين في عدة مجالات على رأسها منظومة تحديث وأرشفة بطاقات صرف دعم المقررات التموينية والخبز والذى قامت به شركة " تويا تكنولوجى " إحدى الشركات التابعة للوزارة ، كذلك قيام شركة الإنتاج الحربى للمشروعات الإستشارات الهندسية والتوريدات العامة بتحديث وتطوير البنية التحتية لعدد (٨٤) مكتب تموين ، حيث تقوم هذه المكاتب بتقديم العديد من الخدمات للمواطنين وهى (إصدار البطاقات التموينية وحماية المستهلك والدمغة والموازين وتسجيل العلامات التجارية وإصدار السجل التجارى)

وأكد الوزير " محمد صلاح " على أن وزارة الإنتاج الحربى ترحب بالتعاون المثمر و البناء مع الجهات الحكومية المتخصصة في كافة المجالات بهدف دعم الاقتصاد القومي

سوق الأسمنت المصري .. عين علي مشروعات إعمار غزة والأخري علي الحوافز الحكومية

شعبة الأسمنت تنفي طرح تراخيص جديدة لإنتاج الأسمنت ..
رئيس الشعبة : وزارة الصناعة عرضت على شركات الأسمنت منح حوافز تصل إلى 50% من رسوم التراخيص لكل شركة تتقدم بطلب لزيادة الكميات المرخصة لها

ينتظر سوق الأسمنت في مصر انتعاشة خلال الفترة المقبلة مع الحديث عن قيادة مصر لمشروعات إعادة الإعمار في قطاع غزة ، فضلا عن الدفع بحوافز حكومية لتنشيط السوق ، وأعلن أحمد شيرين كريم، رئيس شعبة الأسمنت باتحاد الصناعات المصرية، أن الحكومة وجهت جميع مصانع الأسمنت بتشغيل كامل خطوط الإنتاج لمواكبة الارتفاع في الطلب المحلي، مع تقديم حوافز للمصانع التي ترفع كفاءة الإمداد أو تعيد تشغيل خطوطها المتوقفة.

وأشار في تصريحات له إلى أن المصانع التي تُنجز خطط التطوير خلال شهر أكتوبر الجاري ستحصل على حوافز إضافية، مؤكدا أن مؤشرات الصادرات للعام الجاري «مبشرة» وتعكس تحسنا في الأداء الإنتاجي.

وتوقع كريم ارتفاع استهلاك الأسمنت في السوق المحلية من ٤٧ مليون طن العام الماضي إلى نحو ٥٢ مليون طن بنهاية العام الحالي، مدعوما بالنشاط في قطاع البناء والتوسع العمراني.

و قال رئيس شعبة الأسمنت إن وزارة الصناعة عرضت على شركات الأسمنت منح حوافز تصل إلى ٥٠٪ من رسوم التراخيص لكل شركة تتقدم بطلب لزيادة الكميات المرخصة لها، بحيث يتم سداد ١٣٠ جنيها عن كل طن بدلا من ٢٦٠ جنيها .

وأوضح أن ذلك يعني أن الشركات ستسدد ٦٥ مليون جنيه بدلا من ١٣٠ مليون جنيه في حال تقدمها بطلب لزيادة الرخصة الممنوحة لها بواقع ٥٠٠ ألف طن إضافية.

وأضاف كريم، أن هذا الحافز سيُمنح للشركات خلال الشهر الجاري فقط، موضحا أن هناك عددا من الطلبات المقدمة من شركات الأسمنت لزيادة إنتاجها السنوي من ١,٥ مليون طن إلى ٢ مليون طن.

وأشار إلى أن الهدف من القرار هو تشجيع زيادة الإنتاج، مما يساهم في خفض أسعار الأسمنت، التي وصلت إلى نحو ٥ آلاف جنيه للطن خلال شهري مايو ويونيو الماضيين، قبل أن تتراجع حاليا لتتراوح بين ٣٨٠٠ و٣٩٠٠ جنيه، متوقعا أن تصل إلى نحو ٣٥٠٠ جنيه للطن قبل نهاية العام.

وأوضح كريم أنه رغم تراجع الأسعار إلى مستوى ٣٨٠٠ جنيه للطن، فإنها ما زالت مرتفعة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، التي بلغ فيها سعر الطن نحو ٢٨٠٠ جنيه.

وكانت شعبة الأسمنت بغرفة صناعات مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية نفت صحة ما تناقلته بعض الصحف والمواقع الإخبارية بشأن طرح وزارة التجارة والصناعة لتراخيص جديدة لإنتاج الأسمنت، أو الإعلان عن أي حوافز جديدة لمنتجي الأسمنت بخلاف ما ورد في البيان الرسمي الصادر عن وزارة الصناعة.

وأكدت شعبة الأسمنت تثمينها الكامل لجهود وزارة التجارة والصناعة في دعم صناعة الأسمنت الوطنية، وحرصها المستمر على إزالة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع بما يضمن توفير المنتج للسوق المحلي بأسعار مناسبة للمستهلك، وتحقيق التوازن بين مصالح المنتج والمواطن.

كما أكدت الشعبة أن الأولوية القصوى لدى الحكومة هي المواطن المصري وخطط التنمية المستدامة، إلى جانب العمل على استغلال الطاقة القصوى للإنتاج لتغطية احتياجات السوق المحلي، وتصدير الفائض، والاستعداد لاستيعاب الطلب المتوقع من دول إعادة الإعمار المجاورة، بما يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستراتيجية التصديرية للدولة المصرية.

وكشف أحمد الزيني رئيس شعبة مواد البناء بالغرفة التجارية بالقاهرة، عن استقرار سعر الأسمنت بعد زيادة تراوحت من ٥٠ إلى ٢٠٠ جنيه بالأسواق لكل طن، وحسب الشركات ونوعية المنتج للمستهلك.

وقال إنه فعليا يتوافر الأسمنت بشكل كبير في السوق المصري، مما يسهم في الحفاظ على أسعاره في الأسواق ولدى مختلف الموزعين وسط توقعات باستمرار أسعار الأسمنت بنفس الأسعار مع احتمالية ارتفاعها بشكل طفيف، حيث يعتبر الأسمنت عصب مواد البناء، فلا يمكن الاستغناء عنه في كافة المشروعات.

وزادت صادرات مصر من الأسمنت خلال آخر ٣ سنوات من ٤٦٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ إلى ٦٧٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٢، بنسبة نمو ٤٤٪، وإلى ٧٧٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة نمو ١٤٪، وإلى ٧٨٠ مليون دولار خلال أول ١٠ شهور من عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ١٢٪، وبلغت عدد الدول المستوردة للأسمنت المصري ٩٥ دولة حول العالم، وفق بيانات المجلس التصديري لمواد البناء، وجاءت الدول الأفريقية في صدارة الدول المستوردة للأسمنت.

ويتوافر الأسمنت بشكل كبير في السوق المصري، مما يساهم في الحفاظ على أسعاره في الأسواق ولدى مختلف الموزعين وسط توقعات باستمرار أسعار الأسمنت بنفس الأسعار بعد الزيادة ، في الوقت الذي ارتفع إنتاج مصر من الأسمنت إلى ٢٥,٣٩ مليون طن خلال الفترة من يناير إلى يوليو من عام ٢٠٢٤ مقابل ٢٣,٣ مليون طن خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣ بزيادة بحجم ٢,٠٩١ مليون طن، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

وتتطلع مصر إلى الاستفادة من فوائض إنتاج الحديد والأسمنت لديها للمساهمة بشكل أكبر في إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب استمرت عامين وخلفت خسائر تُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات.

حوافز حكومية

كان وزير الصناعة أعلن خلال الاجتماع الذي جرى مؤخرا عن منح حوافز مادية لمصانع الأسمنت الملتزمة بزيادة طاقتها الإنتاجية خلال الشهر الجاري، في مسعى لزيادة المعروض في السوق المحلية.

يأتي ذلك بعدما جمدت الحكومة في يوليو العمل بقرار خفض إنتاج مصانع الأسمنت إلى أجل غير مسمى، في خطوة تهدف أيضا إلى الحد من الارتفاعات القياسية في الأسعار.

وذكر مسئولون أن الحكومة أقرت خصما يصل إلى ٥٠٪ على رسوم زيادة الطاقة الإنتاجية بمصانع الأسمنت، لتحفيز الشركات على زيادة الإنتاج وتوفير المعروض بالسوق المحلية لتلبية الطلب المتزايد، وفي ظل توقعات بزيادة محتملة في الصادرات بهدف تلبية الطلب ضمن مساعي إعادة الإعمار في بعض دول الجوار.

وتفرض هيئة التنمية الصناعية رسوما تتراوح بين ٢٥٠ و٢٦٠ جنيها لكل طن زيادة في الإنتاج عن الطاقة المرخص بها، وفق المسؤول الذي أشار إلى أن شركتين أبدتا بالفعل استعداداً للاستفادة من الحافز الجديد.

نمو وأسعار

و شهدت صناعة الأسمنت في مصر نموًا ملحوظًا خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري ٢٠٢٥، بنسبة ٢٠,٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ حجم الإنتاج ٤٢ مليون طن مقابل ٣٤,٩ مليون طن في ٢٠٢٤.

ورغم زيادة الإنتاج، لم تشهد أسعار البيع المحلية انخفاضًا كبيرًا، إذ ما زالت تتراوح بين ٣٧٠٠ و٤٢٠٠ جنيه للطن، بعد أن كانت قد تجاوزت ٥٣٠٠ جنيه في يونيو الماضي، قبل تدخل الحكومة لضبط السوق.

وأكد رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية، أحمد الزيني أن وقف العمل بقرار خفض الطاقات الإنتاجية في يوليو الماضي، أعاد عددًا من المصانع إلى التشغيل بنسبة تتراوح بين ٧٠ و١٠٠٪، ما أسهم في زيادة المعروض المحلي.

وأشار إلى أن الأسعار تراجعت بنحو ألف جنيه للطن مقارنة بذروة الارتفاع ، لكنها ما زالت أعلى من "السعر العادل" الذي يقدره بنحو ٥٥ إلى ٦٠ دولارًا للطن ، موضحا أن انخفاض أسعار الفحم وتراجع سعر الدولار يجب أن ينعكسا على السوق المحلية ، مرجحًا استمرار الهبوط في حال مواصلة التدخل الحكومي وتشغيل الخطوط المتوقفة ، والتي يبلغ عددها نحو تسعة خطوط.

قدر الزيني الطاقة الإنتاجية القصوى لمصانع الأسمنت في مصر بنحو ٦٥ مليون طن سنويًا، فيما يبلغ الاستهلاك المحلي نحو ٤٥ مليون طن فقط، ما يتيح فائضًا كبيرًا للتصدير ، وأضاف أن الأسواق الخارجية، خاصة ليبيا وسوريا أبدت طلبًا متزايدًا على الأسمنت المصري ، لكن الأسعار المحلية المرتفعة تجعل السوق الداخلية خيارًا أكثر ربحية للمصنعين.

وقال رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية في مصر، إن زيادة إنتاج مصر من الأسمنت ساهمت في خفض أسعاره محليًا نسبيًا بنحو ١٠٠٠ جنيه في الطن مقارنة بأعلى سعر سجله الأسمنت في يونيو الماضي.

أضاف الزيني أن أسعار الأسمنت في مصر حاليا تتراوح بين ٣٧٠٠ و٤٢٠٠ جنيهًا للطن، مقارنة بنحو ٥٣٠٠ جنيها قبل تدخل الحكومة في مايو الماضي لضبط سوق الأسمنت، وزيادة الإنتاج المحلي، عبر وقف العمل بقرار سمح للمصانع بخفض الطاقات الإنتاجية.

اسامة السيد

فيتش سوليوشنز: قطاع إنتاج السيارات في مصر يشهد تحسنا إضافيا خلال ٢٠٢٥

توقعت وكالة فيتش سوليوشنز في تقرير لها، أن يشهد قطاع إنتاج السيارات في مصر، تحسنا إضافيا خلال عام ٢٠٢٥؛ مدفوعا باستقرار أسعار الصرف وتخفيف القيود المفروضة على عمليات الاستيراد.

كما أكدت أن المبادرات الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة ستؤدي دورا محوريا في تعزيز نمو قطاع السيارات الكهربائية؛ ليصبح من أبرز مجالات التوسع في صناعة السيارات المصرية خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك في تقرير أصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، سلط - من خلاله - الضوء على صناعة السيارات.

وأوضحت "فيتش" أن سوق السيارات في مصر، يتمتع بفرص نمو قوية مدعومة بعدة عوامل استراتيجية، من بينها المساحة الجغرافية الواسعة للدولة، وانخفاض معدل ملكية السيارات مقارنة بعدد السكان، إلى جانب وجود شريحة كبيرة من الشباب؛ ما يعزز الطلب المحتمل في المستقبل.

كما تسهم مناطق التجارة الحرة في إدخال طرازات مستوردة ذات قدرة تنافسية عالية إلى السوق المحلية؛ ما يوفر خيارات أوسع للمستهلكين. وفي الوقت ذاته، يتيح الدعم الحكومي الموجه نحو كهربة أساطيل السيارات فرصًا واعدة لمصنعي السيارات الكهربائية..

ومن جانب آخر، من المرجح أن تسهم الاتفاقية الأخيرة مع صندوق النقد الدولي في دعم الاقتصاد المحلي، الأمر الذي سينعكس إيجابيًا على مبيعات السيارات على المدى المتوسط.

وأوضح التقرير، أن مصر أولت اهتمامًا بالغًا بتحقيق تنمية صناعية شاملة، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن الصناعة تمثل قاطرة التنمية المستدامة، كما حرصت على نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات الحديثة، إلى جانب إطلاق عدد من المبادرات الصناعية التي تهدف إلى تعزيز التنافسية ورفع جودة المنتجات لتتوافق مع المعايير العالمية.

أشار إلى أنه من أبرز السياسات التطويرية الداعمة لتوطين الصناعة المصرية تأسيس المجلس التنفيذي لإحلال الواردات وتعميق المنتج المحلي عام ٢٠٢١ لتوحيد الجهود والتنسيق بين الجهات ذات الصلة، وإطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونيًا لتسهيل الإجراءات والتيسير على المستثمرين لإصدار خدمات الأراضي والتراخيص الصناعية مباشرة من موقع واحد فقط، وسداد جميع الرسوم من خلال منظومة الدفع الإلكتروني، وإلى جانب ذلك، تستهدف المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية "إبدأ"، دعم وتعميق الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين التنمية والابتكار بقطاع الصناعة.

وسلط التقرير الضوء على الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠) والتي تستهدف رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي من ١٤٪ إلى ٢٠٪ سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، ورفع نسبة مساهمة الصناعات الخضراء في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪، مضاعفة عدد فرص العمل في القطاع الصناعي من ٣,٥ مليون فرصة عمل إلى ٧ ملايين.

واستعرض أبرز خطوات الدولة لتوطين صناعة السيارات في مصر والتي تضمنت: الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات في مصر، تأسيس المجلس الأعلى لصناعة السيارات، وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، ووحدة صناعة السيارات التابعة لوزارة الصناعة، والبرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات (AIDP)، وبرنامج حوافز إنتاج السيارات الجديد.

كما تطرق التقرير إلى المخصصات المالية لتوطين صناعة السيارات والتي شملت دعم استراتيجية صناعة السيارات، حيث خصص مبلغ ٥,٢ مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ويوجه هذا التمويل لدعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة.

وأشار إلى أن إجمالي عدد الشركات المُؤسسة في هذا المجال بلغ نحو ١٩٢ شركة، ما يعكس تنامي الاهتمام بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وبلغ إجمالي التدفق في رأس المال المصدر لهذه الشركات حوالي ٧٢٠٥,٥٢ مليون جنيه، وهو ما يُعد مؤشرًا قويًا على ثقة المستثمرين في مستقبل الصناعة المحلية.

وعن حجم سوق السيارات في مصر؛ شهد السوق خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ حتى مايو ٢٠٢٥ نموًا ملحوظا -وفقا لنشرة مجلس معلومات سوق السيارات (AMIC EGYPT) الصادرة في مايو ٢٠٢٥-، حيث ارتفعت المبيعات من نحو ٥,٣٨ ألف سيارة في يناير ٢٠٢٣ إلى ١٤,٣ ألف سيارة في مايو ٢٠٢٥، ما يعكس نموًا تدريجيًا ومستقرًا. كما ارتفع حجم سوق السيارات في مايو ٢٠٢٥، بنسبة ١٢٧,٧٪، مقارنة بـ٦,٢٨ ألف سيارة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

وبين أن حجم سوق السيارات في مصر خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥ بلغ نحو ٥٨,٠٨ ألف سيارة بارتفاع نسبته ٩٤٪ مقارنة بـ ٢٩,٨١ ألف سيارة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

كما أظهرت البيانات أن حجم سوق سيارات الركوب خلال الفترة نفسها تميزت بالنمو المتصاعد؛ حيث ارتفعت المبيعات من ٣,٤٣ ألف سيارة في يناير ٢٠٢٣ إلى ١١,١٣ ألف سيارة في مايو ٢٠٢٥، وارتفع حجم سوق سيارات الركوب في مايو ٢٠٢٥ بنسبة ١٣١,٤٪ مقارنةً بـ ٤,٨١ ألف سيارة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، أما بالنسبة لإجمالي حجم سوق السيارات حسب النوع، فقد استحوذت سيارات الركوب على الحصة الأكبر بنسبة ٧٧,٦٪، تلتها الشاحنات بنسبة ١٦,٥٪، ثم الحافلات بنسبة ٥,٩٪.

وأظهرت البيانات ارتفاع حجم سوق السيارات في مصر خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥، حيث سجلت الشاحنات أعلى نسبة نمو بلغت ١٠٣,٧٪، تلتها سيارات الركوب بنسبة ٩٧,٩٦٪، ثم الحافلات بنسبة ٤٦,٥٨٪، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

وأشارت البيانات إلى التوزيع النسبي لسوق السيارات في مصر خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥، هيمنة واضحة لفئة السيارات المتوسطة (الفئة الأولى) ذات سعة المحرك بين ١,٥ و١,٦ لتر، والتي استحوذت على الحصة الأكبر بنسبة ٤٤,٨٩٪. تلتها فئة السيارات الصغيرة/المتوسطة، بسعة محرك تتراوح بين ١,٣ و١,٥ لتر، بنسبة ٢٨,٤٩٪، وهو ما يعكس تفضيل المستهلكين للسيارات متوسطة الحجم التي توازن بين الكفاءة والمساحة، وجاءت المركبات الرياضية متعددة الاستخدامات الخفيفة (Light SUV) في المرتبة الثالثة بنسبة ٢١,١٢٪، مع سعة محرك تصل إلى ٢,٠ لتر، ما يشير إلى تزايد الإقبال على هذا النوع من السيارات العملية في السوق المصرية. في المقابل، سجلت الفئات الأخرى نسبًا منخفضة، مثل الفئة الصغيرة (١,٠ إلى ١,٣ لتر) بنسبة ٣,٨٥٪، وSUV الكبيرة بنسبة ١,٤٩٪. بينما سجلت الفئتان المتوسطة (الفئة الثانية) والكبيرة أدنى حصة سوقية، بنسبة ٠,٠٨٪ لكل منهما.

أما فيما يتعلق ببيانات السيارات حسب درجة التصنيع (مُفككة بالكامل أو مُكتملة الصنع)، بين استحواذ السيارات المفككة بالكامل على نحو ٥٧,٧٪ من إجمالي سوق السيارات في مصر، في حين بلغت حصة السيارات مُكتملة الصنع ٤٢,٣٪، وتشير هذه البيانات إلى وجود توجه نحو تعزيز التصنيع المحلي، وتقليل تكلفة الاستيراد، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في خفض أسعار السيارات في السوق المصرية.

رضوى عبدالله

باستثمارات ٥٠ مليون دولار

افتتاح مصنع شركة "أوبو" العالمية فى مصر لتصنيع الهواتف الذكية والإلكترونيات بالعاشر من رمضان

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أول مصنع لشركة "أوبو» OPPO العالمية لتصنيع الهواتف الذكية والإلكترونيات بمدينة العاشر من رمضان، ضمن خطة استثمارية تبلغ ٥٠ مليون دولار، بحضور الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس حازم الأشموني محافظ الشرقية، و "لاي ريـن" رئيس شركة OPPO في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعدد من قيادات الشركة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن مشاركة الحكومة في هذا الافتتاح تأتي تماشيا مع أهداف المبادرة الرئاسية "مصر تصنع الإلكترونيات"، التي تهدف إلى جعل صناعة الإلكترونيات أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات، وتقليل الواردات، وخلق فرص عمل نوعية للشباب المصري.

وأضاف مدبولي: "فخور بالمهندسين والفنيين المصريين الذين أثبتوا كفاءة تضاهي أرقى الصناعات العالمية، فمنتجاتهم تحمل بصمة الجودة والإتقان، وتنافس نظيراتها في كبرى الدول الصناعية."

من جانبه، قال الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن افتتاح المصنع يجسد ثمرة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ مستهدفات مبادرة "مصر تصنع الإلكترونيات"، مشيراً إلى أن الوزارة تتبنى سياسات محفزة لتشجيع الشركات العالمية على التوسع في التصنيع داخل مصر، مما جعلها وجهة جاذبة للاستثمارات في هذا المجال.

وأوضح طلعت أن مصر نجحت في جذب ١٥ علامة تجارية عالمية لتصنيع الهواتف المحمولة وملحقاتها بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٠ مليون وحدة سنوياً، بإجمالي استثمارات تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

وفي كلمته، أكد "لاي ريـن" أن مصنع OPPO في مصر يمثل منصة استراتيجية لتصنيع وتصدير أحدث أجهزة الشركة إلى الأسواق الإقليمية، قائلا: "نؤمن في OPPO بالقوة التحويلية للتكنولوجيا، وهذا المصنع يعكس ثقتنا في السوق المصرية والتزامنا بدعم الكفاءات المحلية وتوفير فرص عمل نوعية."

وأضاف أن المصنع يمتد على مساحة ٢٤ ألف متر مربع، ويعمل به نحو ٢٠٠٠ موظف مصري، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥ ملايين وحدة سنويا بنسبة مكون محلي تتجاوز ٤٢٪، مع خطة لزيادتها خلال الفترة المقبلة.

وخلال جولته التفقدية، تحدث رئيس الوزراء مع عدد من الشباب العاملين بالمصنع، معربا عن فخره بكفاءتهم وإصرارهم على النجاح، ومؤكدا أن هذه النماذج تعكس مستقبل الصناعة المصرية الواعد.

وأشار مدبولي إلى أن افتتاح هذا المصنع يعد إضافة قوية لقطاع إنتاج الأجهزة الإلكترونية في مصر، ويسهم في تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية على المستوى العالمي، وتوطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة المهارات الفنية والهندسية المحلية.

سيد الجارحي

رئيس جهاز تنظيم إدارة المخلفات يفتتح الجلسة التشاورية حول مواد التعبئة والتغليف

افتتح ياسر عبدالله الرئيس التنفيذى لجهاز تنظيم إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة الجلسة التشاورية حول مسودة قرار تطبيق نظام المسئولية الممتدة للمُنتج (EPR) لمواد التعبئة والتغليف، بحضور لفيف من ممثلي شركاء التنمية والقطاع الخاص، وأندرياس روب رئيس مجموعة الأعمال والتحول الأخضر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والدكتور حازم الظنان مدير البرنامج الوطني لادارة المخلفات الصلبة، وذلك نيابة عن الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة.

وأكدت عوض، أن تطبيق نظام المسئولية الممتدة للمُنتج يعد نقطة فارقة في مسار مصر نحو الاقتصاد الدائري، ودليلا جديدا على الالتزام المشترك لتنفيذ الرؤية الوطنية، النابع من ادراك الدولة المصرية لقيمة المخلفات والنظر لها كفرصة نابعة من التحدي ونقطة انطلاق حقيقية نحو الاقتصاد الأخضر.

ولفتت إلى ان تطوير منظومة ادارة المخلفات في مصر تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية، كانت اللبنة الأساسية له وضع قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ كإطار تنظيمي يضمن تحويل هذه الثروة إلى قيمة مضافة، ومن اهم أدواته تنفيذ نظام المسئولية الممتدة للمنتج، حيث اكد القانون ولائحته التنفيذية على مبدأ المسئولية الممتدة للمُنتج والذي يُعد سياسة بيئية واقتصادية يتحمل فيها المنتج المسئولية المالية والإدارية عن مخلفات منتجاته بعد الاستهلاك.

وأضافت أن نجاح نظام المسئولية الممتدة للمنتج سوف يمثل إنجازا بيئيا واقتصاديا يرسخ صورة القطاع الصناعي كقطاع مسؤول ومُلتزم، وأن تطبيق هذا النظام ليس مجرد التزام بيئي فحسب، بل هو محفز للاستثمار وداعم لفرص عمل جديدة.

وذلك انطلاقا من ان التنمية الحقيقية تقوم على تكاتف الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يضع الأساس لبناء اقتصاد دائري حقيقي قائم على الاستدامة والمسئولية المشتركة في تحقيق التوازن بين حماية البيئة ومتطلبات النمو الاقتصادي.

وخلال كلمته بالجلسة أوضح ياسر عبد الله ان المسئولية الممتدة للمنتج هى إحدى السياسات التى أقرها قانون المخلفات ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠.

اتفاق تجاري بين مصر و قبرص لتوريد غاز حقل «كرونوس» ومعالجته في مصر

شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، ونظيره القبرصي، جورج بابانستاسيو، توقيع الاتفاقيات الخاصة بمشروع نقل غاز حقل «كرونوس» القبرصي إلى مصر، لربطه بالبنية التحتية لقطاع الغاز المصري، وذلك خلال مشاركة الوزير في مؤتمر ومعرض شرق البحر المتوسط للطاقة (EMC) بمدينة ليماسول القبرصية.

ووفق بيان، تنظم هذه الاتفاقيات الأطر التشغيلية والتجارية لعمليات نقل وتوريد ومعالجة الغاز وتسييله للتصدير واستخدام البنية التحتية في مصر.

وأكد وزير البترول والثروة المعدنية، أن توقيع الاتفاقيات يعد تتويجًا للتفاهمات الناجحة بين الرئيس عبدالفتاح السيسي، والرئيس نيكوس كريستودوليديس، رئيس قبرص، وذلك لدفع التعاون بين البلدين للإسراع بربط حقول الغاز القبرصية بالبنية التحتية المصرية.

وأضاف بدوي، أن هذه الاتفاقيات تعزز دور مصر كمركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز الطب

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

شراكة تعتمد على المصلحة المتبادلة لا التبعية وعلى احترام الإرادة لا استلابها

مشاهد من بروكسل ..مصر تنهي عصر الإملاءات و تكتب تاريخ جديد في علاقة جنوب المتوسط بأوروبا

القمة المصرية الأوروبية الأولي تدشين لتحالف أوروبى مصرى لمزيد من الاستقرار والتوازن في خريطة القوي العالمية

خلال سنوات تصاعدت العلاقات المصرية الأوروبية، وقامت جسور الثقة بين الطرفين، خاصة أن مصر تثبت طوال سنوات قدرتها على بناء سياسة متوازنة تتفاعل وتتقاطع مع كل دوائر التأثير والنفوذ فى العالم، بجانب رؤيتها لإصلاح النظام العالمى، وبناء سياسات تقوم على مسارات السياسة وتوقف الصراعات، وبالتالى فإن مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسى فى أعمال القمة المصرية الأوروبية الأولى، جاءت نتاج جهود مستمرة على مدى سنوات، وسياسة مصرية تقوم على الشراكة والتعاون، وتتويج للشراكة الاستراتيجية الشاملة التى تم إطلاقها رسميا فى القاهرة مارس ٢٠٢٤، بجانب ارتفاع الثقة الدولية والإقليمية فى الدولة المصرية، نتيجة سياسة تتعامل مع كل دوائر التأثير والسياسة فى العالم كله.

فزيارة الـ٧٢ للرئيس السيسى إلى بروكسل -والتى بدأت الثلاثاء، واختتمت الخميس- يمكن وصفها بأنها تؤكد نجاح الرئيس فى رسم ملامح مرحلة جديدة في العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، تقوم على التكافؤ والشراكة الحقيقية، وتستند إلى رؤية واقعية تربط بين الأمن والتنمية والاستقرار.

فالقاهرة أثبتت أنها فاعلاً إقليميًا مؤثرًا جدًا، تمتلك الإرادة والخبرة والرؤية لإدارة الملفات المعقدة في محيطها. ومن بروكسل، أعاد الرئيس السيسى التأكيد على أن مصر ليست فقط بوابة أوروبا إلى أفريقيا، بل هى صمام أمان الشرق الأوسط وشريك موثوق للقارة العجوز فى التنمية .

ورغم أن العلاقات المصرية الأوروبية مستمرة ومتصاعدة خلال عقود، فإن السنوات الأخيرة شهدت المزيد من الخطوات نحو تمتين وتقوية العلاقات، على المستوى الاقتصادى والتجارى، وأيضا على المستوى السياسى والدبلوماسى خاصة بعد الدور الحيوى القوى الذى تقوم به مصر لإحلال السلام ومواجهة التداعيات الإقليمية بحلول وخطوات تسعى لامتصاص التوترات وبناء شراكات سياسية تحافظ على النظام الدولى من الانفلات.

وبالطبع بجانب العلاقات والشراكات الاقتصادية والتجارية بين مصر والاتحاد الأوروبى، فإن القضايا الإقليمية تشغل مساحة من القمة، خاصة بعد وقف الحرب على غزة، ومسارات الإعمار والتعافى، وقد حملت مصر المسؤولية فى هذا الاتجاه، وخلال قمة القاهرة الطارئة قدمت مصر خطة إعادة الإعمار والتعافى فى وجود سكان غزة، بعد نجاحها فى وقف مخططات التهجير، وكانت الجهود المصرية لعبت دورا فى تعديل وجهات النظر الرسمية الأوروبية تجاه الحرب، وساهمت فى دعم اتجاه وقف الحرب، وتبنى الخطة المصرية لإعادة الإعمار والتعافى فى غزة، حيث تحرص مصر على حشد الدعم الأوروبى للإعمار، فى المؤتمر الضخم الذى تستضيفه مصر فى نوفمبر المقبل، وحصلت على دعم فعلى من دول كبرى خلال قمة شرم الشيخ الناجحة التى أكدت دورا مصريا بلا بديل، وبالتالى فإن الوجود المصرى يضاعف من تأكيد الدعم الأوروبى للقمة.

القمة المصرية الأوروبية فى بروكسل، إذن تمثل تتويجا لجهود مصرية مستمرة على مدى سنوات، وسياسة خارجية مصرية، أثبتت كفاءتها فى قراءة التحولات العالمية والإقليمية، وقدمت تصورات ورؤية تنطلق من واقع، وتهدف الى إحداث تغيير، فى ظل ظروف معقدة ومتشابكة، وترى أوروبا أن مصر هى الحليف الأنسب والقوى للاتحاد الأوروبى، والقمة نتيجة مباشرة للسياسة المصرية القائمة على التوازن، والشراكات، والتعاون، والتدخل لدعم المسارات السياسية وتخفيض التوترات والصراعات، واعتبر الرئيس السيسى أن القاهرة، والاتحاد الأوروبى على أعتاب مرحلة جديدة فى مسار التعاون الاقتصادى «تتطلب رؤية أوسع وطموحا اكبر، وسط هذه التطورات غير المسبوقة، التى شهدتها منطقتنا ومحيطنا الإقليمى، مؤكدا أن مصر تمثل فرصة حقيقية وملموسة أمام مجتمع الأعمال الأوروبى، وليس مجرد شريك قريب جغرافيا» .

وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال الحدث الاقتصادى المصاحب للقمة المصرية الأوروبية الأولى، أن موقع القاهرة الاستراتيجى، يتيح للشركات الأوروبية النفاذ إلى أكثر من ١,٥ مليار مستهلك فى أفريقيا، والمنطقة العربية والاتحاد الأوروبى، الرئيس تحدث بحضور رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبى وأكثر من ٣٠٠ من رؤساء وممثلى أكثر من ٦٠ شركة أوروبية، إلى جانب ١٠٠ شركة مصرية، و١٥٩ مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولية، وممثلين عن الهيئات الاقتصادية التابعة لدول الاتحاد الأوروبى، وأعلن أن المناقشات خلال المؤتمر شملت «دراسة إنشاء ممر استثمارى أوروبى فى مصر، يكون بوابة للأسواق الأفريقية والعربية، وأفكارا حول تعميق اندماج مصر فى سلاسل الإمداد الأوروبية، وتناولا معمقا لدور القطاع الخاص، والتزام الدولة المصرية بدعمه، ليكون محركا رئيسيا للتنمية».

تحالف مصري أوروبي

القمة التى حضرها الرئيس عبدالفتاح السيسى، هى شكل من أشكال التحالف الأوروبى، مع مصر اعترافا بكونها حليفا مهما وقويا فى جنوب المتوسط، ولهذا عبر الطرفان عن طموحهما المشترك فى مواصلة تعميق العلاقات الاستراتيجية طويلة الأمد، والتعاون فى مواجهة التحديات العالمية والإقليمية المشتركة وتعزيز المصالح المشتركة وتحديد أولويات المشاركة، حسبما جاء فى البيان الختامى المشترك للقمة التى جمعت الجانبين فى العاصمة البلجيكية بروكسل.

واعتبر الجانبان أن القمة، التى حضرها الرئيس المصرى عبدالفتاح السيسى، ورئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، محطة بارزة فى تعميق العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبى، الذى جدد التزامه بدعم جهود مصر الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمرونة الاقتصادية، من خلال حزمة دعم بقيمة ٧,٤ مليار يورو منها ٥ مليارات يورو قروض ميسرة، و١,٨ مليار يورو استثمارات إضافية، و٦٠٠ مليون يورو فى صورة منح.

البيان المشترك أشار إلى أن الشراكة تستهدف زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، مما يعزز بشكل فعال خلق فرص العمل وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية ومرونة، ويعود بالنفع على المواطنين المصريين، وكذلك على الشركات ورواد الأعمال، وتعزيز التعاون فى اتجاه دعم الاقتصاد الأخضر والطاقة الجديدة، والبنى التحتية والربط الرقمى الموثوقة والآمنة، والأمن السيبرانى والذكاء الاصطناعى.

وأشار البيان المشترك إلى أن الاتحاد الأوروبى يدرك اعتماد مصر الشديد على نهر النيل فى ظل ندرة المياه، ويؤكد دعمه لأمن مصر المائى والامتثال للقانون الدولى، فى إشارة إلى أزمة السد الإثيوبى، ويشجع التعاون عبر الحدود بين دول حوض نهر النيل على أساس مبادئ الإخطار المسبق والتعاون و عدم الضرر .

وكانت القاهرة عموما من الملفات المهمة، حيث قامت مصر بدور مهم فى مكافحة الهجرة غير الشرعية، فى حين تم الاتفاق على تنشيط الهجرات الطبيعية والشرعية بشكل عادل، وأشاد الاتحاد الأوروبى بمصر لاستضافتها ملايين اللاجئين وطالبى اللجوء، وعبر عن تقديره للتعاون المستمر مع مصر فى هذا الصدد.

تغير أوروبى

فى الوقت الذي تبقى فيه غزة شاهدا على تحول ملموس فى الدور الذي تلعبه أوروبا فى المحيط العالمي، في إطار حالة من استقلالية القرار الأوروبي عن القيادة الأمريكية، ربما للمرة الأولى، منذ عقود طويلة من الزمن، إلا أن هذا التغير حمل إرهاصات، كبيرة، تجلت فى عوامل عدة، منها التغيير الكبير فى إدارة علاقاتها الدولية، خلال السنوات الماضية، وهو ما يبدو واضحا فى الانتقاء الجزئي على القوى المؤثرة فى الأقاليم الأخرى، دون التقيد بالتوجهات التي تتبناها واشنطن، منها على سبيل المثال تجاوز الصراع التجاري بين أمريكا، خاصة تحت إدارة الرئيس ترامب، سواء فى ولايته الأولى أو الثانية، عبر التعاون وتعزيز وتيرة التجارة معها، أو حتى فى إطار العلاقة مع إيران، فالقارة العجوز لم تكن راضية عن قرار الانسحاب من الاتفاق النووي معها، فى ٢٠١٨، بل وفتحت قنوات اتصال مع طهران، وهو ما يعكس حقيقة مفادها أن استقلالية أوروبا لم تبدأ فى نقطة غزة، وإنما انطلقت عبر نجاحها في إدارة علاقاتها من الخارجية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية.

ولكن بعيدا عن مناطق الصراع الأمريكي، نجد أن إدارة العلاقات الأوروبية مع العالم الخارجي اتسمت بقدر من المرونة، فالقارة اتجهت نحو بناء شراكات منفصلة عن الولايات المتحدة، على عكس العقود الماضية، والتي ارتبطت فى بناء تحالفاتها برؤى واشنطن، وهو ما يرجع فى جزء منه إلى الانقلاب الأمريكي على الحلفاء، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو أمنيا، وهو ما يبدو فى التغيير الكبير لدى البيت الأبيض، فيما يتعلق بالقضية الأوكرانية مرورا بمسألة التعريفات الجمركية، أو حتى التلويح بالانسحاب من حلف الناتو، وانتهاء بمقترح الاستحواذ على أراض خاضعة لسيادة دول القارة، على غرار جزيرة جرينلاند بالدنمارك، بينما يرتبط السبب الآخر، في التغيير الكبير الذي طرأ على الأقاليم الجغرافية والقوى المؤثرة بها، ليس فقط من حيث التأثير، وإنما أيضا ما يرتبط بأسلوب إدارة العلاقة وطبيعتها.

مراحل مصرية

ورغم سرعة التحول فى العلاقة من التوتر إلى الشراكة الاستراتيجية التي دشنتها القاهرة مع الاتحاد الأوروبي، نجد أن ثمة العديد من المراحل التي مرت بها خلال سنوات معدودة، أولها التجربة المصرية فى الحرب على الإرهاب، ونجاحها منقطع النظير فى القضاء على التهديد الحيوي الذي أعقب سنوات فوضى، إلى حد استلهامها وانتهاجها من قبل قوى فاعلة داخل القارة العجوز، عبر الاعتماد على الذراع الأمني، جنبا إلى جنب مع تطبيق نهج فكري من شأنه إصلاح الخطاب، ودحض الأفكار التي تبنتها جماعات التطرف، والتي طالت الأراضي الأوروبية فى عقر دارها، خلال النصف الثاني من العقد الماضي.

المرحلة الأخرى التي خاضتها القاهرة في إطار معركتها لنيل ثقة الأطراف الدولية المؤثرة، تجلت في التحول من صيغة التحالف المطلق، والقائم على تطابق المواقف، إلى صيغة الشراكة، التي تقبل الخلاف، عبر تعظيم المصالح المشتركة، وهو ما انطلق عبر الشراكة الثلاثية مع اليونان وقبرص، في ظل اتفاق ترسيم الحدود، والذي ولد من رحمها منتدى غاز شرق المتوسط، بالإضافة إلى الدور المصري في مجابهة الهجرة غير الشرعية، ناهيك عن قدرتها على إدارة العلاقة داخل أقاليمها الجغرافية، بعيدا عن مفهوم الدولة القائد، عبر خلق الشراكات مع القوى الأخرى، لتحقيق الأهداف المشتركة، وهو الأمر الذي تتحرك فيه القارة العجوز نحو استنساخه، سواء جمعيا عبر الشراكات التي يطلقها الاتحاد مع أطراف دولية أخرى، أو فرديا، داخل أوروبا نفسها، عبر التقارب مع بريطانيا، بعد سنوات من الارتباك، على خلفية انسحاب الأخيرة من أوروبا الموحدة في أواخر العقد الماضي، وهو ما بدا في زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لندن قبل عدة أسابيع.

شراكة استراتيجية شاملة

مثّلت القمة المصرية الأوروبية الأولى- التى اختتمت فعالياتها الأربعاء الماضي فى بروكسل- محطة فارقة فى مسار العلاقات بين مصر وأوروبا، ليس فقط لأنها الأولى من نوعها، بل لأنها وضعت أسس شراكة استراتيجية شاملة تتجاوز حدود التعاون التقليدي إلى آفاق أرحب من التكامل والمصالح المتبادلة؛ وهو ما تجلى فى التصريحات والبيانات الصادرة عن القمة، لتؤكد مكانة مصر كشريك محوري لأوروبا في محيطها الإقليمي، وصوت متزن يسهم في حفظ الاستقرار ومواجهة الأزمات الممتدة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وحتى على مستوى البحر المتوسط. كما عكست توافقًا واسعًا في الرؤى بشأن القضايا الدولية، من ملف الهجرة ومكافحة الإرهاب، إلى دعم جهود السلام والتنمية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالصعيد الاقتصادي، أطلقت القمة مسارًا جديدًا من التعاون عبر طرح فكرة الممر الاستثماري الأوروبي في مصر، بما يعزز موقعها كمركز إنتاجي ولوجستي يخدم الأسواق الأفريقية والعربية، ويجذب مزيدًا من الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الطاقة النظيفة والبنية التحتية والصناعة. مع التأكيد على دور القطاع الخاص المصري، باعتباره محركًا رئيسيًا للنمو والتنمية، إلى جانب دعم برامج التعليم والتدريب وبناء القدرات البشرية.

ومن خلال المتابعة لفعاليات هذه القمة التاريخية، يمكن القول إن العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي تدخل مرحلة جديدة، تقوم على الشراكة الندية والاحترام المتبادل، وتستهدف تحقيق التنمية والأمن والاستقرار المشترك على البحر المتوسط.

النتائج المترتبة على هذه القمة، تتمثل في عدد من أبرز الرسائل التى وجهها الجانبان وذلك في المؤتمر الصحفى المشترك للرئيس عبد الفتاح السيسى مع رئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية فى ختام فعاليات القمة.

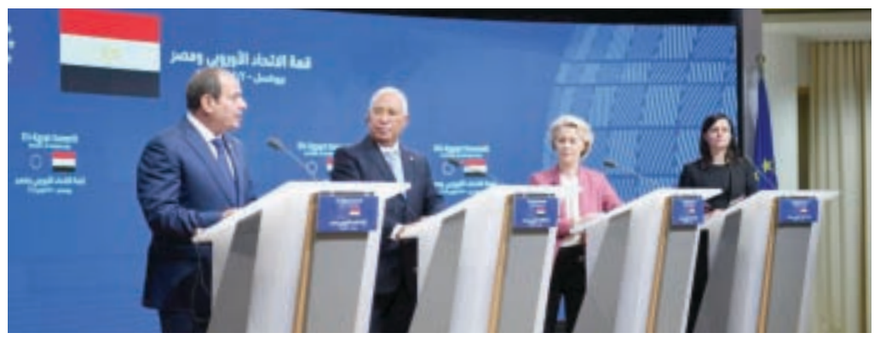

رسائل مصرية من قلب أوروبا تمتد لكل "الملفات الساخنة" .. وقادة أوروبا في مشهد تاريخي يعبرون عن الإجلال والتقدير للرئيس السيسى ودوره التاريخى فى السلام والتنمية*

زيارة الرئيس للعاصمة البلجيكية تؤكد نجاح القيادة المصرية فى رسم ملامح مرحلة جديدة فى العلاقات بين القاهرة والاتحاد الأوروبي تقوم على التكافؤ والشراكة الحقيقية

زخم شرم الشيخ

خلال المؤتمر الصحفي ، قال الرئيس السيسى، إن ما حدث فى شرم الشيخ كان إنجازا حقيقيًا ولكنه فى الوقت ذاته خطوة فى مسار ممتد يستهدف تهيئة الظروف لاستئناف مسار السلام العادل والشامل القائم على حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتتطلع لمشاركة فاعلة من دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبى فى مؤتمر التعافى المبكر وإعادة الإعمار والتنمية فى غزة خلال النصف الثانى من شهر نوفمبر المقبل.

وهنا، يربط الرئيس السيسى النجاح الدبلوماسي في شرم الشيخ بالجهد المستمر لإحياء عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، ليؤكد أن ملف غزة بالنسبة لمصر ليس إنسانيًا فقط، بل يشمل رؤية سياسية متكاملة لتحقيق الاستقرار فى المنطقة.

ملفات ساخنة مشتركة

إلى جانب التقدير الأوروبي الكبير للرئيس السيسى على جهوده فى وقف الحرب على قطاع غزة، فإن أوروبا لم تنس أيضا الإشادة بالدور المحوري الذي تضطلع به مصر فى المنطقة، وبسياساتها الحكيمة والمتزنة، ومعتبرة إياها ركيزة أساسية للاستقرار فى الشرق الأوسط وجنوب المتوسط.

ومن هنا جاءت رسالة الرئيس السيسى ليعرب عن تطلعه "للعمل مع الجانب الأوروبى من أجل الحفاظ على وحدة السودان وسلامة مؤسسات الدولة ومنع انزلاقه إلى الفوضى أو التقسيم"، وهى رسالة تحذير دبلوماسية ضمنية، تؤكد أن تفكك السودان خطر على الأمن الإقليمي، وأن مصر تسعى لتوحيد الجهود الدولية – خاصة الأوروبية – لدعم الحل السياسي. كما تقدم مصر نفسها هنا كصوت الاستقرار والعقلانية فى التعامل مع الأزمة، وتدعو أوروبا لأن تكون شريكًا يتجاوز الإدانة إلى الحل، مع التركيز على سلامة مؤسسات الدولة، وهو ما يعكس إدراك القاهرة أن بقاء الدولة السودانية موحدة شرط لعدم تمدد الفوضى عبر الحدود، كما حدث فى دول أخرى سقطت ولم تعد.

وفيما يتعلق بليبيا، فقد كانت رسالة مصر واضحة، وهى "ضرورة خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من أراضى ليبيا، حفاظا على سيادتها ووحدة ترابها"، وهذا موقف مصرى ثابت لم يتغير منذ بداية الأزمة فى ليبيا فلا استقرار في ليبيا- المشاطئة لأوروبا- دون استقلال القرار الليبي وإخراج القوات الأجنبية.

الهجرة غير الشرعية

حين يتحدث الرئيس السيسي عن ملف "الهجرة غير الشرعية" فإنه يجمع بين الأمن الإنساني والأمن الأوروبي، فالرئيس يقدم مصر كنموذج ناجح في إدارة ملف الهجرة بمسؤولية وإنسانية، فمن خلال الأرقام (٩,٥ مليون أجنبي)، يعنى أن مصر تتحمل عبئًا إنسانيًا كبيرًا نيابة عن المنطقة دون أن تطلب دعمًا مباشرًا، ما يعزز صورتها كشريك موثوق؛ وفي المقابل، يطالب الرئيس أوروبا بمنهج شامل يعالج أسباب الهجرة، مثل الفقر، والبطالة، والنزاعات، عبر التنمية والتعليم.

وهناك دلالة مهمة تشعر بها أوروبا ونفسها وهو إبراز أن مصر أوقفت تمامًا انطلاق قوارب الهجرة منذ ٢٠١٦ وهو ما يؤكد على قدرة الدولة على ضبط الحدود ويمنحها رصيدًا سياسيًا في الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول الدعم الاقتصادي والتنمية المشتركة.

مشاهد دالة

ارتباطًا بالرسائل السياسية والإنسانية والاقتصادية فى تصريحات الرئيس وكلماته أمام قادة أوروبا؛ فإن هناك دلالة أخرى تؤكد على مكانة الزعيم المصرى والدولة المصرية فى وجدان الأوروبيين، فبمجرد دخول الرئيس عبد السيسى قاعة القمة المصرية الأوروبية فى بروكسل، قوبل بتصفيق حار من قادة الاتحاد الأوروبي، فى مشهد تابعناه جميعًا بفخر كبير، لأنه يحمل دلالات سياسية ورسائل تقدير واضحة. فالأمر تجاوز كونه لياقة بروتوكولية، ليصبح تعبيرًا صادقًا عن الاحترام والثقة التى تحظى بها مصر وقيادتها على الساحة الدولية.

لقد أكد القادة الأوروبيون بهذا الموقف تقديرهم لدور الرئيس السيسى فى تعزيز الاستقرار الإقليمي، وجهوده المتواصلة فى دعم مسارات السلام والتنمية ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. كما أن هذا المشهد يعكس بجلاء مكانة مصر المتنامية كشريك محورى لأوروبا فى ملفات الأمن والطاقة والاستثمار، ورسالة دعم لنجاح القمة التاريخية الأولى من نوعها، التى دشنت مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، سيجنيان ثمارها قريبًا جدًا.

إضافة إلى ذلك، فإن مشاهد استقبال الرئيس السيسي في القصر الملكي ببروكسل، تعكس مكانة مصر الرفيعة وتقدير بلجيكا الكبير لقيادتها، وحمل الاستقبال الرسمي، واصطفاف الحرس الملكي فى الساحة، وتقدّم الملك فيليب بنفسه لاستقبال الرئيس ومرافقته إلى مكتبه الخاص، رسائل رمزية سياسية واضحة، تؤكد الاحترام الشخصي للرئيس السيسي ومكانته كزعيم إقليمي مؤثر.

كما عبّر اللقاء- بين الرئيس والملك- عن عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وتقدير بلجيكا للدور المصري المحوري في تحقيق التهدئة ووقف الحرب في غزة، وترسيخ الاستقرار بالشرق الأوسط.

كما جاءت دعوة الرئيس السيسى للملك فيليب للمشاركة في افتتاح المتحف المصري الكبير لتضيف بُعدًا حضاريًا وإنسانيًا للعلاقات الثنائية، التي تمضي نحو مزيد من التعاون في مجالات الاستثمار والسياحة والثقافة، وهو يعكس عمق الثقة والتقدير المتبادل بين الجانبين.

ولا يمكن تجاهل مشهد الجاليات المصرية فى أوروبا والخارج، التى أثبتت فى كل مناسبة أنها درع مصر وسفيرها الحقيقي فى العالم. حيث تجلت صورتها البهجة عندما التف أبناء الوطن حول مقر إقامة الرئيس السيسى فى قلب بروكسل، يهتفون لمصر ويجددون العهد لقيادتها، فى مشهد يفيض بالفخر والانتماء.

لقد برهن أبناء الجاليات المصرية فى أوروبا واتحاد شباب مصر فى الخارج على أن المصريين فى كل بقاع الأرض باتوا يدركون جيدًا قيمة وطنهم بكل فخر وهى مشاهد تعكس ما حققته الدولة من إنجازات سياسية واقتصادية كبرى جعلت اسم مصر وعلمها خفاقين فى كل المحافل الدولية.